التعليم في مهب النيران:
دراسة سريعة حول استعداد أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات للمدرسة في ظل الهجمات الإسرائيلية على لبنان

مها شعيب، محمد حمود، نعمه نعمه، سهام أنطون، علا السمهوري، ماريا معلوف، كاثرين برون، عتاب شعيب، سهى توتونجي ويوسف سيد.

CLS 40 years
UNIVERSITY OF CAMBRIDGE Faculty of Education
REAL Research for Equitable Access and Learning

التعليم في مهب النيران:
دراسة سريعة حول استعداد أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات للمدرسة في ظل الهجمات الإسرائيلية على لبنان

مها شعيب، محمد حمود، نعمه نعمه، سهام أنطون، علا السمهوري، ماريا معلوف، كاثرين برون، عتاب شعيب، سهى توتونجي ويوسف سيد.

ISBN: 978-1-914521-09-6

الاقتباس المقترح

شعيب، م.، حمود، م.، نعمه، ن.، أنطون، س.، السمهوري، ع.، معلوف، م.، برون، ج.، شعيب، ع.، توتونجي، س.، والسيد. ي. 2024. التعليم تحت النار: دراسة سريعة لاستعداد أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات للمدرسة وسط الهجمات الإسرائيلية على لبنان. بيروت وكامبريدج: مركز الدراسات اللبنانية ومركز ريل، جامعة كامبريدج.

قائمة المحتويات

قائمة الاختصارات 6
الملخص التنفيذي 7
مقدمة 10
الفصل الأول: المنهجية 12
الزيارات الميدانية والمناقشات 12
أخلاقيات البحث 13
عينة البحث 13
القيود المفروضة 15
الفصل الثاني: القطاع التعليمي في لبنان: التحديات الموجودة مسبقًا 17
الفقدان التعليمي 18
تدهور جودة التعليم 19
الحواجز المالية أمام التعليم 19
رفاه التلاميذ والتلميذات النفسي 19
الأطفال ذوو الإعاقة 19
الأطفال الفلسطينيون في مدارس الأونروا 20
الأطفال اللاجئون السوريون 21
ظروف المعلمون والمعلمات 21
الفصل الثالث: تأثير الهجمات الإسرائيلية على قطاع التعليم في لبنان 23
قطاع التعليم في لبنان في ظل الجولة الأخيرة من التصعيد 23
التلاميذ والتلميذات والمعلمون والمعلمات المتضررين 24
استجابة وزارة التربية والتعليم العالي 27
القيود المالية والتمويل الدولي 29
استجابة المعلمين والمعلّمات والتحدّيات التي يواجهونها 30
تسجيل التلاميذ والتلميذات منذ تصاعد الهجمات 31
الفصل الرابع: تأثير الحرب على العائلات والمعلمين والمعلمات 35
النزوح 35
اضطرابات الدخل وزيادة العبء المالي 38
الفصل الخامس: الأولويات التعليمية والاستعداد وسط العدوان المستمر 40
التعليم بوصفه أولوية 40
الاستعداد 41
الشكل والمحتوى المفضلان للتعليم 43
الأطفال ذوو الإعاقة 46
الأطفال اللاجئون السوريون 49
الأطفال الفلسطينيون اللاجئون في لبنان 51
الخلاصة 53
السيناريو الأول: حرب طويلة الأمد 53
السيناريو الثاني: التعافي بعد الحرب والحاجة الملحّة لوضع خطة استراتيجيّة للتعليم 54
الأفكار والتوصيات الختامية 55
المراجع 59

قائمة الأشكال

الشكل 1. توزيع العينة حسب المحافظة 14
الشكل 2: توزيع المدارس الرسمية في لبنان (المصدر: مختبر المدن بيروت) 34
الشكل 3: سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من الهجمات الإسرائيلية 35
الشكل 4: المشاركون والمشاركات الذين نزحوا قسرًا بسبب الهجمات الإسرائيلية 36
الشكل 5: مكان إقامة النازحين قسرًا بسبب الهجمات الإسرائيلية 36
الشكل 6: المشاركون والمشاركات الذين يسعون للانتقال إلى مكان آخر قبل انتهاء العدوان 37
الشكل 7: المشاركون الذين استقبلوا النازحين في منازلهم 37
الشكل 8: متوسط الفرد في الغرفة الواحدة في منازل الذين استقبلوا النازحين 38
الشكل 9: المشاركون الذين فقدوا جزءًا من دخلهم بسبب العدوان الإسرائيلي 39
الشكل 10: المشاركون الذين أفادوا بارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة العدوان الإسرائيلي 39
الشكل 11: نوع الدعم المطلوب لاستئناف التعليم 43
الشكل 12: توافر وسائل التعلم عبر الإنترنت 45
الشكل 13: أولياء الأمور الذين أبلغوا عن وجود طفل أو طفلة من ذوي الإعاقة 46
الشكل 14. نوع الإعاقة 47
الشكل 15: إمكانية عودة الأطفال ذوي الإعاقة إلى المدرسة 48
الشكل 16: استعداد المعلمين والمعلمات لتعليم التلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة عن بعد 49
الشكل 17: شكل التعليم الذي يفضله أولياء الأمور السوريون 50

قائمة الجداول

الجدول 1. توزيع المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز 14
الجدول 2. بيانات المدارس الرسمية المنشورة في النشرة الأسبوعية لوزارة التربية والتعليم العالي في الفترة الممتدة من 28 تشرين الأول/أكتوبر إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023)؛ وزارة التربية والتعليم العالي، 2024د، 2024هـ) 24
الجدول 3. عدد التلاميذ والتلميذات والأكاديميين والأكاديميات والمعلمين والمعلمات في المحافظات المتضررة جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، بحسب تقديرات وزارة التربية والتعليم العالي (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024أ) 24
الجدول 4. التلاميذ والتلميذات المتأثرون في القطاعات الأكاديمية الخاصة والرسمية والتعليم المهني والتعليم العالي الخاص والرسمي قبل 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 25
الجدول 5. الهيئات الإدارية والتعليمية المتضررة بالهجمات 26
الجدول 6. مقارنة خطط الاستجابة بين العامين 2017 و2024 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024ب؛ اليونسكو، 2017). 29
الجدول 7: بيانات مفصلة حول التسجيل للعام الدراسي 2024-2025 على المنصة أو عبر المدارس بحلول تاريخ 2024/11/13 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024و) 31
الجدول 8. عدد المدارس التي تم افتتاحها بشكلٍ حضوري وعبر الإنترنت (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024و) 32
الجدول 9. عدد المدارس المفتوحة بناءً على البيانات التي نشرتها وزارة التعليم العالي في نشرتها الأسبوعية بتاريخ 10/28 - 2024/11/4 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024j) 33
الجدول 10. أولوية التعليم 41
الجدول 11. الاستعداد لاستئناف التعليم 42
الجدول 12. النمط المفضل للتعليم في الوضع الحالي 44
الجدول 13. التركيز المفضل للتعليم في الوضع الحالي 46

شكر وتقدير

أجرى الدراسة فريق متخصص من الباحثين والعاملين في مركز دراسات الشرق الأوسط. نتقدم بخالص الشكر لجميع الأشخاص الذين خصصوا وقتهم طوعًا - في ظل الظروف الصعبة للغاية - للإجابة على المسح والمشاركة في المقابلات والمحادثات. كما نود أن نشكر الخبراء الذين خصصوا وقتهم لتقديم الملاحظات ومناقشة نتائج البحث: عدنان الأمين، ريما كرامة، حنين السيد، حليمة قعقور، لمى طويل، نسرين شاهين، وسوزان عبد الرضا. وشكر خاص إضافي لنسرين شاهين التي ساعدت في التخطيط للبحث. كما يعرب المؤلفون عن امتنانهم لبولين روز ويوسف السيد في مركز ريل وكلية التربية بجامعة كامبريدج لدعمهما في العمل على التقرير.

يعرب المؤلفون عن امتنانهم للدعم الذي قدمه مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع «ES/W007835) "RELIEF 2/1). كما موّل البحث برنامج البحث التربوي في الصراع والأزمات الممتدة (ERICC) التابع للأكاديمية البريطانية - برنامج Bilateral Research Chairs واتحاد برامج الأبحاث التابع لبرنامج البحث التربوي في الصراع والأزمات الممتدة الذي يعمل على بناء مركز عالمي لقاعدة أدلة صارمة وذات صلة بالسياق وقابلة للتنفيذ يمكنها تحويل سياسة التعليم وممارساته في الصراعات والأزمات المطولة. ويحظى برنامج البحث التربوي في الصراع والأزمات الممتدة بدعم من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية.

هذا التقرير مخصص لشعب لبنان، وبشكل خاص للمعلمين والمعلمات وجميع المدرسين والمدرسات الذين يصرون على توفير التعليم للأطفال في ظل الحرب المستمرة.

قائمة الاختصارات

CRDP/CERD	المركز التربوي للبحوث والإنماء
CHWD	الأطفال ذوو الإعاقة
CLS	مركز الدراسات اللبنانية
Father-CHWD	والد لطفل من ذوي الإعاقة
FGD	مناقشات مجموعات التركيز
IDPs	النازحون داخليًا
LB	لبناني
MEHE	وزارة التربية والتعليم العالي
Mother-CHWD	والدة لطفل من ذوي الإعاقة
NGO	منظمة غير حكومية
Parents-CHWD	أولياء أمور لطفل من ذوي الإعاقة
PISA	برنامج تقييم التلاميذ والتلميذات الدوليين
PuS	مدرسة رسمية
SG	هدف استراتيجي
SR	السوريون
SWD	تلاميذ وتلميذات من ذوي الإعاقة
TIMSS	الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم
TREF	الصندوق الائتماني للتعليم
TVET	التدريب والتعليم الفني والمهني
UN	الأمم المتحدة
UNESCO	اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNICEF	اليونيسيف: منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNRWA	الأونروا: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى

الملخص التنفيذي

"إن أطفالنا حريصون على العودة إلى دراستهم ولا يريدون أن يُتركوا خلف الركب. أي شكل من أشكال التعليم هو أفضل من عدم وجوده على الإطلاق" (أم لبنانية، طرابلس).

أدت الهجمات الإسرائيلية على لبنان والتي طالت معظم أنحاء البلاد في 28 أيلول/سبتمبر إلى نزوح أكثر من 1.3 مليون مدني، ومقتل ما يقارب 3500 مدني وإصابة أكثر من 14000 آخرين، كما أدت إلى إغلاق المدارس. تتناول هذه الدراسة السريعة التأثيرات المتنوعة للحرب، ولا سيما الفئات الضعيفة والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال اللاجئين السوريين. ومن خلال استخدام نهج متعدد الأساليب، تجمع الدراسة بين البيانات الكمية من المسوح والرؤى النوعية من المقابلات ومجموعات التركيز، والتي أجريت بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2024 إلى أواخره.

تكشف نتائجنا أن في أعقاب الهجمات الإسرائيلية، أُعيد استخدام ٪40 من المدارس الرسمية كملاجئ، في حين أن ٪30 أخرى تقع في مناطق حرب، ما يحد بشدة من المساحة المتاحة للتعليم. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تأثر أكثر من مليون تلميذ وتلميذة و45000 معلم ومعلمة بشكل مباشر بالصراع، مع عدم تمكن ٪95 من المعلمين والمعلمات في المدارس الرسمية من الوصول إلى المدرسة. لقد أدى النزوح القسري إلى تعطيل حياة العائلات والمعلمين والمعلمات بشكل كبير، حيث يواجه الكثير منهم عدم استقرار في السكن وفقدان الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة. كما فقدت نسبة عالية من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات جزءًا من دخلهم، حيث أفاد ٪77 من أولياء الأمور و٪66 من المعلمين والمعلمات بمواجهة ضائقة مالية بسبب العدوان. أفاد ٪95 من أولياء الأمور و٪89 من المعلمين والمعلمات بزيادة في تكاليف الأسرة المعيشية بسبب النزوح والحرب. إن الأثر العاطفي على العائلات والمعلمين والمعلمات عميق، حيث تعيش الكثير من العائلات النازحة في ظروف مكتظة، ما يزيد من تعقيد القدرة على دعم تعليم أطفالهم. وقد تفاقمت الأعباء المالية على المعلمين والمعلمات، ولا سيما المعلمين والمعلمات المتعاقدين، بسبب تعليق العمل في دوامات مدارس بعد الظهر للتلميذات والتلاميذ السوريين والانخفاض المستمر في قيمة الرواتب.

وبينما سمحت وزارة التربية والتعليم العالي للمدارس الخاصة بإعادة فتح أبوابها بعد أسبوع واحد من بدء الحرب وأعلنت إعادة فتح جميع المدارس الرسمية بعد ثلاثة أسابيع، أثارت سياستها اعتراضات ومخاوف كبيرة من جانب المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور. ونتيجة للحرب المستمرة، تغيرت الأولويات التعليمية بين أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات بشكل كبير. ففي المناطق المتضررة بشكل مباشر من العدوان، يعتبر أقل من نصف أولياء الأمور التعليم أولوية عالية، في حين يشارك حوالي خمس المعلمين والمعلمات فقط هذا المنظور. ويشعر الكثير من المعلمين والمعلمات في مناطق الصراع بعدم استعدادهم لاستئناف التعليم، حيث أعرب أكثر من نصفهم عن عدم استعدادهم للتعليم في ظل الظروف الحالية. وبالمثل، في المناطق المتضررة من الصراع، يشعر حوالي اثنين فقط من كل خمسة أولياء أمور بالاستعداد لمواصلة تعليم أطفالهم. وتواجه العائلات والمعلمون والمعلمات الصدمات و تأمين احتياجات البقاء الأساسية وغالبًا ما يجدون صعوبة في إعطاء الأولوية للتعليم.

وعلى النقيض من ذلك، أظهر المقيمون في المناطق الأقل تضررًا استعدادًا أكبر لاستئناف الدراسة. وأظهر أولياء الأمور في المناطق غير المتضررة بشكل مباشر من الصراع شعورًا أكبر بالاستعداد، حيث يشعر حوالي ثلثيهم بالاستعداد لاستئناف أطفالهم للتعليم. ومع ذلك، لا يزال الوضع بين المعلمين والمعلمات في هذه المناطق صعبًا للغاية، حيث يشعر حوالي ربعهم فقط بالاستعداد للعودة إلى المدرسة. وعلى الرغم من الشعور القوي بالمسؤولية الذي أظهره المعلمون والمعلمات تجاه تعليم تلاميذهم وتلميذاتهم، فقد شعر الكثيرون بعدم الاستعداد لبدء الدراسة بحلول الرابع من تشرين الثاني/

نوفمبر وأعربوا عن الحاجة إلى وقت إضافي للتخطيط بشكل مناسب للواقع الجديد الذي يواجهونه.

يواجه الأطفال ذوو الإعاقة في لبنان تحديات كبيرة في الوصول إلى التعليم. على سبيل المثال، أفاد ٪17 من أولياء الأمور بأن أطفالهم يعانون إعاقة ذهنية، ويفتقر حوالي ربعهم إلى الدعم المتخصص اللازم لتلبية احتياجاتهم التعليمية. وقد دفع ذلك ربع أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة فقط إلى الاعتقاد بأن أطفالهم مستعدون لاستئناف التعليم، ما يسلط الضوء على الحواجز التي تحول دون التعليم الشامل. كما أن الافتقار إلى الدعم المتخصص ومساحات التعلم المتاحة يعوق تقدمهم التعليمي.

وعلى نحو مماثل، يواجه أطفال اللاجئين السوريين والفلسطينيين ظروفًا صعبة على نحو متزايد مع تعرضهم لمزيد من الإقصاء وعدم إعطاء الأولوية الكافية لهم. فقبل الهجمات الإسرائيلية، كان أقل من ثلث الأطفال السوريين في سن الدراسة يذهبون إلى المدرسة، ولم يبلغ سوى جزء صغير منهم مرحلة التعليم الثانوي. ومع بدء الحرب، لم يعد اللاجئون السوريون قادرون على الوصول إلى المدارس. كما تم استبعادهم من الإحصاءات الأسبوعية لوزارة التربية والتعليم العالي وخطط الطوارئ. وفي الآونة الأخيرة فقط، تجسدت الحاجة إلى إدراجهم في الاستجابة لحالات الطوارئ التعليمية. وعلى الرغم من هذه العقبات، لا يزال أكثر من نصف الأولياء الأمور السوريين الذين جرت مقابلتهم واستطلاع آرائهم يعطون الأولوية لتعليم أطفالهم. كما عانى أطفال اللاجئين الفلسطينيين بشدة مع إغلاق مدارسهم أيضًا خلال شهري الحرب . بالإضافة إلى ذلك، تحولت غالبية مدارس الأونروا، التي تخدم التلميذات والتلاميذ الفلسطينيين في المقام الأول، إلى ملاجئ، ما ترك الأطفال من دون بيئات تعليمية مستقرة وداعمة.

وتسلط الدراسة الضوء أيضًا على وجهات النظر المختلفة بشأن أسلوب التعليم. يُظهر المعلمون والمعلمات في المناطق المتضررة بشكل مباشر من الحرب تفضيلًا أقوى للتعلم عبر الإنترنت بسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة، حيث يفضل ما يقارب ثلثيهم هذا النهج. وعلى النقيض من ذلك، يُظهر أولياء الأمور، على الرغم من اعترافهم بفوائد التعلم عبر الإنترنت، تفضيلًا أقوى للتعليم الحضوري، مشيرين إلى الفوائد الاجتماعية والتنموية. في المناطق الأقل تضررًا من الصراع، تفضل نسبة أكبر من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات التعلم الحضوري، ما يشير إلى أن حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار في مناطق الصراع تدفع نحو المطالبة بوجود خيارات أكثر مرونة تشمل التعلم عن بعد.

إن التحديات المرتبطة بالتعلم عبر الإنترنت واضحة، لا سيّما بالنسبة إلى العائلات النازحة. فالكثير من العائلات يفتقر إلى الموارد اللازمة مثل الإنترنت الجيد والكهرباء والأجهزة الرقمية. كما تنتشر مشاكل الاتصال على نطاق واسع، حيث أفاد حوالي ٪60 فقط من المعلمين والمعلمات و٪50 من أولياء الأمور بإمكانية الوصول إلى الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يمتلك نصف المعلمين والمعلمات وخمس أولياء الأمور فقط جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي، وهو أمر ضروري للتعليم عبر الإنترنت. ويشكل الافتقار إلى الكهرباء المتواصلة عائقًا آخر، حيث أفاد أكثر من نصف المعلمين والمعلمات وأقل من نصف أولياء الأمور بوجود كهرباء كافية لدعم التعلم عبر الإنترنت.

وأخيرًا، فإن التركيز على التعليم خلال هذه الفترة يشكل أيضًا نقطة مثيرة للقلق. فأولياء الأمور والمعلمون والمعلمات، من المناطق المتضررة بشكل مباشر وغير مباشر من الصراع، يفضلون مزيجًا من المحتوى الأكاديمي والترفيهي. وهو ما يشير إلى وجود فهم مشترك للحاجة إلى الحفاظ على المعايير التعليمية مع معالجة الاحتياجات العاطفية والنفسية للتلاميذ والتلميذات خلال هذه الأوقات المضطربة.

وقد عبّر كل من المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور بوضوح عن الحاجة إلى الدعم الشامل لاستئناف التعليم في خضم الصراع الدائر في لبنان. وتبرز المساعدة المالية باعتبارها الحاجة الأساسية، حيث حدّدها معظم المعلمين والمعلمات (حوالي ثلثيهم) وأولياء الأمور (حوالي ثلاثة أرباعهم) باعتبارها ضرورية لمواصلة الأنشطة التعليمية. كما سلّط المعلمون والمعلمات (النصف) وأولياء الأمور (أكثر من ثلاثة أخماس) الضوء على الحاجة إلى الأجهزة الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة اللوحية للتعلم عبر

الإنترنت، في حين ذكر أكثر من نصف المعلمين والمعلمات ونحو نصف أولياء الأمور إمكانية الوصول إلى الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، أشارت كلتا المجموعتين إلى أهمية توفير مساحة كافية للتعلم والمزيد من الدعم التكنولوجي. وأكّد المعلمون والمعلمات، على وجه الخصوص، على الحاجة إلى الدعم النفسي، حيث أفاد أكثر من ثلثي المعلمين والمعلمات بوجود حاجة إلى الدعم لأنفسهم، وأشار ما يقارب النصف إلى أن أطفالهم يحتاجون أيضًا إلى مثل هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، أعرب حوالي خمس المعلمين والمعلمات وربع أولياء الأمور عن الحاجة إلى دعم النقل لتسهيل الحضور إلى المدرسة، لا سيما للتعلم الحضوري.

وتؤكد الدراسة على أهمية وضع **خطة استجابة شاملة** لمعالجة الاحتياجات التعليمية لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والأطفال ذوي الإعاقة، والاحتياجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وحالة النزوح. وسيتطلب ذلك اتباع نهج تقاطعي لتمكين استراتيجيات مخصّصة لمجموعات مختلفة وجهود منسقة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتعليم. ويتمثل أحد المكونات الأساسية في وضع **خطة استجابة متوسطة الأجل** تستعد لكل من السيناريوهات الحالية وأسوأ السيناريوهات، مع إعطاء الأولوية للحد من الاضطرابات في التعليم وضمان الاستمرارية، حتى في أكثر الظروف تحديًا. وتتطلب الأزمة المستمرة **تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية**. ويُعدّ تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح أمرًا بالغ الأهمية للتنفيذ الفعال لخطة الاستجابة. وعلاوة على ذلك، فإن **تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني** والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمنظمات التي تركز على الإعاقة سيؤدي أيضًا دورًا مهمًا. ويمكن لهذه الشراكات سد الفجوات في نظام التعليم وتوفير الموارد الأساسية أثناء الأزمة. وسيكون **تعزيز البنية الأساسية للتعلم عبر الإنترنت** وتوسيع نطاق تدريب المعلمين والمعلمات أمرًا ضروريًا، لا سيما في المناطق المتضررة من الصراع مثل الحدود الجنوبية. ويُعدّ **الاستثمار في القدرة على التدريس الرقمي** أمرًا حيويًا لضمان استمرارية التعليم أثناء الاضطرابات المطولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن **إعادة بناء الثقة في مهنة التدريس** أمر بالغ الأهمية. وستكون **معالجة عدم الاستقرار المالي الذي واجهه المعلمون والمعلمات** وتقديم دعم وتعويضات عادلة أمرًا أساسيًا للاحتفاظ بالمعلمين والمعلمات وضمان نجاح جهود التعافي. إن تحسين **أنظمة جمع البيانات ومراقبتها** من شأنه أن يسمح بفهم أفضل لتأثير الأزمة على التلاميذ والتلميذات والمعلمين والمعلمات، وتوجيه التدخلات المستقبلية. وأخيرًا، فإن تبني **نهج تخطيطي مرن وسريع الاستجابة** من شأنه أن يتيح التكيف مع الظروف المتغيرة، وضمان استمرار توفير التعليم على الرغم من التحديات المستمرة.

مقدمة

لقد عانى قطاع التعليم اللبناني سلسلة من الأزمات غير المسبوقة على مدى السنوات الـ 14 الماضية، بدءًا من اندلاع الحرب السورية في العام 2011، ثم الانهيار الاقتصادي في لبنان في العام 2019، وجائحة كوفيد-19 في العام 2020، وانفجار بيروت في آب/أغسطس 2020، وبلغت ذروتها بالاعتداءات الإسرائيلية من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتصاعدت من منتصف أيلول/سبتمبر 2024. صنّف البنك الدولي (البنك الدولي، 2021) الأزمة المالية في لبنان من بين أشد ثلاث أزمات في العالم. وأثرت هذه الأزمة، التي فقدت فيها العملة المحلية 98٪ من قيمتها بحلول شباط/فبراير 2023 (البنك الدولي، 2023)، على الرواتب وظروف العمل وأثارت سلسلة مطولة من إضرابات المعلمين والمعلمات، ما أدى إلى تدهور المشهد التعليمي الهش في الأساس. يمثل هذا التقرير الجزء الثاني من سلسلة حول تأثير الحرب على التعليم في الشرق الأوسط. وقد نُشر أول تقرير عن غزة بالتعاون مع الأونروا (جامعة كامبريدج وآخرون، 2024).

واجه نظام التعليم في لبنان، الذي كان محفوفًا أصلًا بأوجه عدم المساواة العميقة والقضايا النظامية، تحديات كبيرة قبل العدوان الإسرائيلي الحالي. كانت أوجه القصور البنيوية في القطاع واضحة بشكل كبير في التفاوت بين المدارس الخاصة والرسمية. ومع التحاق حوالي 56.7٪ من التلاميذ والتلميذات بالمدارس الخاصة المدفوعة الأجر و28٪ فقط في المؤسسات الرسمية، كان نظام التعليم في لبنان منقسمًا منذ فترة طويلة. ويتفاقم هذا التفاوت بسبب العدد الكبير من أطفال اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في مدارس الأونروا والذين يعانون أشكال مختلفة من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. تدهور قطاع التعليم في لبنان تحت وطأة الأزمات المتعاقبة، بما في ذلك الحرب السورية التي بدأت في العام 2011، والانهيار الاقتصادي في العام 2019، وجائحة كوفيد19-، وانفجار بيروت في العام 2020. وقد أدت هذه الأحداث إلى تعطيل الخدمات التعليمية ومخرجاتها بشكل خطير، ولا سيّما بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفًا من السكان الذين يواجهون أكبر الحواجز التعليمية. ونتيجة لذلك، يترك 40٪ من الأطفال الدراسة في لبنان قبل أن ينهوا الصف التاسع. وخسر الأطفال ما يقرب من 60٪ من سنواتهم الدراسية في السنوات الست الماضية. وقد أدى العدوان الإسرائيلي المستمر إلى زيادة التهديد لاستقرار النظام التعليمي، ما قد يؤدي إلى خسارة عام دراسي آخر بالإضافة إلى إلى تراكم خسائر التعلم الكبيرة.

على مدى السنوات الست الماضية، خسر الأطفال اللبنانيون، في المتوسط، أكثر من 60٪ من تعليمهم (نعمة، 2023). وتشير الدراسات إلى انخفاض كبير ومثير للقلق في نتائج التعلم، لا سيما بين أطفال اللاجئين السوريين، الذين يواجهون أكبر الحواجز أمام الوصول إلى التعليم والإنجاز الأكاديمي (شاهين وآخرون، 2024؛ بوشباراتنام وآخرون، 2023). وقد تفاقمت أوجه عدم المساواة، التي كانت سمة طويلة الأمد لنظام التعليم في لبنان، وسط هذه الأزمات المتداخلة.

إن العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان هو جزء من نمط تاريخي متكرر من العدوان على لبنان. فحتى الآن، قتلت إسرائيل أكثر من 3400 مدني وأصابت أكثر من 14700، مع نزوح أكثر من 1.3 مليون شخص في جميع أنحاء لبنان (لوحة معلومات مراقبة المأوى، 2024). ومع احتمال نشوب حرب مطولة ونزوح مطول، فإن خطر خسارة عام دراسي آخر يلوح في الأفق.

لقد غزت إسرائيل لبنان ثلاث مرات من قبل - في الأعوام 1978 و1982 و2006. وخلال كل من هذه الغزوات، تسببت إسرائيل في خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير البنية التحتية والممتلكات المدنية، ما أسفر عن مقتل الآلاف من الناس ونزوحهم (أرمسترونج، 2024). احتلت إسرائيل جنوب لبنان لمدة ثمانية عشر عامًا، من العام 1982 حتى العام 2000. وجاء الانسحاب في العام 2000 بعد هجوم المقاومة اللبنانية (حزب الله) المستمر على المواقع العسكرية الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية المحتلة، ما أجبر القوات الإسرائيلية على الانسحاب (نيلسون، 2020).

في ظل الخوف من استمرار الصراع لفترة طويلة، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير العدوان الإسرائيلي المستمر على التعليم في لبنان. وفي ضوء جهود وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية لاستئناف العام الدراسي، تركز الدراسة على جاهزية قطاع التعليم، والوسائل المحتملة للتعليم، والاحتياجات المحددة للمعلمين والمعلمات وأولياء الأمور.

تتناول الدراسة الأسئلة البحثية الرئيسية التالية:

1. كيف أثر العدوان على المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور والتلاميذ والتلميذات، وما مدى استعدادهم لاستئناف الأنشطة التعليمية؟
2. ما هي الوسائل التعليمية الأكثر جدوى في لبنان وسط الصراع الدائر؟

تركز الدراسة على التعليم الرسمي العام (من الروضة إلى الصف الثاني عشر) وتغطي كل من التلميذات والتلاميذ اللبنانيين واللاجئين، وكذلك الأطفال ذوي الإعاقة. ولتحقيق هذه الغاية، أُجري مسح عبر الإنترنت ومجموعات تركيز ومقابلات فردية في النصف الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تستعد المدارس الرسمية لفتح أبوابها في 4 تشرين الثاني/نوفمبر.

نُظّم التقرير على النحو التالي:

- يوضح الفصل الأول منهجية الدراسة.
- يقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن تأثير الحرب من حيث النزوح وكذلك استجابة وزارة التربية والتعليم العالي.
- يناقش الفصل الثالث نتائج البحث في ما يتعلق بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية للحرب.
- يبحث الفصل الرابع في الاستعداد لاستئناف التعليم وإمكانيته.
- وأخيرًا، يقدم الفصل الخامس التوصيات والاستنتاجات.

الفصل الأول: المنهجية

يستخدم هذا التقرير نهجًا بحثيًا مختلط الأساليب لتقييم مدى استعداد أولياء الأمور والتلاميذ والتلميذات والمعلمين والمعلمات لاستئناف التعليم في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر. يستخدم المكون الكمي للدراسة مسحين عبر الإنترنت أُجريا بين 15 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، يستهدفان المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور في لبنان. وعلى العكس من ذلك، يتألف المكون النوعي من مقابلات فردية ومناقشات مجموعات التركيز مع أولياء الأمور والمعلمات والمعلمين المحليين واللاجئين، أجريت خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر. جُمعت هذه البيانات النوعية عبر الإنترنت ومن خلال باحثين من المجتمع المحلي زاروا الملاجئ والأسر المعيشية، ما يوفر مشاركة مباشرة مع تجارب المشاركين.

المسوح عبر الإنترنت

صُمم المسحان عبر الإنترنت بواسطة فريق مركز الدراسات اللبنانية ونُشرا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024. يضمن المسحان الكثير من الأسئلة التي تهدف إلى تقييم الاستعداد والتحديات التي يواجهها المعلمون والمعلمات وأولياء الأمور والتلاميذ والتلميذات ونهج التعلم المفضل لديهم (عبر الإنترنت مقابل الحضوري). تم الإعلان عن المسح عبر وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك ومنصة إكس وإنستغرام) وتولت Survey Monkey إدارته. تواصل الباحثون مع شبكة مركز الدراسات اللبنانية من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية لتشجيع معدلات الاستجابة من المحافظات اللبنانية كافة. حُللت نتائج المسح باستخدام STATA وExcel، حيث أُجريت جداول متقاطعة مختلفة.

الزيارات الميدانية والمناقشات

شملت هذه الدراسة كلًا من السكان النازحين وغير النازحين (الذين لم ينزحوا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023)، الأمر الذي تطلب اتباع نهج مختلف لجمع البيانات بسبب التحديات الأمنية والمتعلقة بالنزوح.

بالنسبة إلى السكان غير النازحين، أُجريت مناقشات مجموعات التركيز مع أولياء الأمور والمعلمات والمعلمين السوريين الذين يعملون مع الأطفال السوريين في المناطق التي اعتُبرت آمنة أثناء الدراسة. وأُجريت مناقشة واحدة عبر الإنترنت، بينما أُجريت مناقشة أخرى شخصيًا. وبالنسبة إلى المعلمات والمعلمين الذين يعملون مع الأطفال ذوي الإعاقة، أُجريت مناقشة مجموعة التركيز عبر الإنترنت. وقد سهّل هذه المقابلات باحثون في المجتمع المحلي يتمتعون بدراية بالمجتمعات المحلية، ما عزز الثقة المتبادلة. وقد طلب كل باحث الموافقة الشفوية بعد شرح الغرض من الزيارة والمناقشة.

بالنسبة إلى السكان النازحين، كان من الضروري اتباع نهج مميز نظرًا إلى حساسية الأزمة المستمرة. فقد جعلت المخاوف الأمنية، والقيود المفروضة على الخصوصية في الملاجئ، والسياق المتقلب، المقابلات الرسمية غير عملية في بعض الأحيان. وبدلًا من ذلك، قمنا بالتعاون مع باحث في المجتمع المدني يدعم بالفعل السكان النازحين حديثًا. وكان للباحث في المجتمع المدني خبرة بحثية سابقة ويعمل معلمًا. وخلال زياراته، قدم أهداف الدراسة البحثية وأوضح أن المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير مجهولة الهوية وسرية. ولم يتم جمع أي بيانات شخصية. ولم يُطلب من المشاركين أي معلومات تحدّد هويتهم. واستفسر الباحث عن استعداد أولياء الأمور لاستئناف الدراسة والتحديات التي يواجهونها.

وقد اتبع الباحثون في المجتمع المحلي أسئلة توجيهية واسعة النطاق وضعها الفريق، ما وفّر رؤى قيمة حول ظروف المأوى، وتأثيرات تكلفة المعيشة، وأولويات التعليم. واستكشفت المحادثات غير الرسمية استعداد السكان لإعطاء الأولوية للتعليم، وتوافر أماكن التعليم، والدعم التعليمي الذي تقدمه منظمات مثل «أنقذوا الأطفال» و«اليونيسف». ونظرًا إلى أن أقل من 15٪ من 1.3 مليون نازح قسرًا يعيشون في ملاجئ، فقد كان من الأهمية بمكان تضمين وجهات نظر أولئك الذين يقيمون في المنازل. وبسبب القيود الأمنية، استُخدمت تقنية أخذ العينات المريحة. واستغل الباحثون في المجتمع المحلي شبكاتهم لإجراء مقابلات هاتفية. وكانت هذه الرؤى مفيدة في الكشف التدريجي عن التفاعل المعقد بين النزوح والتعليم. وبالمثل، لم يُطلب من المشاركين الكشف عن أي معلومات قد تحدّد هويتهم.

أخلاقيات البحث

إن إجراء البحوث أثناء الحرب أمر بالغ الأهمية لضمان أن تعكس التدخلات الظروف المتغيرة بسرعة بدلًا من الاعتماد على افتراضات ما قبل الحرب (جودهاند، 2000). ومع ذلك، عند إجراء البحوث أثناء الحرب، تم توخي الحذر بشكل أكبر لتجنب وضع أي شخص تحت ضغط إضافي. ونظرًا إلى المخاطر الأمنية المتزايدة في سياق الحرب، نُفّذت الكثير من التدابير لحماية المشاركين.

لقد عملنا مع باحثين في المجتمع المدني وهو ما يُعتبر أسلوبًا موثوقًا به للبحث في هذا السياق (برون، 2013؛ دي ألويس وهيندمان، 2002؛ جودهاند، 2000). ومن أجل الحماية، شملت الدراسة المشاركين البالغين حصريًا لتقليل نقاط الضعف. تم الحصول على موافقة مستنيرة شفهيًا من جميع المشاركين قبل إجراء المقابلات أو المناقشات، ما يضمن مشاركتهم الطوعية والمستنيرة. في المسح عبر الإنترنت، قُدّمت الموافقة المستنيرة مع طرح سؤال في البداية عما إذا كان الفرد قد وافق على المشاركة في المسح أو لا.

ومن أجل حماية هويات المشاركين وسريتهم، لم يتم إجراء أي تسجيلات صوتية، ولم تُجمع أي معلومات تعريفية، مثل الأسماء. في الملاجئ، حيث يصعب ضمان الخصوصية بشكل خاص، اخترنا إجراء زيارات غير رسمية بدلًا من المقابلات الرسمية للحد من المخاطر والحفاظ على راحة المشاركين وسلامتهم. ومع ذلك، في بعض الحالات، فضل المقيمون الجلوس في مجموعات لمناقشة الموقف. في هذه الحالة، دُوّنت الملاحظات وتم تضمين الاقتباسات. في المسح عبر الإنترنت، لم يتم ربط أي بيانات شخصية بالمجيبين.

حصلت الدراسة على موافقة من مجلس أخلاقيات البحث في مركز الدراسات اللبنانية (رقم المرجع CLS/06-EDC-2024).

عينة البحث

ملأ 622 من أولياء الأمور و529 من المعلمين والمعلمات بإجمالي 1151 مشاركًا المسوح عبر الإنترنت. وغطت العينة جميع المحافظات اللبنانية الثماني، كما هو موضح في الشكل 1. نظرًا إلى قيود جمع البيانات، فإن بيانات المسح ليست ممثلة تمامًا؛ ومع ذلك، فإن استخدام نهج الأساليب المختلطة والاعتماد على مصادر بيانات متعددة قدم رؤى قيمة حول الاستعداد والصعوبات التي واجهها المشاركون من أجل العودة إلى المدرسة. شكلت النسبة الأكبر من المشاركين الأشخاص الذين يقيمون في جبل لبنان، حيث شكلوا 39٪ من المعلمين والمعلمات و25٪ من أولياء الأمور، فيما سجلت النبطية أصغر تمثيل، بلغ 2٪ فقط من المعلمين والمعلمات و1٪ من أولياء الأمور. قد يكون نقص تمثيل

النبطية وبعلبك الهرمل والمحافظات الجنوبية الأخرى بسبب معدلات النزوح المرتفعة والتدابير الأمنية الصارمة في هذه المناطق، ما يجعل السكان مترددين في مشاركة البيانات.

الشكل 1. توزيع العينة حسب المحافظة

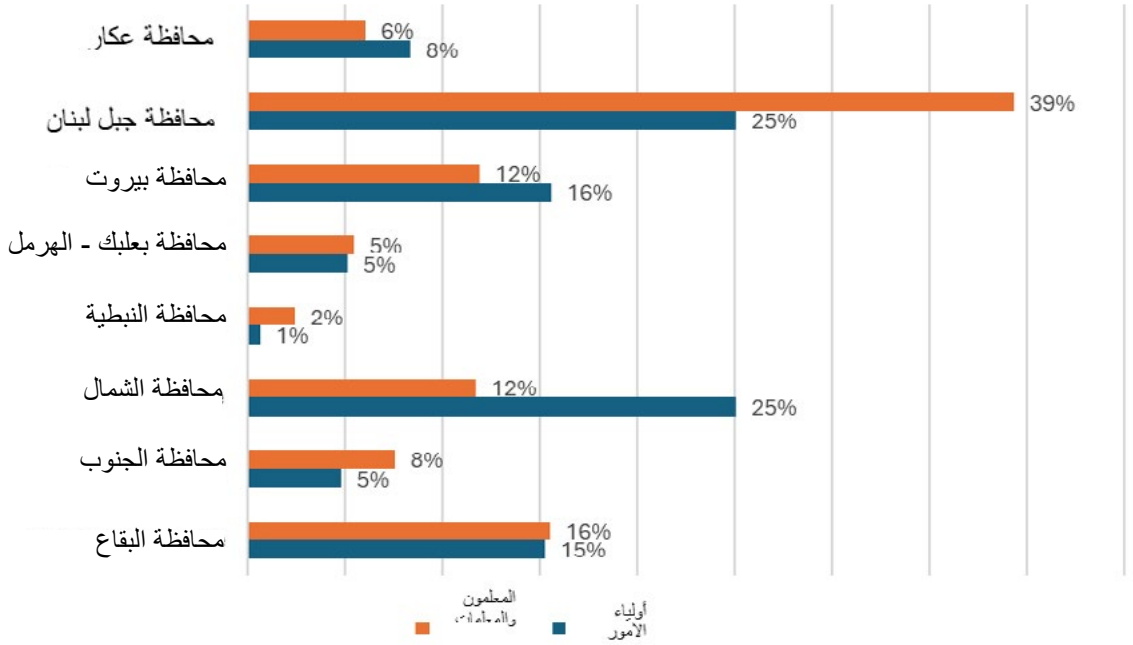

أغلبية (80٪) من أولياء الأمور المشاركين في الدراسة هم من اللبنانيين، مع توزيع النسبة المتبقية (20٪) بين السوريين (16٪) والفلسطينيين (3٪) وجنسيات أخرى (1٪). أفاد معظم أولياء الأمور أن لديهم طفلًا في المدرسة الابتدائية (49٪)، في حين أن البقية لديهم أطفال في مرحلة ما قبل المدرسة (12٪)، والمدرسة المتوسطة (21٪)، والمدرسة الثانوية (17٪). بالإضافة إلى ذلك، فإن 61٪ من أولياء الأمور لديهم طفل مسجل في مدارس خاصة، و37٪ في المدارس الرسمية، و2٪ في مدارس الأونروا.

يعمل معظم المعلمين والمعلمات (61٪) بدوام كامل، و77٪ منهم من الإناث، و56٪ تتراوح أعمارهم بين 31 و50 عامًا. ويقوم ما مجموعه 43٪ من المعلمين والمعلمات بالتدريس في المدارس الرسمية، و58٪ في المدارس الخاصة، و3٪ في مدارس الأونروا، وبعضهم يقوم بالتدريس في أكثر من نوع من المدارس.

وعلى نحو مماثل، استُخدمت عملية أخذ العينات الملائمة لجمع البيانات النوعية كما هو موضح في الجدول 1. وتضمنت المقابلات الجماعية والفردية التي أجريت مع أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات جلسات شخصية وعبر الإنترنت، حيث كان المشاركون يقيمون إما في ملاجئ أو في أسر معيشية.

الجدول 1 - توزيع المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز

الفئة	المحافظة	عدد المشتركين
مجموعة التركيز عبر الإنترنت مع المعلمين والمعلمات		
قطاع عام	الشمال، البقاع، بيروت	6
قطاع خاص	بيروت، جبل لبنان	2

التلاميذ والتلميذات ذوو الإعاقة	بيروت، جبل لبنان	5
مجموعة التركيز مع أولياء الأمور		
لبنانيون	جبل لبنان	8
لبنانيون	جبل لبنان	3
سوريون	البقاع	22
سوريون	البقاع	17
لبنانيون (أطفال ذوو الإعاقة)	عبر الانترنت: بيروت، جبل لبنان	4
المقابلات الفردية		
أولياء الأمور اللبنانيون	بيروت	7
أولياء الأمور اللبنانيون (لأطفال من ذوي الإعاقة)	الجنوب	1
المعلمون والمعلمات	بيروت، جبل لبنان	4
المخبرون الرئيسيون في مجال التعليم الفلسطيني	بيروت	1
زيارات المدارس/الملاجئ		
جبل لبنان، بيروت، الشمال، عكار	بيروت، جبل لبنان، الشمال، البقاع	7 مدارس/ملاجئ

تضمنت ثلاث مناقشات مجموعات التركيز عبر الإنترنت ثلاث مجموعات متميزة من المعلمين والمعلمات: ست معلمات من القطاع العام من محافظات الشمال والبقاع وبيروت؛ ومعلمتان من القطاع الخاص من بيروت وجبل لبنان؛ وخمس معلمات من بيروت وجبل لبنان يعملن بشكل خاص مع التلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة. وفي المجموع، شاركت 13 معلمة من مختلف القطاعات والمحافظات في هذه مجموعات التركيز عبر الإنترنت هذه، حيث قدمت رؤى قيمة من المعلمين والمعلمات من خلفيات ومواقف متنوعة، بما في ذلك أولئك الذين يعملون مع التلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة.

أُجري خمس مجموعات تركيزية مع أولياء أمور سوريين ولبنانيين في محافظات مختلفة. في جبل لبنان، شاركت ثماني أمهات لبنانيات من الملاجئ، مع انضمام ثلاث أمهات أخريات من الملاجئ في جلسة منفصلة. في البقاع، شاركت مجموعتان من أولياء الأمور السوريين: ضمت المجموعة الأولى 17 امرأة و 5 رجال، وضمت المجموعة الثانية 9 نساء و 8 رجال. كما أجريت جلسة عبر الإنترنت مع أربع أمهات لبنانيات لأطفال من ذوي الإعاقة يقيمون في أسر معيشية في بيروت وجبل لبنان.

أما بالنسبة إلى المقابلات الفردية، فقد أجريت مع أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات في مختلف المحافظات اللبنانية، حيث أجريت 32 مقابلة مع الأمهات، وتسع مع الآباء، وأربع مع أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة. وفي ما يتعلق بالمعلمين والمعلمات، كان اثنان من المعلمات والمعلمين الدائمين وتسعة من المعلمات والمعلمين المتعاقدين. وكان لدى بيروت أعلى عدد من المقابلات (7)، تليها جبل لبنان (10)، والبقاع (1)، والشمال (6)، والجنوب (0). ومن بين هذه المقابلات، أجريت 11 مقابلة مع أفراد يقيمون في أسر معيشية، بينما أجريت 27 مقابلة مع أفراد يقيمون في ملاجئ.

القيود المفروضة

لقد أثر الصراع المستمر بشكل كبير على جهودنا في جمع البيانات، ما أعاق قدرتنا على تأمين عينة تمثيلية

جغرافيًا. كما أدت عمليات النزوح المتكررة والتهديدات الأمنية إلى تعطيل إمكانية الوصول إلى المجيبين وخفض معدلات المشاركة وإكمال مسحنا عبر الإنترنت. وقد حدث ذلك بشكل أساسي في المناطق الأكثر تضررًا بالعدوان والتي كان الناس فيها يتبعون تدابير أمنية صارمة. وعلاوة على ذلك، حدّ المسح عبر الإنترنت من قدرتنا على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الأشخاص الذين لا يستطيعون الاتصال بشبكة الإنترنت أو الذين يعيشون في مناطق متضررة حدًا، والذين غالبًا ما كان يتعذر الوصول إليهم. ومن المرجح أن تؤدي هذه الفجوة إلى نقص تمثيل بعض الفئات السكانية الأكثر تضررًا، ما قد يؤدي إلى تشويه الفهم العام للاحتياجات والظروف. علاوة على ذلك، فإن وجود مسؤولي مراكز النزوح أثناء زيارات الباحثين في المجتمع المحلي، غالبًا ما حدّ من المناقشات المفتوحة، وقيّد قدرة السكان النازحين على التعبير عن آرائهم بحرية. وبسبب الحاجة الماسة، أراد أولياء الأمور التوصل إلى نتيجة ملموسة وبالتالي لم يكونوا مهتمين بالتحدث إلى أي شخص لا يستطيع تحسين ظروفهم بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك، أدى الجدول الزمني الضيق للدراسة إلى تقليص حجم العينة. ولم نتمكن من مقابلة المشاركين الفلسطينيين بسبب التحديات في تأمين الاتصال بالأونروا والقيود الزمنية. ونظرًا إلى أن الدراسة كانت سريعة والوضع غير مواتٍ لإجراء مسوح ومقابلات مطولة، لم يتم إعطاء الأولوية لبعض المواضيع والفئات، مثل النوع الاجتماعي، فيما تم تسليط الضوء على النزوح والجنسية والإعاقة. وأخيرًا، أجريت هذه الدراسة قبل إعادة فتح المدارس المقرر في 4 تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، أثناء إجراء البحث، تصاعدت الهجمات في بيروت، ما أدى إلى إغلاق المدارس مرة أخرى والعودة إلى التعلم عبر الإنترنت. ونتيجة لذلك، يتغير الوضع بسرعة، وينبغي تفسير النتائج في الإطار الزمني المحدد الذي أجريت فيه الدراسة.

الفصل الثاني: القطاع التعليمي في لبنان: التحديات الموجودة مسبقًا

«قبل أن تشتد الحرب كنا نطالب بحقوقنا، أما الآن، فأعتقد أنّ من الصعب تحقيقها. يقولون إنّ العملة في خطر. لقد وعدونا بزيادة رواتب الموظفين، لكنني أشك في الأمر. أخشى أن تتوقف هذه الحوافز بشكلٍ تام. نحن نستحق زيادة في راتبنا الأساسي».
(معلمة في الملاك الوظيفي غير نازحة، بعلبك)

من أجل فهم تداعيات الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع التعليم في لبنان بشكل كامل، من الضروري أولًا أن نفهم التحديات البنيوية والنظامية التي كانت موجودة قبل الأزمة الحالية. إنّ نظام التعليم في لبنان غير منصف إلى حد كبير، حيث يبلغ عدد التلاميذ والتلميذات المسجلين في المؤسسات الخاصة المدفوعة حوالي 56.7٪، وفي المدارس الخاصة المجانية 11.8٪ (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023). أما القطاع العام، الذي غالبًا ما يُنظر إليه على أنه الملاذ الأخير، فلا يخدم سوى 28٪ من التلاميذ والتلميذات (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023)، وخاصة غير القادرين حتى على تحمل أدنى حد من أقساط المدارس الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ ما يقارب ثلثي المدارس الخاصة تابعة لطوائف دينية، وتوفر مدارس الأونروا التعليم لحوالي 39144 طفلًا لاجئًا فلسطينيًا مسجلًا في 65 مؤسسة (3.6٪ من عدد التلاميذ والتلميذات في مدارس الأونروا) (الأونروا، 2024أ).

وعلى مر العقد الماضي، واجه قطاع التعليم في لبنان سلسلة من الأزمات. فحتى قبل اندلاع الحرب السورية في العام 2011، التي أدت إلى نشوء إحدى أكبر أزمات النزوح في العالم، برز الكثير من التفاوتات في هذا السياق. إذ كشف تحليل للوضع أجرته اليونيسف (اليونيسف، 2013) أنّ الأطفال ذوي الإعاقة واللاجئين الفلسطينيين (وخاصةً الصبيان المتواجدين في جنوب لبنان)، والأطفال البنانيين المحرومين في المناطق الشمالية، لا سيما في عكار، هم المجموعات الأكثر ضعفًا. وعلى الرغم من توفر الدراسة أمام معظم الأطفال اللبنانيين، فإنّ جودة التعليم كانت شائبة إلى حد يثير القلق، وأثرت بشكلٍ غير متناسب على أكثر من 20٪ من معظم المجموعات المحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا. وقد أدى مجيء 1.5 مليون لاجئ سوري منذ العام 2011 إلى تفاقم هذه التحديات، ليُجبر بذلك قطاع التعليم المنهك في الأساس على استقبال 500 ألف طفلة وطفل سوري إضافي ممّن هم في سن الدراسة.

وعلى الرغم من سمعة لبنان التاريخية في إنتاج قوة عاملة من الشباب المتعلمين ومتعددي اللغات، فإن الاتجاهات الحديثة تكشف عن انخفاض حاد في النتائج التعليمية. ففي حين لا تزال معدلات الالتحاق المبكر بالمدارس الابتدائية مرتفعة (أكثر من 95٪)، فإنّ أكثر من 40٪ من الأطفال اللبنانيين يتركون المدرسة قبل إنهاء الصف التاسع، فيما لا ينهي سوى ثلثهم 12 عامًا من التعليم العام. وتزيد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من تفاقم هذه القضايا: إذ إنّ 80٪ من التلاميذ والتلميذات الذين يكملون التعليم الثانوي ينحدرون من عائلات مرتفعة الدخل. ومن بين اللاجئين السوريين، تقل معدلات الالتحاق في المدرسة عن 30٪ للأطفال في سن الدراسة، في حين يتجاوز أقل من 4٪ ما بعد الصف التاسع (نعمة، 2023).

وينعكس انخفاض جودة التعليم بشكل واضح على أداء لبنان في التقييمات الدولية. ففي برنامج التقييم الدولي للطلاب، يفتقر 70٪ من التلاميذ والتلميذات اللبنانيين (في المدارس الرسمية والخاصة) إلى الكفاءة الأساسية في قراءة اللغات الأجنبية. وعلى نحو مماثل، انخفض متوسط درجات الرياضيات في لبنان في الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم من 449 درجة في العام 2011 إلى 429 درجة في العام 2018، وهو أقل بكثير من المعيار الدولي البالغ 500 درجة. كما انخفضت درجات العلوم إلى 377،

ما وضع لبنان في المرتبة 38 من بين 39 دولة مشاركة (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2019).

منذ العام 2019، أصبح نظام التعليم في لبنان أكثر زعزعة بسبب سلسلة متداخلة من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية. وقد دفع التضخم المالي المفرط وتدهور قيمة العملة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، العائلات إلى حافة الهاوية، حيث لم يعد عدد كبير منهم قادرًا على تحمل تكاليف المعيشة أو التعليم الأساسية، ما أدى إلى ارتفاع حالات ترك المدرسة، نظرًا إلى أنّ الأطفال يضطرون إلى العمل لإعالة عائلاتهم. ويؤكد البنك الدولي (البنك الدولي، 2021) على خطورة الوضع، محذرًا من انخفاض حاد في جودة التعلم وداعيًا إلى التدخل الفوري للحد من معدلات ترك المدرسة المتصاعدة.

وقد أدى التأثير التراكمي لهذه الأزمات إلى حرمان حوالي 700 ألف طفل وطفلة من التعليم، ووجود خسائر فادحة في التعلم (اليونيسف، 2023)، أضف إلى ذلك أيام التدريس التي يفوتها التلاميذ والتلميذات الملتحقين في المدارس الرسمية منذ العام 2016، كما هو موضح أدناه (نعمة، 2023). ويؤكد هذا السياق المروع على الحاجة الملحة إلى معالجة الأزمات التاريخية والمعقدة التي تصيب قطاع التعليم في لبنان، في مواجهة الضغوط الإضافية الناجمة عن الحرب المستمرة.

الفقدان التعليمي

لكي نفهم تأثير الأزمات على الفقدان التعليمي، أجرى مركز الدراسات اللبنانية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 تقييمًا استهدف 272 تلميذًا وتلميذة في الصف العاشر موزعين على المدارس الرسمية في خمس محافظات لبنانية (جبل لبنان وبيروت والشمال والجنوب والبقاع). واستند التقييم إلى الامتحانات الرسمية التي أجريت سابقًا كأدوات لقياس الكفاءات التي حددتها وزارة التربية والتعليم. وكشف التقييم عن نقص كبيرٍ في التعلم، كما هو واضح من خلال انخفاض معدلات النجاح في المواد الرئيسية: 3٪ فقط من التلاميذ والتلميذات اجتازوا اختبار الرياضيات، و8٪ اجتازوا اختبار اللغة العربية، فيما لم يجتز سوى 13٪ اختبار اللغة الإنجليزية (شاهين وآخرون، 2024). وكشفت الدراسة عن أوجه قصور بالغة في الكفاءات الأساسية، وخاصة في الرياضيات ومهارات اللغة، وسلطت الضوء على أزمة التعلم التي تهدد استمرارية التعليم وتقدمه.

وعلاوة على ذلك، كشف مسحنا للتلاميذ والتلميذات في الصف الثاني عشر الذي أجري في شهر أيار/ مايو 2024 أن 27٪ فقط من التلاميذ والتلميذات في المدارس الخاصة و17٪ من التلاميذ والتلميذات في المدارس الرسمية كانوا على استعدادٍ لإجراء الامتحانات الرسمية. كان السبب الرئيسي وراء هذا المستوى المنخفض من الاستعداد هو تراكم الفقدان التعليمي الناتج من تفويت التلاميذ والتلميذات في المدارس الخاصة 765 يومًا دراسيًا منذ العام 2016 حتى 2022 (نعمة، 2023). وتشمل العوامل التي أدت إلى تفويت هذه الأيام الدراسية عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والإضرابات المتكررة التي يواجهها المعلمون والمعلمات، والحواجز التي زعزعت الأعوام الدراسية منذ العام 2019. كما أدت جائحة كوفيد19- إلى تفاقم هذه التحديات، مع إغلاق المدارس لفترة طويلة والانتقال نحو التعلم عن بعد، ما أسفر عن بروز أوجه عدم المساواة في التعليم، وخاصة بالنسبة إلى التلاميذ والتلميذات الذين يفتقرون إلى الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت اللذين يمكن الاعتماد عليهما (حمود وشعيب، 2021).

وكدليل على فقدان التعلم، انخفضت نسبة التلاميذ والتلميذات في الصف الثاني عشر الذين يعتقدون أن المعرفة والمهارات التي اكتسبوها خلال السنوات الثلاث الماضية كافية لمواصلة رحلتهم التعليمية من 21٪ في العام الماضي سنة 2023 إلى 19٪ هذا العام سنة 2024 (11٪ من المدارس الرسمية، و26٪ من المدارس الخاصة) (حمود وشعيب، 2024). ويعكس هذا الانخفاض تراكمًا في فقدان التعلم وانخفاض فعالية نظام التعليم الحالي في إعداد التلاميذ والتلميذات للمراحل التعليمية المستقبلية.

تدهور جودة التعليم

قبل العدوان المستمر، شهدت المدارس الرسمية والخاصة تراجعًا ملحوظًا في جودة التعليم. على سبيل المثال، أفاد ٪39 من التلاميذ والتلميذات في الصف الثاني عشر في المدارس الرسمية بأن جودة التعليم في مدارسهم كانت جيدة هذا العام (2023)، وهو انخفاض طفيف عن النسبة المسجلة في العام الماضي، والتي بلغت ٪40 (حمود، 2023). أما في المدارس الخاصة، فقد أفاد ٪52 فقط من التلاميذ والتلميذات في الصف الثاني عشر بأن جودة التعليم كانت جيدة هذا العام، وهو انخفاض كبير مقارنةً بالنسبة المسجلة في العام الماضي، والتي بلغت ٪68. ويشير هذا الأمر إلى أنّ جودة التعليم في المدارس الخاصة تتدهور بشكل أسرع مما تتدهور به في المدارس الرسمية.

وينعكس الانخفاض العام في جودة التعليم والفجوة المتزايدة بين المدارس الخاصة والرسمية بشكل أكبر في تقييمات التلاميذ والتلميذات الذاتية للأداء الأكاديمي. ففي حين أنّ ٪45 من التلاميذ والتلميذات في الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة قد صنّفوا أداءهم الأكاديمي على أنه جيد، أفاد ٪35 فقط من نظرائهم في المدارس الرسمية بالأمر نفسه.

الحواجز المالية أمام التعليم

قبل العدوان الحالي، كانت العائلات تواجه تحديات في الأساس لتغطية تكاليف الأقساط المدرسية، نظرًا إلى أنّ أكثر من نصف التلاميذ والتلميذات في لبنان يلتحقون بمدارس خاصة. وكشف مسحنا مع أولياء الأمور الذي أجريناه في شهر آب/ أغسطس 2024، أن متوسط الأقساط المدرسية السنوية للمدارس الخاصة، بما في ذلك تكاليف النقل، ارتفع إلى 3964 دولارًا أميركيًا للطفل الواحد في هذا العام الدراسي (2024-2025)، مقارنة بـ 3620 دولارًا و2355 دولارًا في العامين الدراسيين الماضيين على التوالي (حمود وبرون، 2024). وفي الوقت نفسه، يبلغ متوسط دخل العائلة المبلّغ عنه هذا العام 855 دولارًا فقط شهريًا. ونتيجة لذلك، لجأ ٪65 من أولياء الأمور إلى اقتراض المال لتغطية النفقات التعليمية.

بالإضافة إلى ذلك، نقل ٪30 من أولياء الأمور أطفالهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية، ويعود السبب في ذلك في المقام الأول إلى عدم قدرتهم على تحمل تكاليف التعليم الخاص، بحسب ما أفاد به ٪84 من المجيبين.

رفاه التلاميذ والتلميذات النفسي

بعيدًا عن التحديات الأكاديمية، كان التلاميذ والتلميذات يواجهون في الأساس مشاكل من الناحية النفسية قبل تطوّر العدوان. على سبيل المثال، في شهر أيار/ مايو 2024، أفاد ٪44 من التلاميذ والتلميذات في الصف الثاني عشر بوجود ضعفٍ في رفاههم النفسي (حمود وشعيب، 2024). وعلى نحو مماثل، أشار ٪66 من أولياء الأمور إلى أن العدوان قد أثر سلبًا على رفاه أطفالهم النفسي. وهذا الضغط العاطفي، الذي تفاقم بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد والنزوح الذي لحقه، لا يعيق الجهود الأكاديمية الحالية التي يبذلها التلاميذ والتلميذات فحسب، بل يجعل من الصعب عليهم أيضًا التعافي من الخسائر التعليمية الكبيرة المتراكمة على مدى السنوات الماضية بسبب إغلاق المدارس وانقطاع التعليم

الأطفال ذوو الإعاقة

يمكن وصف البيانات المتعلقة بتسجيل الأطفال ذوي الإعاقة في لبنان على أنها محدودة وغير موثوقة.

وتشير الأرقام الرسمية إلى وجود 8558 طفلًا وطفلة فقط من ذوي الإعاقة تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عامًا، منهم حوالي 3000 طفل وطفلة في مؤسسات ممولة من الحكومة، وقليل منهم في المدارس الرسمية والخاصة، ما يترك معظمهم خارج المدرسة تمامًا (كوبليفيتش وآخرون، 2018). وبحسب تقدير صادر عن الأمم المتحدة، فإن ٪13 من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و17 عامًا يعانون إعاقات، في حين أنّ ٪1 فقط من الأطفال الذين هم في سن المدرسة من ذوي الإعاقة يلتحقون بالمدارس الرسمية العادية. ومن بين الأطفال السوريين والفلسطينيين اللاجئين من ذوي الإعاقة، فإنّ ٪72 و٪29 منهم على التوالي غير مسجلين في المدرسة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023).

لا تزال الفوارق قائمة في البيانات. فبحسب تقديرات اليونيسف، فإن ٪5.1 من الأطفال الذين هم ما دون سن 14 عامًا يعانون إعاقات، أي ما يعادل حوالي 45 ألف طفل وطفلة، وهو أعلى بكثير من الأرقام المسجلة في المدارس الرسمية. ويشير البنك الدولي إلى أن معدلات الإعاقة قد تصل إلى ٪15 من سكان لبنان (درويش-حسامي، 2019؛ كوبليفيتش وآخرون، 2018)

لا تزال التسهيلات المتاحة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الرسمية غير كافية. ففي العام 2009، لم تستوف سوى 5 من أصل 997 مدرسة رسمية معايير التسهيلات الجسدية (كوبليفيتش وآخرون، 2018). وقد كشف مسح أجرته وزارة التربية والتعليم العالي في العام 2011 عن أنّ 138 مدرسة رسمية فقط من أصل 1281 مدرسة مستعدة لاستيعاب الأطفال ذوي الإعاقة. وتهدف المبادرات الأخيرة، بما في ذلك سياسة الإدماج الوطنية التي أُطلقت في العام 2023، إلى جعل جميع المدارس شاملة بحلول العام 2030. ومع ذلك، يواجه هذا الهدف تحديات ناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي، والتمويل المحدود، وحقيقة أن ٪57 من المباني المدرسية مستأجرة ولا تتوافق مع معايير التسهيلات اللازمة (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مشروع دراستي، وزارة التربية والتعليم العالي، 2011).

الأطفال الفلسطينيون في مدارس الأونروا

تقدم الأونروا في لبنان خدمات تعليمية لـ 39144 تلميذًا وتلميذة من اللاجئين الفلسطينيين في 65 مدرسة تابعة لها (الأونروا، 2024أ). وفي 24 أيلول/ سبتمبر، بدأت الأونروا استجابتها الطارئة في لبنان، حيث تدير 11 ملجأ طوارئ على مستوى البلاد. واعتبارًا من 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، تم تسجيل 3530 نازحًا داخليًا في هذه الملاجئ (الأونروا، 2024ج). بالتعاون مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، تقدم الأونروا مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك الوجبات الساخنة وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يقدم فريق التعليم التابع للأونروا الدعم النفسي والاجتماعي عن بعد للتلاميذ والتلميذات وعائلاتهم خارج الملاجئ، بهدف تعزيز قدرتهم على الصمود وتحسين رفاههم.

وتحسبًا للمرحلة الثانية من برنامج التعليم في حالات الطوارئ، نفذ فريق التعليم التابع للأونروا نظام تتبع الطوارئ لمراقبة موقع جميع التلاميذ والتلميذات والموظفين والموظفات. وقد صُمم هذا النظام لتقييم القوى العاملة وتكييف نمط التعليم للعام الدراسي 2024-2025 ليكون تعليمًا حضوريًا أو مختلطًا أو عن بُعد بحسب الظروف. لكن تم تأجيل العام الدراسي 2024-2025، الذي كان من المقرر أن يبدأ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، بسبب انعدام الأمن المستمر. وتعمل الأونروا حاليًا على تحديد تاريخ بدء جديد وما زالت ملتزمة بتوفير التعليم لـ 39144 تلميذًا وتلميذة، بمن فيهم 53% فتيات و46% فتيان، من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر.

كجزء من الاستجابة لأزمة النزوح، قامت الأونروا بدمج اللاجئين الفلسطينيين القادمين من لبنان في خدماتها الأساسية التي تقدمها في سوريا، بما في ذلك التعليم والصحة، مع توفير الإغاثة الطارئة والمساعدة النقدية متعددة الأغراض. ويحصل اللاجئون الفلسطينيون الذين انتقلوا من لبنان إلى

سوريا على خدمات الأونروا نفسها التي يتلقاها المقيمون في سوريا في الأساس. ومن بين مجموعة النازحين، التحق 319 طفلًا وطفلة من اللاجئين الفلسطينيين (170 فتاة و149 فتى) الذين كانوا في لبنان سابقًا في مدارس الأونروا في سوريا، بما في ذلك 234 من الذين كانوا مسجلين سابقًا في مدارس الأونروا في لبنان، فيما التحق البقية بمدارس رسمية أو خاصة هناك (الأونروا، 2024ب). وفي أعقاب الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، أغلقت جميع مدارس الأونرو أبوابها.

الأطفال اللاجئون السوريون

منذ اندلاع الحرب السورية في العام 2011، يُقدر عدد اللاجئين الذين قدموا إلى لبنان من سوريا بحوالي 1.5 مليون لاجئ ولاجئة، من بينهم ما يقارب 470 ألف طفل وطفلة وشاب وشابة سوريين مسجلين في سن الدراسة تتراوح أعمارهم بين 3 و23 عامًا في لبنان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024). وركزت الاستجابة التعليمية لهذه الفئة في المقام الأول على دمجهم في القطاع الرسمي، ولا سيما من خلال دوامات الدراسة الإضافية في المدارس الرسمية المصممة لاستيعاب التلاميذ والتلميذات اللاجئين.

حاليًا، يبلغ عدد الأطفال السوريين المسجلين في المدارس الرسمية 110 ألف طفل وطفلة، فيما يبلغ هذا العدد 97 ألفًا في المدارس الخاصة، ويشارك أكثر من 60 ألفًا في برامج التعليم غير الرسمي (جلبوت، 2015). ومع ذلك، يظل معدل الالتحاق منخفضًا بشكل مثير للقلق حيث يقلّ عن ٪30، مع تسجيل أحد أعلى معدلات ترك المدرسة، حيث يقلّ عدد الأطفال السوريين الذين وصلوا إلى التعليم الثانوي عن ٪4 (شعيب، 2024).

وقد تفاقم الوضع خلال جائحة كوفيد19- والأزمات المتفاقمة في لبنان، حيث تم إقصاء الأطفال السوريين المهمشين في الأساس، عن أولويات الجهود التعليمية، ما أدى إلى خسائر تعليمية كبيرة.

وعلى الرغم من التمويل والدعم الكبيرين اللذيْن يقدمهما مجتمع المانحين لدمج الأطفال السوريين في نظام التعليم الرسمي، فإن الكثير من الحواجز القانونية والتنظيمية لا تزال قائمة. على سبيل المثال، يجب على الأطفال اللاجئين الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر الحصول على تصاريح إقامة لمواصلة تعليمهم، غير أنّ أكثر من ٪70 من اللاجئين يفتقرون إلى هذه التصاريح (الضو، 2017).

بالإضافة إلى الفقر والممارسات التمييزية والأنظمة التقييدية، تجعل هذه الحواجز اللاجئين واللاجئات السوريين من أكثر الفئات حرمانًا في لبنان في ما يتعلق بالوصول إلى التعليم الجيد والتحصيل التعليمي.

ظروف المعلمين والمعلمات

خلال العام الدراسي 2023/2022، بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة التعليمية 35528، من بينهم ما يقارب ٪45، أو 15947، من الموظفين والموظفات الحكوميين، بما في ذلك 12000 معلم ومعلمة صف، و3250 موظف وموظفة إدارية، و697 من الذين واللواتي يعملون في الإرشاد والتوجيه. أما النسبة المتبقية البالغة ٪55، أو 19581، فقد تم توظيفهم على أساس تعاقدي في تسميات مختلفة في 1227 مدرسة رسمية. وعلى مستوى المدارس الثانوية، يشغل نسبة أعلى من المعلمين والمعلمات من الملاك في الدولة ما نسبته ٪58. وعلى النقيض من ذلك، يظهر اختلال كبير في المدارس الابتدائية، حيث يبلغ عدد المعلمون والمعلمات المتعاقدون ضعف عدد الموظفين والموظفات الدائمين تقريبًا. وتجدر الإشارة إلى أنّ دخل المعلمين والمعلمات المتعاقدين مرتبط بساعات التدريس التي يقدمونها؛ وبالتالي فإن أي انخفاض في أيام العام الدراسي يؤثر بشكل كبير على دخلهم.

منذ العام 1998، أوقفت الحكومة التوظيف في الملاك الحكومي ومن ضمنهم معلمون ومعلمات التعليم الرسمي ، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على المعلمين والمعلمات المتعاقدين. وغالبًا ما تكون مؤهلات هؤلاء المعلمين والمعلمات متفاوتة؛ ٪54 منهم غير حاصل على إجازات علمية غير تعليمية، و٪20 يحملون شهادة الثانوية أو أقل ((المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023)، و٪4 منهم فقط يحملون شهادة تعليمية. علاوة على ذلك، يتلقى المعلمون والمعلمات المتعاقدون عمومًا رواتب أقل من نظرائهم من الموظفين والموظفات في مجلس الخدمة المدنية، نظرًا إلى أنّ التمويل يأتي من وزارة التربية والتعليم العالي، والبلديات المحلية، وصناديق المدارس، أو الجهات المانحة المختلفة. أمّا في القطاع العام، فتشكل الإناث معظم المعلمين، بنسبة تبلغ ٪82 من القوى العاملة. وفي المقابل، يوظف القطاع الخاص حوالي 45000 معلم ومعلمة في 1566 مدرسة، تهيمن عليهم الإناث أيضًا.

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية والتضخم المالي الكبير بشكل هائل على رواتب المعلمين والمعلمات في لبنان. فقبل الركود الاقتصادي، كان متوسط الراتب الشهري الذي يتقاضاه المعلمون والمعلمات في المرحلة الابتدائية حوالي 2 مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل تقريبًا 1330 دولارًا أميركيًا. أما الآن، فقد انخفض هذا المبلغ إلى حوالي 100 دولار أميركي بسبب انخفاض قيمة الليرة اللبنانية في السوق الحالية.

وبحسب دراسة أجراها مركز الدراسات اللبنانية في العام 2023، بلغ متوسط الدخل الشهري الذي يتقاضاه المعلمون والمعلمات في العام 2023 حوالى 159 دولارًا أميركيًا، بينما كان يبلغ 131 دولارًا أميركيًا في العام السابق (2022)، ما يشير إلى عدم وجود تحسن كبير في الدخل مع مرور الوقت (حمود، 2023). ومن ناحية أخرى، بلغ معدل المصاريف المنزلية الشهرية التي ينفقها المعلمون والمعلمات 827 دولارًا موزعة على فواتير الاتصالات والكهرباء والنقل والصحة والطعام. والجدير بالذكر أن هذه الأرقام لم تأخذ في الاعتبار كلفة السكن والتدفئة والتعليم والاستهلاك الشخصي، ما يشير إلى أنّ المصاريف المنزلية الأساسية للمعلمين تتجاوز ٪500 من دخلهم الشهري.

إن الوضع المزري والافتقار إلى استراتيجية تعالج احتياجات المعلمين والمعلمات الأساسية قد تركت عددًا كبيرًا منهم في حالة من اليأس. ووفقًا للمسح الذي أجريناه في العام 2022، كان ٪73 من المعلمين والمعلمات يخططون لمغادرة القطاع التعليمي، وهو ما يشكل خطرًا على استدامته ويعرض الآفاق التعليمية لأكثر من مليون طفل وطفلة للخطر (حمود وشعيب، 2022). علاوة على ذلك، لقد دفع الوضع المزري ٪66 من المعلمين والمعلمات إلى العمل في وظيفة ثانية لتغطية نفقات معيشتهم. وأفاد ثلثا المعلمين والمعلمات أيضًا بأنهم اضطروا إلى اقتراض المال لتأمين احتياجاتهم الأساسية (حمود وشعيب، 2022). بالإضافة إلى ذلك، حرمت الأزمة المعلمين والمعلمات من احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، حيث أفاد ٪99 منهم أن هذه الأزمة قد حدت من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الطبية في العام 2022.

الفصل الثالث: تأثير الهجمات الإسرائيلية على قطاع التعليم في لبنان

«كنت أعيش في منزلي الخاص، أمّا الآن، فأشارك غرفة صغيرة مع ثلاث عائلات أخرى. إننا نقوم بغسل الأطباق ونغسل ثيابنا يدويًا. كما أنّ المياه بالكاد تتوفر في مركز النازحين.» (معلمة، بيروت).

يواجه اليوم قطاع التعليم في لبنان، الذي يعاني في الأساس ضعفًا سببه سلسلة من التحديات القائمة مسبقًا، تهديدات غير مسبوقة تفاقمت بسبب الصراع المطوّل وعدد كبير من الأزمات. فالآثار المعقدة التي خلفها تدفق اللاجئين السوريين، والانهيار الاقتصادي الشديد في لبنان، وجائحة كوفيد19-، والعدوان الإسرائيلي الأخير، قد وضعت كلها القطاع في حالة مزرية بشكل متزايد. إن الفقدان التعليمي على مدى السنوات الست الماضية، وفقدان الأطفال لجزء كبير من أيام التعليم، لا يعكس فقط كارثة الأزمة التعليمية الحالية فحسب، بل أيضًا انعدام المساواة بشكلٍ متزايد داخل النظام التعليمي.

لقد تدهورت جودة التعليم الذي كان ذات يوم مصدر فخر للبنان، إلى حد كبير، فيما يؤدي الانقسام المتزايد بين التعليم الرسمي والخاص إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها التلاميذ والتلميذات، وخاصة بين الفئات الهشة اجتماعيا، كما اللاجئين واللاجئات السوريين والأطفال ذوي الإعاقة. ويعيق الصراع المستمر قدرة البلاد على معالجة هذه القضايا، وهو يهدد بتوسيع نطاق الخسائر الكارثية التي يواجهها قطاع التعليم في الأساس. في هذا الفصل، سنلقي نظرة فاحصة على تأثر قطاع التعليم في ظل حالة الطوارئ المتطورة. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تتغير بسرعة، فإننا نجد ضرورة في توثيق الوضع كما كان أثناء قيامنا بالدراسة لتقديم صورة واضحة تساعد على فهم كيفية تطور الظروف مع مرور الوقت.

قطاع التعليم في لبنان في ظل الجولة الأخيرة من التصعيد

يضم قطاع التعليم في لبنان 2780 مدرسة رسمية وخاصة، تخدم أكثر من مليون تلميذ وتلميذة لبنانية وحوالي 200 ألف طفل وطفلة لاجئة سورية (110 ألف منهم مسجلين في المدارس الرسمية ومعظمهم في فترة بعد الظهر، و30 ألف منهم مسجلين في فترة قبل الظهر، و97 ألفًا منهم مسجلين في المدارس الخاصة). ومن بين هذه المدارس، كما هو موضح في الجدول 2، يبلغ عدد المدارس الرسمية 1227، وهي تستوعب أكثر من 302100 تلميذ وتلميذة (263300 لبناني ولبنانية) (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023) على مستوى البلاد. وحتى تاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 2024، أدت الهجمات الإسرائيلية المتصاعدة إلى نزوح أكثر من 1.3 مليون لبناني قسرًا من جنوب لبنان، والضاحية الجنوبية لبيروت، ومناطق عدّة في البقاع وبعلبك-الهرمل. ونتيجة لذلك، أُعيد استخدام حوالي 40٪ من المدارس الرسمية كملاجئ للمدنيين والمدنيات النازحين. وقد فرض هذا التحوّل، الذي جرى في بداية العام الدراسي 2024-2025، تكاليف اجتماعية ومالية كبيرة، وكشف عن وجود فجوات حرجة في التخطيط الحكومي على الرغم من التوقع المسبق للصراع ووضع بروتوكولات الطوارئ.

وفي حين أعرب وزير التربية والتعليم العالي في البداية عن تردده في استخدام المدارس كملاجئ، فإن الضغوط السياسية والأمنية المفاجئة والمتزايدة بسبب حجم النزوح لم تترك أمام وزارة التربية والتعليم العالي سوى خيارات محدودة. ونتيجة لذلك، لا تزال 350 مدرسة رسمية فقط تعمل وغير مشغولة، فيما تقع 32٪ من المدارس في مناطق عالية الخطورة، ما يثير الغموض حول قدرة المدارس المتبقية ووظائفها. يقدم الجدول 2 تفصيلًا حول تأثير الحرب على المدارس في جميع محافظات لبنان:

الجدول 2. بيانات المدارس الرسمية المنشورة في النشرة الأسبوعية لوزارة التربية والتعليم العالي في الفترة الممتدة من 28 تشرين الأول/أكتوبر إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2023)؛ وزارة التربية والتعليم العالي، 2024د، 2024هـ)

المدارس/المحافظات	بيروت	الشمال وعكار	جبل لبنان	البقاع	بعلبك الهرمل	الجنوب	النبطية	لبنان
إجمالي عدد المدارس الرسمية	54	417	257	115	109	146	129	1227
المدارس غير الآمنة	0	0	42	14	86	115	124	381
الملاجئ	47	165	168	62	22	31	5	500
المدارس التي من المحتمل أن تفتح أبوابها	7	249	47	39	1	0	0	343

بشكلٍ عام، حدد لبنان 1118 موقعًا محتملًا للإيواء، من بينها 505 مدرسة رسمية، و70 معهدًا (مركزًا للتدريب والتعليم الفني والمهني)، و19 مبنى جامعيًا حكوميًا. غير أنّ معظم هذه المدارس يفتقر إلى البنية التحتية اللازمة التي تجعل منها ملاجئ، إذ أنها غير مجهزة بالمرافق الأساسية مثل المطابخ والحمامات والتدفئة.

التلاميذ والتلميذات والمعلمون والمعلمات المتضررين

تشير تقديرات وزارة التربية والتعليم العالي إلى أنّ حوالي 549675 تلميذًا وتلميذة و45440 معلمًا ومعلمة وأكاديميًا وأكاديمية في الجامعة قد تأثروا بشكل مباشر بالصراع اعتبارًا من 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، كما هو موضح في الجدول 3.

الجدول 3. عدد التلاميذ والتلميذات والأكاديميين والأكاديميات والمعلمين والمعلمات في المحافظات المتضررة جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، بحسب تقديرات وزارة التربية والتعليم العالي (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024أ)

المجموعات المعنية المتضررة من الإعتداءات	العدد (٤/١١/٢٠٢٤)
التلاميذ والتلميذات في المدارس الرسمية	159,784
التلاميذ والتلميذات في التعليم الفني والمهني	23,265
التلاميذ والتلميذات في المدارس الرسمية	277,662
الطلاب والطالبات في الجامعة اللبنانية	37,000
الطلاب والطالبات في الجامعات الخاصة	52,000
المعلمون والمعلمات في المدارس الخاصة والرسمية	35,590
أساتذة التعليم الفني المهني	7,400
أساتذة الجامعة اللبنانية	2,450
إجمالي عدد التلاميذ والتلميذات والطلاب والطالبات	549,675
إجمالي عدد الأساتذة والمعلمون والمعلمات	45,440

الرقم المذكور أعلاه البالغ 549675 للمتأثرين والمتأثرات بالعدوان من إعداد وزارة التربية والتعليم العالي (الجدول 3) تقديرات متحفظة للغاية لعدد التلاميذ والتلميذات المتضررين، نظرًا إلى أنها لا تشمل الأطفال السوريين المسجلين في القطاع العام، ولا تشمل الأطفال الفلسطينيين المسجلين في مدارس الأونروا أو المسجلين في التعليم غير النظامي. ومع ذلك، تضمن الجدول 3 الأعداد المنقحة للأطفال المتضررين في القطاع العام بعد التوسع الإسرائيلي في هجماته على مناطق جديدة، وخاصة مدينتي صور وبعلبك. ونلاحظ أن الوزارة قامت فقط بتعديل أرقام التعليم الرسمي ولم تقم بتحديث عدد الأطفال المسجلين في المدارس الخاصة في المناطق المتضررة حديثًا. يمكن احتساب الأرقام المتعلقة بالعملية التعليمية بشكل أكثر دقة من أرقام الوزارة.

ومن أجل تحديد عدد التلاميذ والتلميذات غير المحتسبين في المسح أعلاه باستخدام النشرة الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء للعام 2022-2023، قمنا بإعداد الجدول 4 لتقدير العدد الإجمالي للأطفال المتضررين:

الجدول 4. التلاميذ والتلميذات المتأثرون في القطاعات الأكاديمية الخاصة والرسمية والتعليم المهني والتعليم العالي الخاص والرسمي قبل 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

القطاع	عدد التلاميذ والتلميذات المتأثرين	النسبة المئوية	ملاحظات
المدارس الرسمية	302,099	٪100	توقف جميع الأطفال في المدارس الرسمية عن الذهاب إلى المدرسة في فترة بعد الظهر
المدارس الخاصة المجانية	*84,165	٪66	يبلغ عدد التلاميذ والتلميذات المسجلين في المدارس المجانية الخاصة 127359.
التعليم الخاص (غير المجاني)	*277,551	٪45	الملتحقون 611385 تلميذًا وتلميذة في مدارس التعليم الخاص.
الأطفال السوريون المسجلون في فترات بعد الظهر	110,000	٪100	إن جميع التلاميذ والتلميذات في المدارس المسجلين في فترات بعد الظهر هم خارج المدرسة.
الأطفال المسجلون في التعليم غير النظامي	66,036	٪100	تدير اليونيسف والمنظمات غير الحكومية تعليم الأطفال غير اللبنانيين في مراكز ومدارس غير رسمية. هذا التعليم غير فاعل حتى الآن، كما عُلقت الدراسة أمام جميع التلاميذ والتلميذات.
التلاميذ والتلميذات في مدارس الأونروا	39144	٪100	عُلّقت الدراسة في مدارس الأونروا.
التلاميذ والتلميذات في معاهد التعليم الفني والمهني الرسمية	63,067	٪100	عُلّقت الدراسة في المعاهد الفنية والمهنية الرسمية حتى تاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أي أن جميع الطلاب والطالبات هم خارج المدرسة.
التلاميذ والتلميذات في معاهد التعليم الفني والمهني الخاصة	18,000	٪50	يُقدر هذا العدد الذي يشكل حوالي 50٪ من إجمالي عدد الملتحقين بمعاهد التعليم الفني والمهني الخاصة في مختلف المحافظات، وهو يبلغ حوالي 36039 تلميذًا وتلميذة.

الطلاب والطالبات في الجامعة اللبنانية	66,323	٪100	عُلّقت الدراسة في الجامعات اللبنانية كافة حتى تاريخ 2024/11/4.
الطلاب والطالبات في الجامعات الخاصة	70,000	٪40	هذا العدد تقيديري. يبلغ عدد الطلاب والطالبات في الجامعات الخاصة حوالي 175906 طالبًا وطالبة، ومن المرجح ألا يقدر 40٪ منهم على مواصلة الدراسة الجامعية بسبب النزوح أو المخاطر.
العدد الإجمالي	**1,095,446**		

* استقبلت 70 مدرسة خاصة مجانية وغير مجانية، جزء منها في بيروت والباقي في مناطق آمنة، عددًا من النازحين، ويُقدّر عدد التلاميذ والتلميذات بحوالي 15 ألف طالب وطالبة، ومعلميهم لم يتم احتسابهم في الجدول.

وكما هو مبين في الجدول 4، يُقدّر عدد التلاميذ والتلميذات المتأثرين بأكثر من 1.1 مليون تلميذ وتلميذة، ويجب على وزارة التربية والتعليم العالي أن تشملهم في استجابتها. بالإضافة إلى ذلك، تأثر المعلمون والمعلمات بالحرب أيضًا، ويوضح الجدول 5 عدد المتضررين منهم.

الجدول 5. الهيئات الإدارية والتعليمية المتضررة بالهجمات

القطاع	عدد الأشخاص غير القادرين على الوصول إلى التدريس	النسبة المئوية	ملاحظات
المعلمون والمعلمات والموظفون والموظفات الإداريين في قطاع التعليم الرسمي	35,528	95٪	لم يبدأ التدريس في المدارس الرسمية بعد، وعُلّق عمل جميع المعلمين والمعلمات والموظفين والموظفات الإداريين حتى تاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، ولا يعمل سوى المديرين وموظف أو موظفة إدارية في المدارس في استقبال النازحين وتسجيل التلاميذ والتلميذات.
المعلمون والمعلمات والموظفون والموظفات الإداريين في المدارس الخاصة المجانية	4,163	65٪	يبلغ العدد الإجمالي للمدرسين والمدرسات الخصوصيين في المدارس المجانية 6359
المعلمون والمعلمات والموظفون والموظفات الإداريين في قطاع التعليم الخاص (غير المجاني)	19,015	40٪	يبلغ العدد الإجمالي للمعلمين والمعلمات الخصوصيين 47055.

المعلمون والمعلمات والموظفون والموظفات الإداريين في المدارس الرسمية العاملون في دوام بعد الظهر	12,000	100٪	وفقًا لتقديرات وزارة التربية والتعليم العالي للمعلمين والمعلمات والموظفين والموظفات الإداريين الذين يعملون في المدارس في فترات بعد الظهر والتي عُلق التدريس فيها حتى إشعار آخر.
المعلمون والمعلمات في مدارس الأونروا	1,655	100٪	جميع مدارس الأونروا توقفت عن العمل.
الموظفون والموظفات في الجامعة اللبنانية	2,296	100٪	عُلّق التعليم في الجامعة اللبنانية حتى تاريخ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.
العدد الإجمالي	74,657		

لا يأخذ الجدول 5 في الاعتبار الموظفين والموظفات غير التعليميين المشاركين في العملية التعليمية مثل القائمين على رعاية المدارس والعاملين والعاملات في مجال النقل، ما يؤثر على أكثر من 75000 عامل وعاملة.

استجابة وزارة التربية والعليم العالي التعليمية

في أعقاب الهجمات الإسرائيلية الضخمة على لبنان، التي أدت إلى حركة نزوح على نطاق واسع وخسائر بشرية كبيرة، اتخذت وزارة التربية والتعليم العالي سلسلة من التدابير لدعم قطاع التعليم في خضم الأزمة. وقد قوبلت هذه التدابير، على الرغم من أنها تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطراب، بردود أفعال وانتقادات متباينة، تعكس تعقيدات الاستجابة لمثل هذا الوضع غير المسبوق.

استئناف الدراسة في المدارس الخاصة

تمثل أحد الاستجابات الأولية للوزارة في إصدار التعميم رقم 40/م/2024 بتاريخ 2024/10/13 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024j) الذي يسمح للمدارس الخاصة باستئناف عملياتها وفقًا لتقديرها الخاص. وقد رحبت بعض المدارس الخاصة، خاصة المؤسسات الكاثوليكية منها، بهذا القرار، إلّا أنه أثار انتقادات من مختلف شرائح المجتمع اللبناني. واعتبره الكثيرون خطوة مشحونة سياسيًا، وفسروه على أنه يعطي الأولوية لقطاعات معينة من المجتمع على حساب قطاعات أخرى أثناء هذه الأزمة الوطنية. وجادل المنتقدون بأن هذه الخطوة، التي اتخذت في غياب خطة تعليمية وطنية شاملة، قد تؤدي إلى تفاقم التفاوتات الصارخة في الأساس بين قطاعي التعليم الخاص والرسمي. كما أثيرت مخاوف بشأن سلامة التلاميذ والتلميذات، نظرًا إلى عدم القدرة على التنبؤ بالهجمات المتصاعدة، وقد اعتبر عدد كبير من العائلات النازحة أن القرار لا يراعي محنتهم.

تطوير خطة الاستجابة التعليمية

في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي عن خطة استجابة تعليمية مسبقة تركز على جمع البيانات حول التلاميذ والتلميذات والمعلمين والمعلمات النازحين عبر منصة تسجيل رقمية. تهدف المنصة إلى تسهيل عملية التسجيل في المدارس القريبة؛ غير أنّ فعاليتها كانت محدودة نظرًا إلى تردد الكثير من العائلات بشأن مشاركة بياناتها الشخصية عبر الإنترنت بسبب المخاوف الأمنية أثناء الصراع الدائر.

بعد ذلك، أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي أن العام الدراسي سيبدأ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، إما بشكلٍ حضوري أو عبر الإنترنت (799/م/2024). وقد حدد هذا الإعلان، الذي أصبح رسميًا من خلال «خطة الاستجابة الطارئة للتعليم، أزمة أيلول/ سبتمبر 2024 في لبنان» التدابير اللازمة لاستئناف الدراسة. وشملت هذه التدابير فترات دراسية مزدوجة وثلاثية في المدارس الرسمية وتقليص عدد ساعات أسبوع الدراسة إلى 21 ساعة بينما كان 30-35 ساعة على الشكل التالي: فترات صباحية تدوم 7 ساعات على مدى ثلاثة أيام، وفترات بعد الظهر لمدة أربع ساعات على مدى خمسة أيام في الأسبوع. كما سمحت الخطة لبعض المدارس بالعمل حصريًا عبر الإنترنت، على أن توفر وزارة التربية والتعليم العالي للمعلمين والمعلمات الموارد الرقمية عبر منصتي مواردي ودراستي كما سعت لتأمين باقات مجانية عبر شبكات الاتصال الجوال.

لتخفيف العبء الاقتصادي على العائلات، ألغت وزارة التربية والتعليم العالي رسوم التسجيل في المدارس الرسمية التي حُددت سابقًا بأكثر من 50 دولارًا للتلاميذ والتلميذات في المرحلة الابتدائية و100 دولار للتلاميذ والتلميذات في المرحلة الثانوية. وقد لاقت هذه الخطوة ترحيبًا، نظرًا إلى أن هذه الرسوم كانت تعتبر غير دستورية وتتعارض مع التشريعات اللبنانية التي تفرض التعليم الإلزامي بصورة مجانية. أما بالنسبة إلى المدارس الخاصة، فقد عممت مرة أخرى الوزارة المادة 5 من القانون 96/515، والتي فرضت على القسط الأول من العام الدراسي أن لا يتجاوز 30٪ من رسوم العام السابق إلا أن المدارس الخاصة لم تستجب لتعميم الوزارة. أما قرار تفويض الإدارات المدرسية في الخاص ولجان الأهل باتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة فتح المدارس الخاصة أثار المزيد من الجدل حول مسؤولية الحكومة المتمثلة في تحديد مناطق آمنة للتعليم.

فضلًا عن ذلك، في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أعلن وزير التربية والتعليم العالي عباس الحلبي عن إطلاق خدمة إنترنت مجانية بسعة 20 جيجابايت شهريًا للمعلمين والمعلمات والمتعلمين والمتعلمات لتسهيل التعلم عن بعد. وتضمنت هذه المبادرة استخدام منصات «مواردي ومدرستي والكتب الإلكترونية للمركز التربوي للبحوث والإنماء»، ما يسمح للتلاميذ والتلميذات بتنزيل الكتب والدروس والتفاعل مع المعلمين والمعلمات. ومن المقرر أن تُفعّل هذه الحزم بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. وما علينا سوى أن نرى ما إذا كانت هذه الحزمة ستكون كافية للتعلم عبر الإنترنت.

الأهداف الاستراتيجية والفجوات في التنفيذ

قامت استراتيجية الاستجابة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، والمدعومة من اليونسكو، بتكييف أهداف التعليم في أزمة العام 2017 لمعالجة سياق العام 2024 كما هو موضح في الجدول 6 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024ب؛ اليونسكو، 2017).

الجدول 6. خطط الاستجابة للعامين 2017 و2024 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024ب؛ اليونسكو، 2017).

الأهداف الاستراتيجية	اليونسكو 2017	وزارة التربية والتعليم العالي/ اليونسكو 2024
الهدف الاستراتيجي الأول	نفاذ الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات إلى فرص تعلم شاملة وجيدة للجميع	ضمان الوصول إلى فرص تعلم شاملة وذات جودة للطلاب المتضررين من الأزمات
الهدف الاستراتيجي الثاني	تمكين المتعلمين المتأثرين بالأزمات بواسطة القيم والمعرفةوالمهارات للحياة والعمل	ضمان تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز الرفاهية للطلاب والأساتذة المتضررين من الأزمات
الهدف الاستراتيجي الثالث	قيام الفاعلين في التعليم بتأمين تعليم جيد لتحقيق محصلات تعلم أفضل	ضمان أن يوفر العاملون في مجال التعليم تعليما ذا جودةلتحسين التعلم
الهدف الاستراتيجي الرابع	استجابة أنظمة التعليم للأزمات وصمودها أمامها	ضمان أن تكون أنظمة التعليم قادرة على الاستجابة للأزمات وتتمتع بالمرونة

تعرضت خطة العام 2024 لانتقادات بسبب عدم مراجعتها وتحديثها أو تكييفها مع سياق الحرب الجديد؛ كما جرى التشكيك في قدرتها على الاستجابة للتحديات الجديدة.

ولا تزال الأهداف الاستراتيجية، أي ضمان الوصول إلى التعليم، وتعزيز الرفاه النفسي والاجتماعي، والحفاظ على التعليم عالي الجودة، وبناء القدرة على الصمود في أنظمة التعليم، مهمة لكنها تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ. وعلى الرغم من ترحيب بعض المنتقدين بالطبيعة المرنة لخطة وزارة التربية والتعليم العالي من حيث طريقة التعلم (عبر الإنترنت/ مدمج أو حضوري)، فإنّهم قد لاحظوا أن الخطط اعتمدت بشكل كبير على البيانات النظرية من دون دراسة ميدانية كافية أو خرائط أو آليات تنسيق. بالإضافة إلى ذلك، كانت حلول التعليم عبر الإنترنت والبرامج النفسية والاجتماعية ولوجستيات النقل إما غير مكتملة أو غائبة.

القيود المالية والتمويل الدولي

أطلقت الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة نداءً طارئًا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2024 أ) في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 للحصول على 425.7 مليون دولار لتقديم المساعدة العاجلة لمليون شخص متضرر من الصراع في الفترة الممتدة من تشرين الأول/ أكتوبر إلى كانون الثاني/ ديسمبر 2024. يدعو النداء إلى تخصيص 15.4 مليون دولار لقطاع التعليم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2024 ب) لمعالجة العوائق التي تحول دون التعلم، وذلك من خلال توفير نماذج للتعلم الحضوري أو المدمج باستخدام الموارد التقليدية والرقمية التي يمكن استخدامها في الأنظمة المتصلة وغير المتصلة بالإنترنت، بالإضافة إلى توفير مساحات صديقة للأطفال ودعم المؤسسات التعليمية بالمعدات اللازمة. تهدف الخطة المقترحة أيضًا إلى ضمان التعلم الشامل من خلال تقليل الحواجز التي تحول دون التعلم لضمان استمراريته بشكل عادل لجميع المتعلمين والمتعلمات، بما في ذلك الأطفال النازحين والمتضررين من الصراع، والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما نشرت وزارة التربية والتعليم العالي في خطة الاستجابة للطوارئ التعليمية استجابةً لأزمة أيلول/سبتمبر (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024ج) تفصيلًا لاحتياجات الوزارة ومديرياتها المالية التي بلغت 25.510 مليون دولار. وقد حاول وزير التربية والتعليم العالي في المؤتمر الدولي في باريس - 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024 طلب دعم الدول المجتمعة لقطاع التعليم، الذي وافق على تقديم مساعدات عينية ودعم وتبرعات، معظمها عينية، ليتم تسليمها إلى منظمات دولية بقيمة 800 مليون دولار، بالإضافة إلى مساعدات للجيش اللبناني بقيمة 200 مليون دولار (فرانس 24، 2024). تلقى قطاع التعليم تعهد الرئيس الفرنسي بإرسال وفد إلى بيروت لمناقشة سبل تقديم الدعم لقطاع التعليم (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024ج).

اعتبارًا من تاريخ التقرير، تم استلام 1.5 مليون دولار من صندوق «التعليم لا ينتظر» في 27 آب/أغسطس 2024 وجرى تخصيصها لدعم استجابة التعليم في الجنوب (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024ج). لم تُخصّص الحكومة التمويل لخطة الطوارئ الحكومية التي تم الإعلان عنها في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في حين أن خطة الطوارئ لوزارة التربية والتعليم، التي اكتملت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2024 وبدأ تنفيذها في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، لم تتلقّ تمويلًا من الخزينة العامة، بل تعتمد على تمويل المنظمات الدولية لجميع أنشطتها. تقتصر تدخلات المنظمات الدولية والأهلية على تغطية كلفة التجهيز وبعض أنشطة خطة الوزارة، مثل تجهيز المدارس للمأوى وتقديم خدمات الإغاثة. وستتلقى هذه المدارس (المدارس التي تقدم خدمات التعليم) أيضًا تمويلًا من الصندوق الائتماني للتعليم التابع لوزارة التربية والتعليم العالي واليونيسيف، لضمان توفير المواد التعليمية اللازمة مثل الكتب المدرسية، ولضمان قدرتها على توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الحيوية والفحوصات الطبية لمساعدة الأطفال على التكيف مع آثار الصراع (اليونيسف، 2024). تعهد حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، برعاية تعليم 40,000 متعلم ومتعلمة (خليج تايمز، 2024) من خلال منظمات المجتمع المدني. أما وزارة التربية والتعليم العالي فهي لا تزال تعاني مشاكل في تأمين رواتب المعلمين والمعلمات وتصحيح بدلات أجورهم، وهو ما يعانيه المعلمون والمعلمات والأساتذة منذ بداية الأزمة الاقتصادية في العام 2019.

استجابة المعلمين والمعلّمات والتحدّيات التي يواجهونها

أعرب المعلمون والمعلمات المتعاقدون الذين يتقاضون رواتبهم عن ساعة تدريسية، ويمثلون 55٪ من القوى العاملة في التعليم في دوام قبل الظهر، عن معارضتهم الشديدة لاستئناف العام الدراسي في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر. وأشار الكثيرون إلى عدم وضوح الرواتب والتقديمات، لا سيما بالنسبة للمعلمين والمعلمات المتعاقدين الذين تعتمد رواتبهم على ساعات التدريس الفعلية المكتملة. كشف استطلاع أجرته رابطة المعلمين والمعلمات في المرحلة الثانوية أن 88٪ من المشاركين شعروا بأنهم غير مستعدين للعودة إلى التعليم بسبب الإجحاف في الأجور (بيان رابطة المعلمين والمعلمات في المرحلة الثانوية، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2024). تسبّبت المصاعب المالية التي يواجهها المعلمون والمعلمات، التي تفاقمت بسبب الانهيار الاقتصادي في العام 2019 وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، في تدني أجورهم إلى ما بين 200 و500 دولار شهريًا، ما جعل المعلمين والمعلمات المتعاقدين الحلقة الأضعف في ظلّ هذه الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعليق دوامات العمل بعد الظهر للتلاميذ والتلميذات السوريين إلى القضاء على مصدر دخل حيوي لأكثر من 10000 معلم ومعلمة، ما أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي لديهم.

تعكس استجابة وزارة التربية والتعليم العالي جهدًا للحفاظ على التعليم وسط تحديات استثنائية. ومع ذلك، لا تزال الفجوات كبيرة، لا سيما في معالجة التفاوتات القطاعية، وضمان الاستعداد اللوجستي، وتوفير الدعم الكافي للتلاميذ والتلميذات والمعلمين والمعلمات.

تسجيل التلاميذ والتلميذات منذ تصاعد الهجمات

منذ أن فتحت وزارة التربية والتعليم العالي التسجيل في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 في المدارس الرسمية، وعلى الرغم من شكاوى رابطات المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور، بدأ الأطفال والمعلمون والمعلمات في التسجيل على منصة وزارة التربية والتعليم العالي عبر الإنترنت. يكشف الجدول -7أ أدناه البيانات المقدَّمة من وزارة التعليم العالي بشأن تسجيل التلاميذ والتلميذات والمعلمين والمعلمات.

اعتبارا من 3 تشرين الأول/ نوفمبر 2024، تم تسجيل 254924 تلميذًا وتلميذة للعام الدراسي 2024-2025، من بينهم 57293 تلميذًا وتلميذة نازحين و31011 تلميذًا وتلميذة من المدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024و). وعلى نحوٍ مماثل، يوضح الجدول 7 تسجيل 39001 معلمًا ومعلمة في المدارس الرسمية للعام الدراسي الحالي، بما في ذلك 5979 معلمًا ومعلمة نازحين.

الجدول 7: بيانات مفصلة حول التسجيل التلاميذ والتلميذات للعام الدراسي 2024-2025 على المنصة أو عبر المدارس بحلول تاريخ 2024/11/13 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024و)

التلاميذ والتلميذات المسجلون في المدارس الرسمية حتى تاريخ 2024/10/31				
المحافظة	مجموع المسجلين	نسبة التلاميذ والتلميذات المسجلين مقارنةً بالعام 2023	النازحون	من التعليم الخاص
جبل لبنان	45237		16050	7458
بعلبك الهرمل	21446		3492	2834
الجنوب	29871		5603	4733
النبطية	19474		3240	4728
بيروت	11855		4884	1008
الشمال-عكار	100375		17789	7362
البقاع	26666		6235	2888
المجموع	254924	92٪	57293	31011

يقدم الجدول 7 لمحة عامة حول التحاق التلاميذ والتلميذات بالمدارس الرسمية في جميع أنحاء المحافظات اللبنانية اعتبارًا من 13 تشرين الثاني 2024، ويسلّط الضوء على الاتجاهات المهمة. تم تسجيل ما مجموعه 254924 طالبًا، أي 92٪ من أرقام الالتحاق من العام 2023، ما يشير إلى انخفاض طفيف. ومن بين هؤلاء، بلغ عدد التلاميذ والتلميذات النازحين 57293 تلميذًا وتلميذة، مع تركّز النسبة الأعلى في شمال عكار (17789) وجبل لبنان (16050)، ما يعكس الدور المركزي للمناطق الآمنة في استضافة اللاجئين. في المقابل، أبلغت بيروت والنبطية عن انخفاض كبير في أعداد التلاميذ والتلميذات النازحين. بالإضافة إلى ذلك، انتقل 31011 تلميذًا وتلميذة من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية، ويعود السبب في ذلك على الأرجح إلى الأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان. وسُجلت أعلى أعداد من هذه التحولات في الجنوب (4733) والنبطية (4728)، ما يسلط الضوء على الضغوط الاقتصادية في هذه المناطق، في حين سجلت بيروت (1008) والبقاع (2888) عددًا أقل من الانتقالات. كانت التفاوتات الإقليمية واضحة، حيث سجلت

محافظة شمال عكار أعلى إجمالي عدد من التلاميذ والتلميذات المسجلين (100375)، بينما سجلت بيروت العدد الأدنى (11855)، ما يعكس اختلاف التوزيعات السكانية والعوامل الاقتصادية. بالإضافة إلى التلاميذ والتلميذات اللبنانيين، سجل 18303 تلميذًا وتلميذة غير لبنانيين - معظمهم من السوريين (13511 من أصل 31000 طفل وطفلة سورية مسجلين في المدارس الرسمية في العام 2023 - في فترات قبل الظهر.

أما بالنسبة إلى تسجيل المعلمين والمعلمات في الجدول -7ب، فتشير بيانات وزارة التربية والتعليم العالي إلى تسجيل 39001 معلمًا ومعلمة في المدارس القريبة أو الأصلية. ويمثل الشمال وجبل لبنان غالبية المعلمين والمعلمات المسجلين، فيما تكافح المناطق المتأثرة من الصراع مثل بعلبك الهرمل والجنوب والنبطية بسبب انخفاض توافر المعلمين والمعلمات. وتؤكد هذه التفاوتات على الصعوبات اللوجستية في نشر المعلمين في المناطق ذات الاحتياجات العالية وسط النزوح وانعدام الأمن.

الجدول 8: بيانات مفصلة حول تسجيل المعلمين والمعلمات للعام الدراسي 2024-2025 على المنصة أو عبر المدارس بحلول تاريخ 2024/11/13 (وزارة التربية والتعليم العالي، 2024و)

المعلمون والمعلمات								
المحافظة	جبل لبنان	بعلبك الهرمل	الجنوب	النبطية	البقاع	بيروت	الشمال	العدد الإجمالي
	8762	3417	4883	3350	3584	2154	12851	39001

(وزارة التربية والتعليم العالي، 2024و)

نلاحظ أن عدد المعلمين والمعلمات المسجلين يفوق العدد الرسمي الموثق في النشرات الإحصائية للمركز التربوي للعام 2022-2023 وهو 35528 معلم ومعلمة، يعود ذلك إلى إزدواجية التسجيل بين المنصات والمدارس التي يعملون بها.

يعرض الجدول 8 عدد المدارس التي فتحت أبوابها للتعليم بصورة حضورية وعبر الإنترنت. اعتبارًا من 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أعيد فتح 246 مدرسة رسمية للتعليم الحضوري، فضلًا عن 28 مدرسة مفتوحة جزئيًا و205 مدارس تقدّم التعليم عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن التدقيق في التوزيع المناطقي يكشف عن تفاوتات واضحة. تمثل محافظتي جبل لبنان والشمال نسبة كبيرة من المدارس العاملة، ما يعكس استقرارهما النسبي. وتظهر المناطق المتأثرة بشدة من الصراع، مثل بعلبك-الهرمل والجنوب والنبطية، عددًا ضئيلًا أو معدومًا من المدارس المفتوحة للتعليم الحضوري، مع الاعتماد على التعليم عبر الإنترنت حيثما كان ذلك ممكنًا. توضح محافظة البقاع نهجًا مختلطًا، حيث تفتح 26 مدرسة حضوريًا، و4 مدارس للتعليم الحضوري، و4 مدارس للتعليم عبر الإنترنت.

يقدم الجدول 9 لمحة مفصلة حول الوضع التشغيلي للمدارس في جميع أنحاء لبنان. ويسلط الضوء على التفاوتات الكبيرة في فتح المدارس في جميع أنحاء المحافظات، ما يعكس التأثير غير المتكافئ للأزمة المستمرة على التعليم. ومن بين العدد الإجمالي للمدارس التي خضعت للتحليل، تقدّم 303 مدارس التعليم بصورة حضورية، فيما تقدّم 297 مدرسة التعليم عبر الإنترنت. ويؤكد هذا التوزيع شبه المتكافئ بين التعليم الحضوري والتعليم عبر الإنترنت التحديات التي يواجهها نظام التعليم في الحفاظ على استمرارية التعلم الحضوري وسط الصراع والنزوح.

الجدول 9: عدد المدارس المفتوحة بناءً على البيانات التي نشرتها وزارة التعليم العالي في نشرتها الأسبوعية بتاريخ 10/28 - 2024/11/4 (وزارة التربية والتعليم العالي، j2024)

المدارس/المحافظة		بيروت	الشمال وعكار	جبل لبنان	البقاع	بعلبك الهرمل	الجنوب	النبطية	العدد الإجمالي
المدارس الابتدائية التي تعمل	العدد الإجمالي	5	65	62	43	65	53	97	390
	عبر الإنترنت	0	0	5	10	65	53	89	222
	حضوريًا	5	65	57	33	0	0	8	168
المدارس الثانوية التي تعمل	العدد الإجمالي	17	43	61	25	19	27	18	210
	عبر الإنترنت	2	1	8	6	16	27	15	75
	حضوريًا	15	42	53	19	3	0	3	135
العدد الإجمالي للمدارس - التعليم الحضوري		20	107	110	52	3	0	11	303
العدد الإجمالي للمدارس - التعليم عبر الإنترنت		2	1	13	16	81	80	104	297
عدد المباني المدرسية الخاصة المطلوبة لاستيعاب عدد التلاميذ والتلميذات		11	40	68	30	10	0	0	169

تُظهر بعض المناطق مثل جبل لبنان والشمال وعكار مستويات أعلى من التعليم الحضوري في المدارس، حيث فتحت 110 و107 مدارس على التوالي للتعليم الحضوري. وتشير هذه الأرقام إلى أن هذه المناطق كانت أقل تضررًا من الهجمات، إذ استفادت من الاستقرار النسبي وإمكانية الوصول إلى المباني المدرسية. في المقابل، تعتمد المناطق المتأثرة من الصراع مثل بعلبك-الهرمل والجنوب والنبطية بشكل كبير على التعليم عبر الإنترنت، إذ لا يوجد في بعلبك الهرمل سوى ثلاث مدارس للتعليم الحضوري، ولا مدارس للتعليم الحضوري على الإطلاق في الجنوب. يعكس هذا الاعتماد على التعليم عبر الإنترنت الاضطراب الشديد الناجم عن النزوح وانعدام الأمن وأضرار البنية التحتية في هذه المناطق، ما يعيق التعليم الحضوري.

وسُجل معدل التشغيل في المدارس الابتدائية أعلى منه المدارس الثانوية، إذ تعمل 390 مدرسة ابتدائية بين تعليم حضوري أو أونلاين مقارنةً بـ210 مدارس ثانوية. ومع ذلك، تعتمد نسبة أكبر من المدارس الابتدائية على التعليم عبر الإنترنت، إذ تقدم ٪57 منها التعليم عن بعد مقارنةً بـ٪36 من المدارس الثانوية.

تُعَدّ التفاوتات بين المحافظات متباينة بشكل خاص في المناطق المتأثرة من الصراع. في بعلبك الهرمل والجنوب والنبطية، يهيمن التعليم عبر الإنترنت باعتباره النمط الأساسي للتعليم، ما يعكس مدى النزوح والمخاوف المتعلقة بالسلامة. ويسلط الافتقار إلى التعليم الحضوري في هذه المناطق الضوء على التحديات المعقدة التي يواجهها التلاميذ والتلميذات والمعلمون والمعلمات، بما في ذلك محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والاتصال، وعدم كفاية تدريب المعلمين والمعلمات للتعليم عبر الإنترنت،

والخسائر النفسية الناجمة عن الصراع.

يتجلّى الانتعاش غير المتكافئ لقطاع التعليم في التناقض بين المناطق المستقرة نسبيًا مثل جبل لبنان والشمال وعكار والصراعات المستمرة في المحافظات المتأثرة من الصراع. يشير هذا التفاوت إلى الحاجة لتدخلات هادفة لمعالجة الثغرات في الوصول إلى الموارد والمساواة. ففي حين أن التعليم عبر الإنترنت هو إجراء مؤقت، إلا أن فعاليته محدودة بسبب تحديات البنية التحتية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في المناطق الأكثر تضررًا من الصراع.

الشكل 2: توزيع المدارس الرسمية في لبنان (المصدر: مختبر المدن بيروت

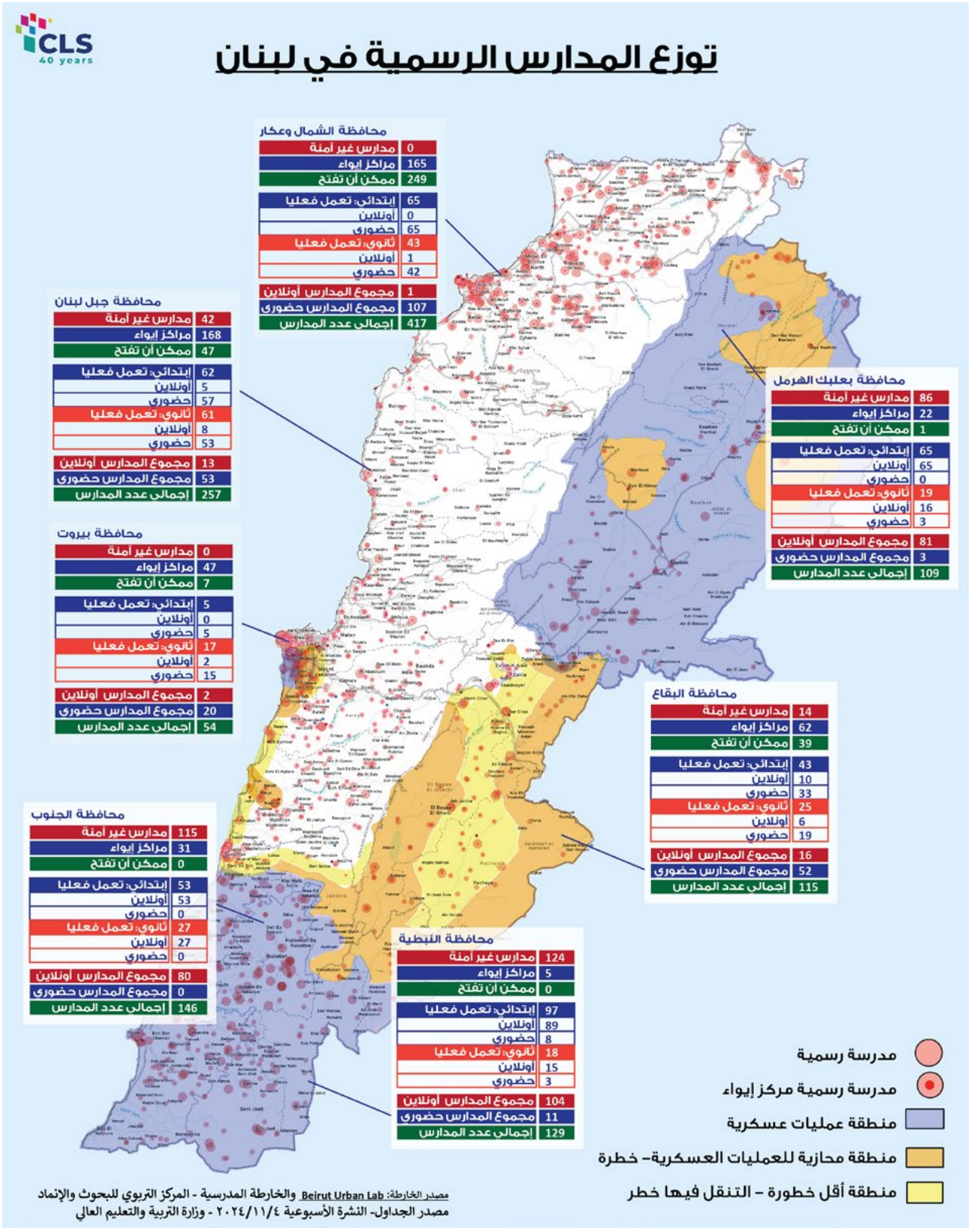

الفصل الرابع: تأثير الحرب على العائلات والمعلمين والمعلمات

«لا أتقاضى راتبًا الآن. توقف راتبي من المدرسة الرسمية والمدرسة الخاصة. فانقلبت حياتي رأسًا على عقب.» (معلم، بيروت)

ندرس في هذا القسم تأثير الهجمات الإسرائيلية على العائلات المشاركة في المسح والمقابلات. تجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة ليست ممثلة وتبيّن وجهة نظر شريحة من الناس. نستكشف مجموعةً من العوامل التي ضاعفت التحديات التي تواجهها العائلات المشاركة في الدراسة، من النزوح القسري وفقدان الدخل إلى زيادة تكاليف المعيشة والتغيرات في ترتيبات المعيشة. وتوضح الأرقام والبيانات اللاحقة شدة هذه الاضطرابات وانعكاساتها على المشهد التعليمي لكل من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات المتضررين من النزوح.

النزوح

أشار كل من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات الذين جرت مقابلتهم إلى معاناتهم من عدم استقرار سكني كبير يتسم بالنزوح المتعدد والموارد المحدودة والمصاعب العاطفية العميقة. لقد واجهت العائلات النزوح المفاجئ، وغالبًا ما غادرت منازلها من دون أخذ أي ممتلكات، واعتمدت بشكل كبير على شبكتها الاجتماعية للحصول على ملجأ مؤقت في مناطق مثل جبل لبنان وعكار وطرابلس وبيروت:

> «حين نزحنا، فقدنا الكثير من أغراضنا الضرورية. في بعض الأحيان كنا نخاطر بالقيام برحلة سريعة لإحضارها، أو نضطر للعيش من دونها. الرحلة طويلة وصعبة، ونحن خائفون من مخاطرها (أم لبنانية، بيروت، عائلة)

علاوةً على ذلك، فإن الخسائر العاطفية هائلة، حيث يشعر العديد من الأفراد بالإرهاق من التغيرات الجذرية في ظروفهم المعيشية، إذ تغيّر حالهم من امتلاك منازل خاصة إلى مشاركة المساحات الضيقة مع عائلات متعددة.

يبيّن الشكل 3 أن جزءًا كبيرًا من المشاركين والمشاركات في المسح، بما في ذلك 38٪ من أولياء الأمور و43٪ من المعلمين والمعلمات، هم من المناطق المتأثرة بشكل مباشر بالهجمات الإسرائيلية على لبنان.

الشكل 3: سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من الهجمات الإسرائيلية

ضمن هذه التركيبة السكانية المتأثرة، شهدت أغلبية كبيرة، أي 79٪ من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات الذين أجابوا على المسح عبر الإنترنت، التهجير القسري كنتيجة مباشرة للحرب (الشكل 4). ويعد هذا المعدل المرتفع للنزوح بين المجموعتين مؤشرًا على ارتفاع مستوى التعطيل للاستقرار الشخصي والمجتمعي، ويفرض تحدياتٍ خطيرة على استمرارية التعليم والتوظيف، ما يضاعف من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات والتلاميذ والتلميذات.

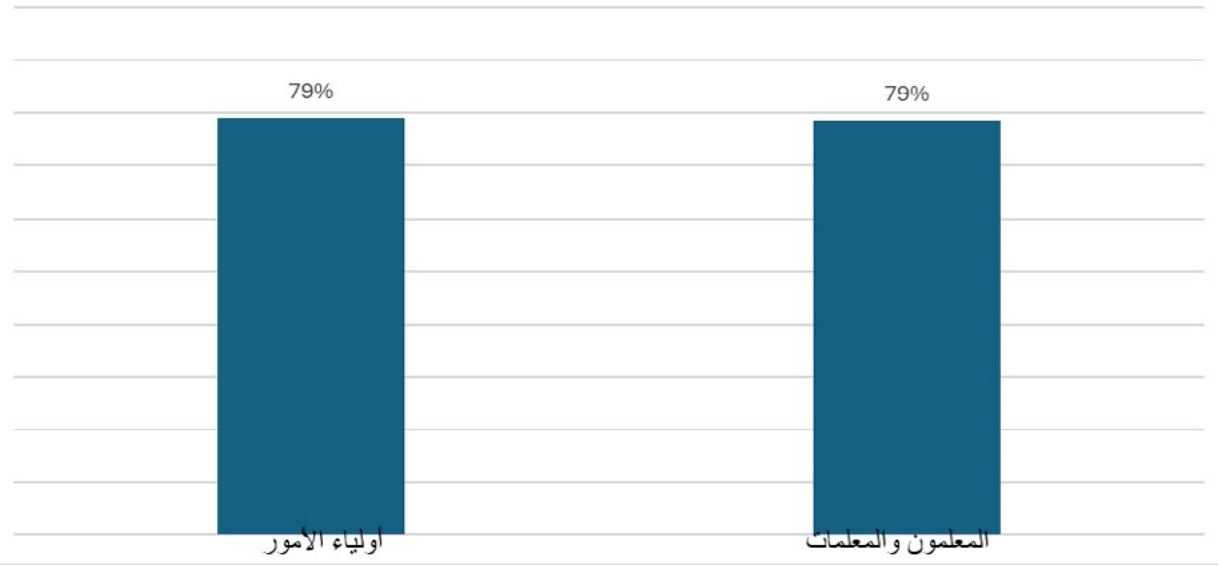

الشكل 4: المشاركون والمشاركات الذين نزحوا قسرًا بسبب الهجمات الإسرائيلية

وجدت غالبية المشاركين والمشاركات في المسح، بمن فيهم أولياء الأمور والمعلمون والمعلمات الذين نزحوا قسرًا، مساكن مؤقتة مع الأصدقاء أو العائلة - 45٪ من المعلمين و41٪ من أولياء الأمور. بالإضافة إلى ذلك، استأجر عدد كبير منهم المساكن - 39٪ من المعلمين والمعلمات و27٪ من أولياء الأمور. يقيم آخرون مع أشخاص لم يعرفوهم قبل الحرب أو في الملاجئ أو ما زالوا يبحثون عن ملجأ.

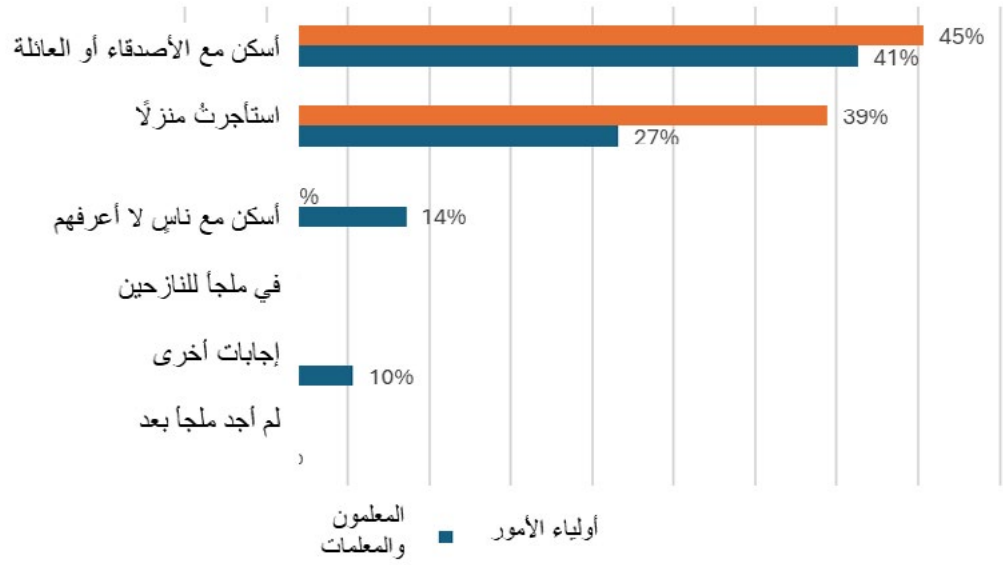

الشكل 5: مكان إقامة النازحين قسرًا بسبب الهجمات الإسرائيلية

تمثل هذه الترتيبات المعيشية المتنوعة بين النازحين داخليًا تحديات كبيرة أمام تنفيذ خطة تعليمية موحدة وتؤكد على قيمة خطة وزارة التربية والتعليم العالي المرنة للتعليم الابتدائي. ينطوي كل سيناريو على تحديات مختلفة، سواء أكانت لوجستية أم قائمة على الموارد، وهي تحديات يجب معالجتها لضمان الاستمرارية التعليمية. علاوةً على ذلك، يُعَدّ الوضع معقدًا بسبب التنقل المتكرر للأفراد النازحين؛ على سبيل المثال، لا يزال ٪25 من أولياء الأمور و٪27 من المعلمين والمعلمات غير مستقرين ويواصلون السعي للانتقال إلى مكان آخر قبل انتهاء الحرب الإسرائيلية في لبنان. يضيف هذا التنقل المستمر طبقة أخرى من الصعوبة، ما يعطل تقديم التعليم والوصول إليه بشكل متسق، ويتطلب استراتيجيات تعليمية مرنة وقابلة للتكيف لاستيعاب هذه التغييرات.

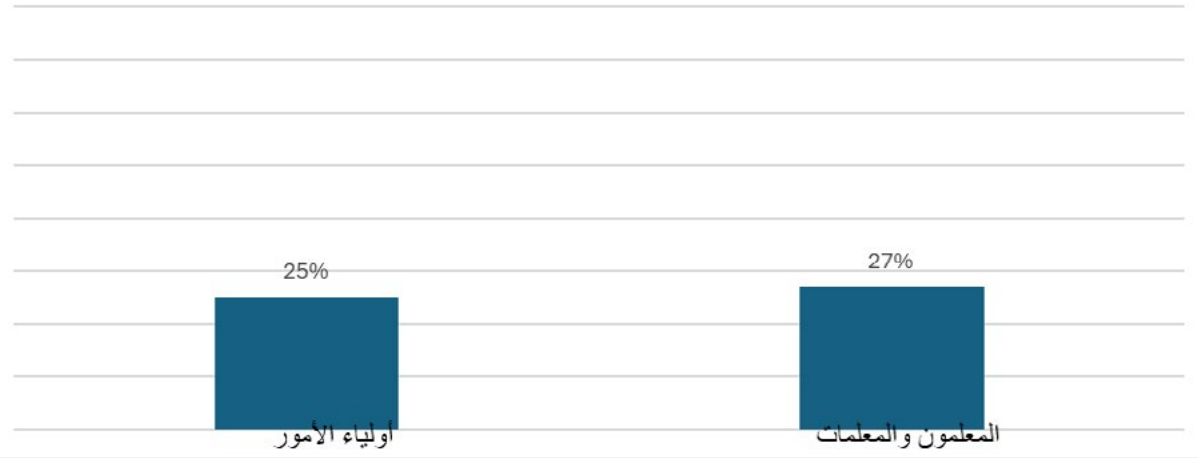

الشكل 6: المشاركون والمشاركات الذين يسعون للانتقال إلى مكان آخر قبل انتهاء العدوان

من بين أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات الذين ليسوا من سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي، فتحت نسبة ملحوظة منهم منازلهم للنازحين بسبب الصراع، حيث أفاد ٪28 من أولياء الأمور و٪24 من المعلمين بأنهم استقبلوا النازحين. يعكس هذا العمل التضامني التأثير الواسع النطاق للحرب عبر المجتمعات المحلية، ويمتد إلى ما هو أبعد من المناطق الواقعة مباشرة تحت الهجوم. لا تشير استضافة العائلات النازحة إلى مستوى كبير من الدعم والتعاون بين السكان فحسب، بل تقدم أيضًا ديناميكيات جديدة وضغوطًا محتملة على الموارد والمساحة داخل هذه الأسر المضيفة، ما قد يؤثر على روتينهم اليومي، بما في ذلك الأنشطة التعليمية.

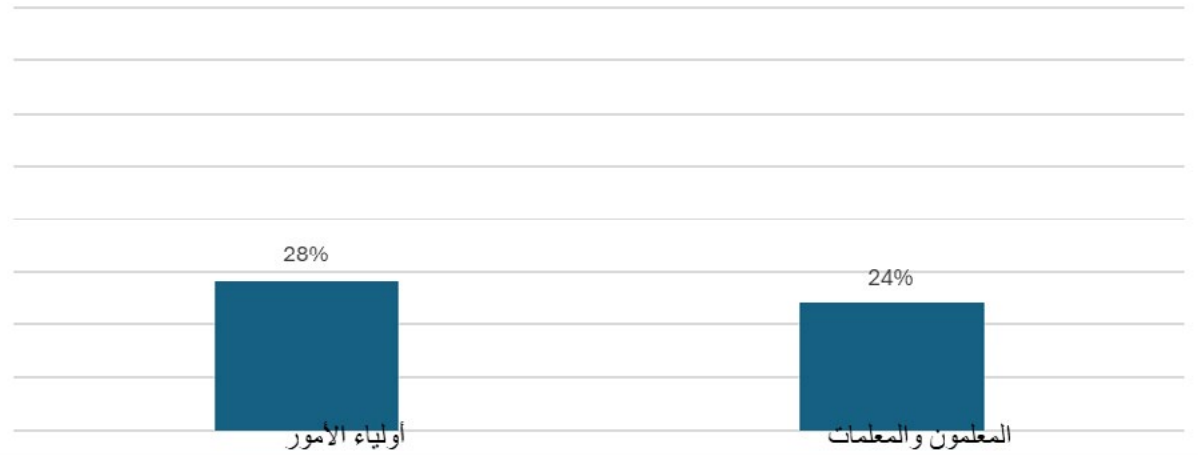

الشكل 7: المشاركون الذين استقبلوا النازحين في منازلهم

على سبيل المثال، بلغ متوسط عدد الأشخاص في الغرفة 2,7 للمعلمين والمعلمات و3,6 لأولياء الأمور الذين استقبلوا النازحين، ما يشير إلى أن الكثير من المنازل باتت مكتظة. يمكن أن يحد هذا الاكتظاظ بشدة من المساحة المتاحة للأنشطة اليومية، لا سيما للتعليم والتعلم عبر الإنترنت، ما يعقد العملية التعليمية لكل من التلاميذ والتلميذات والمعلمين والمعلمات كما عبّر أحد المعلمين:

«الوضع أكثر تعقيدًا مما يبدو عليه. أعيش في بيت مؤلف من ثلاث غرف، وأتحرك باستمرار للعثور على اتصال إنترنت جيد، بينما أتشارك المنزل مع الآخرين (مناقشات مجموعات التركيز، مدرسة رسمية، معلمون ومعلمات، لبنان)

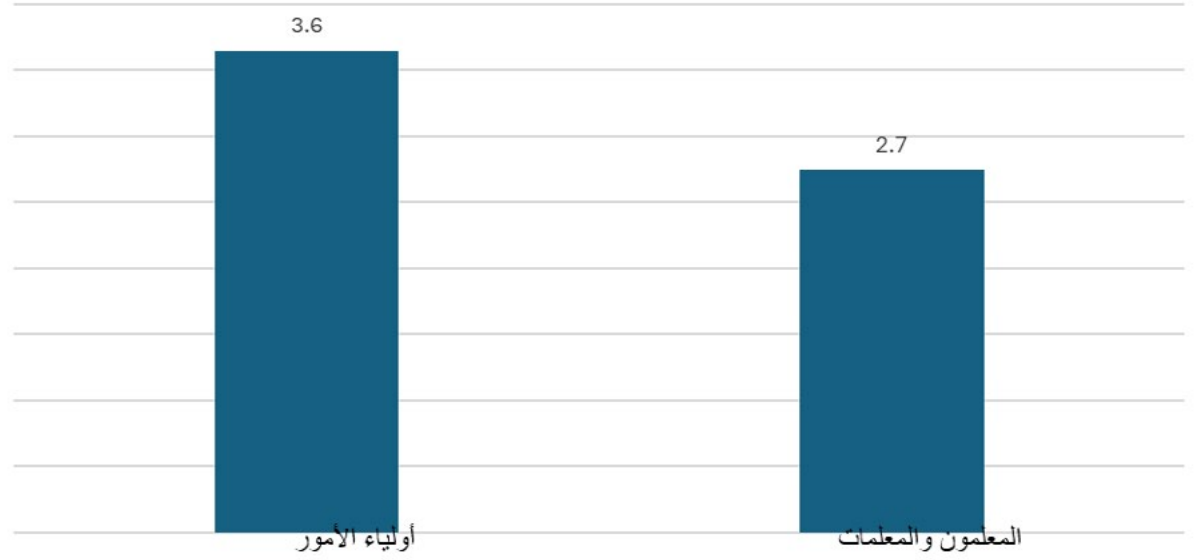

الشكل 8: متوسط الفرد في الغرفة الواحدة في منازل الذين استقبلوا النازحين

اضطرابات الدخل وزيادة العبء المالي

شكّل التأثير التراكمي لاضطراب الدخل وزيادة العبء المالي صراعًا شائعًا بين أولياء الأمور والمعلمين وأسر اللاجئين، الذين أصبح الكثير منهم عاطلين عن العمل بسبب العدوان. إذ فقدَ أولياء الأمور الذين يديرون أعمالًا تجارية في المناطق المتأثرة دخلهم، وفي الوقت نفسه، أفادوا بأنهم يواجهون نفقات معيشية متزايدة بسبب النزوح:

« فقدتُ وظيفتي منذ اليوم الأول للحرب، وكذلك زوجي. كان لذلك تأثير سلبي جدًا على وضعنا الاقتصادي.» (أم لبنانية، البقاع، عائلة)

كشفت نتائج المسح أيضًا أن 77٪ من أولياء الأمور فقدوا جزءًا من دخلهم بسبب العدوان، وبالمثل، أبلغ 66٪ من المعلمين والمعلمات عن ذلك.

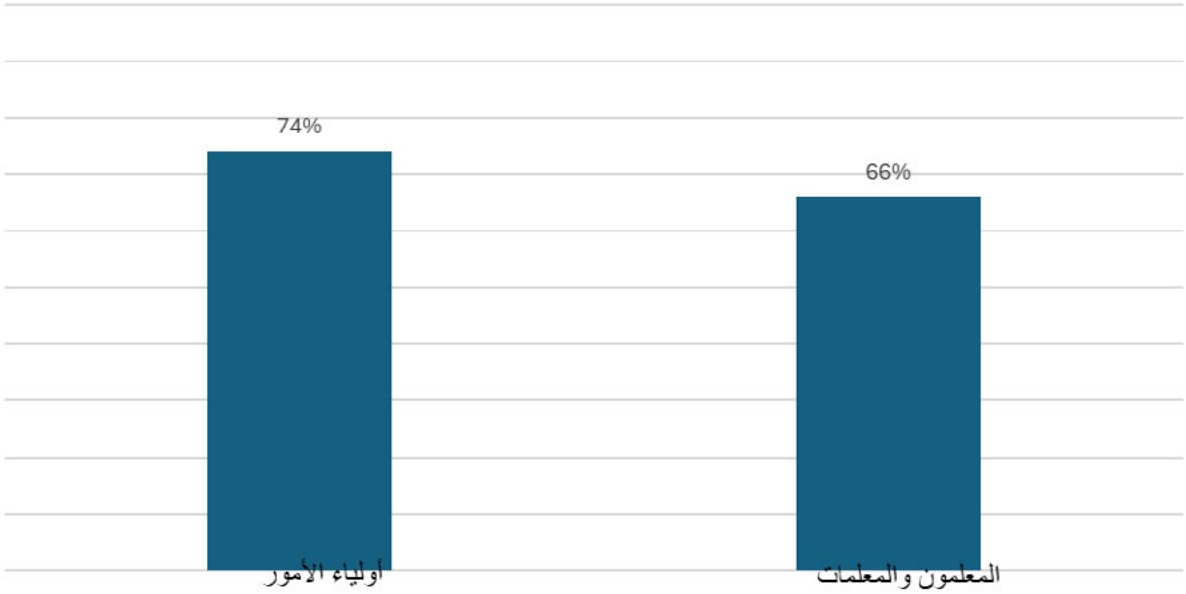

الشكل 9: المشاركون الذين فقدوا جزءًا من دخلهم بسبب العدوان الإسرائيلي

بحسب ما أشارت إليه المقابلات، أدى العدوان إلى تفاقم الضغط المالي على العائلات اللبنانية بشكل كبير من خلال رفع تكاليف الضروريات والإيجار وتكبد نفقات إضافية تتعلق بالتهجير. كما ذُكر أعلاه، أُجبر عدد كبير من العائلات وسط الغارات الجوية المفاجئة على الفرار من منازلها بسرعة، تاركةً وراءها ممتلكات شخصية وأغراضًا ثمينة. ونتيجة ذلك، أبلغ معظم المتضررين، أي 95٪ من أولياء الأمور و89٪ من المعلمين والمعلمات، عن زيادة ملحوظة في كلفة معيشة عائلاتهم منذ بداية العدوان.

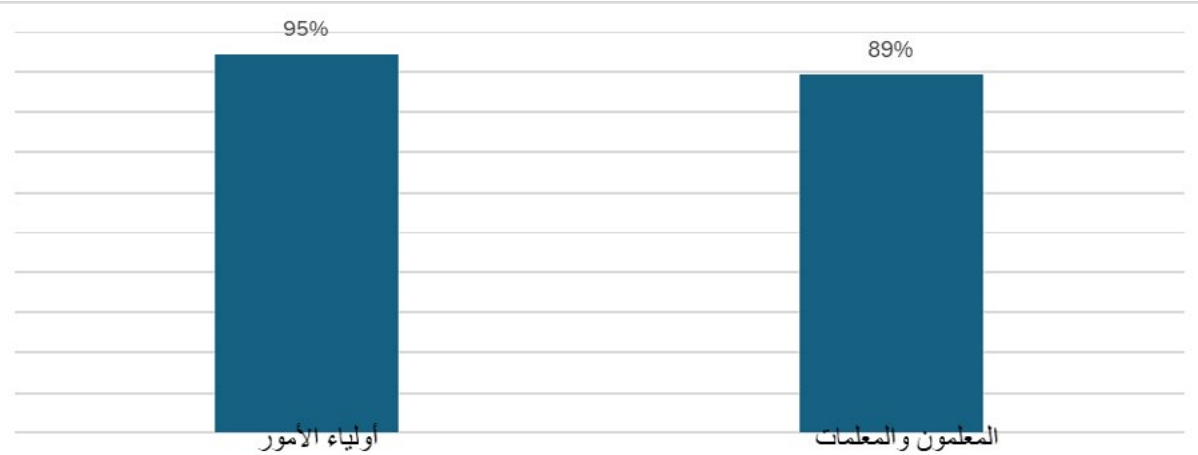

الشكل 10: المشاركون الذين أفادوا بارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة العدوان الإسرائيلي

الجدير بالذكر أن التحديات المالية أثرت على المعلمين والمعلمات بشكل مختلف بناءً على وضعهم الوظيفي. فقد عانى المعلمون والمعلمات المتعاقدون اضطراب كامل في الدخل، إذ قطعت رواتبهم بالكامل بسبب إغلاق المدارس. وفي المقابل، استمر المعلمون والمعلمات المثبتون في تلقي رواتبهم، ومع ذلك ثبت أن هذا الدخل غير كافٍ لتغطية النفقات الإضافية الناجمة عن النزوح وارتفاع تكاليف المعيشة.

الفصل الخامس: الأولويات التعليمية والاستعداد وسط العدوان المستمر

«التعليم أولوية حتمًا، خاصةً خلال السنوات التأسيسية الحاسمة لأطفالي الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و8 سنوات. أنا سعيدة لأنهم سيكملون تعليمهم. سيواجه هؤلاء الأطفال صعوبة في العثور على وظيفة من دون تعليم.» (أم لبنانية، جبل لبنان).

يتعمق هذا القسم في الاختلاف الحاصل في الأولويات التربوية، وفي الاستعداد والتفضيلات لدى المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور المقيمين في المناطق المتأثرة من العدوان الإسرائيلي. سنستكشف تأثير العدوان على المواقف التعليمية والاستعداد لاستئناف الأنشطة التعليمية. تساعد هذه الأفكار في توضيح المشاهد التعليمية المتنوعة التي تشكّلت بفعل التأثيرات المختلفة للعدوان، وفي توضيح ضرورة وضع سياسات تعليمية تكييفية مصممة خصيصًا لهذه البيئات الفريدة.

التعليم بوصفه أولوية

في حين أن بعض أولياء الأمور الذين جرت مقابلتهم يعتبرون التعليم أولوية قصوى بمعزلٍ عن حالة نزوحهم، يرى آخرون أنه مسألة أقل إلحاحًا، ما يؤدي إلى انقسامٍ في وجهات النظر بين الأشخاص الذين جرت مقابلتهم وقد كشف ذلك بعض المعضلات العميقة التي كان على أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات التعامل معها:

> «يحتاج الناس إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية قبل أن يتمكنوا من التفكير في التعليم. التعليم أولوية، لكن ليس في ظل هذه الظروف القاسية.» (أم لبنانية، طرابلس)

ومع ذلك، كان معظم أولياء الأمور قلقين بشأن العواقب طويلة المدى للتغيب عن التعليم، بما في ذلك خطر تكرار العام الدراسي وتراكم المزيد من فقدان التعلم.

> «التعليم أولوية، خاصةً بعد كل الانقطاعات التي واجهناها خلال جائحة كوفيد-19» (والدة لطفل من ذوي الإعاقة، لبنان، جبل لبنان)

يظهر الجدول 10 تصوّرات الأولوية التعليمية لدى المعلمين وأولياء الأمور الذين شملهم المسح والذين يقيمون في المناطق المتأثرة بشكل مباشر وغير المتأثرين بشكل مباشر بالعدوان الإسرائيلي. من بين الذين ينتمون إلى المناطق التي تعرضت للعدوان بشكل مباشر، يميل أولياء الأمور أكثر إلى النظر إلى التعليم بوصفه أولوية مقارنةً بالمعلمين والمعلمات. ومع ذلك، وعلى الرغم من مسؤوليتهم الأخلاقية وتفانيهم في النظام التعليمي، يعتقد عدد كبير من المعلمين والمعلمات أن التعليم بات أقل أولوية مما كان عليه من قبل، ما يعكس المخاوف المباشرة المتعلقة بالبقاء والأمن في المناطق المتأثرة بشكل مباشر، بحسب ما كشفت عنه المقابلات. ومن ناحية أخرى، ينظر إلى التعليم في المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر بوصفه أولوية عليا أو متوسطة بين كل من المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور الذين أعربوا عن تركيز أقوى على التعليم من نظرائهم في المناطق المتأثرة مباشرةً، ويعود السبب في ذلك على الأرجح إلى أنهم يواجهون اضطرابات أقل، ويمكنهم التركيز بشكل أكبر على الحفاظ على الاستمرارية التعليمية.

الجدول 10 – أولوية التعليم

		أولوية قصوى	أولوية متوسطة	أولوية متدنية
سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	19%	24%	57%
	أولياء الأمور	38%	30%	32%
سكان المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	39%	35%	26%
	أولياء الأمور	43%	35%	22%

ملاحظة: قد يكون سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي من النازحين أو من غير النازحين

الاستعداد

«التعليم أولوية. ومع ذلك، لا أشعر بالاستعداد للتدريس عبر الإنترنت لأنني لستُ مرتاحة من الناحية العقلية.» (معلّمة متعاقدة، جبل لبنان)

في حين أظهرت المقابلات النوعية التزامًا قويًا بدعم قطاع التعليم، إلا أن العديد من المعلمين والمعلمات لم يشعروا بالاستعداد لبدء التدريس في 4 تشرين الثاني/نوفمبر. أظهرت المقابلات أن المعلمين يفضلون تأجيل العام الدراسي مع تمديد العام الدراسي إلى العطلة الصيفية، لأن هذا من شأنه أن يسمح لوزارة التربية والتعليم العالي بتقييم الوضع بشكل أفضل ووضع خطة ملموسة. بالإضافة إلى ذلك، أشار المعلمون والمعلمات إلى أن تأجيل العام الدراسي سيوفر مزيدًا من الوقت لتأمين الموارد الأساسية لكل من التعلم عبر الإنترنت والتعلم المباشر. كما سيضمن تلبية احتياجات المعلمين، ولا سيما المعلمين المتعاقدين، ما يسمح لهم بالتركيز على التعليم والتعلم.

أعرب بعض المعلمين والمعلمات عن ترددهم وإحباطهم من قرارات السلطات باستئناف التعلم، منتقدين الادعاءات بأن السنوات الدراسية السابقة كانت ناجحة، وأشاروا إلى أن التعليم كان غير متسق ومتعطل منذ العام 2019.

«تدعي السلطات أن العام الدراسي قد أُطلق بنجاح، لكن هذا لا يعكس الواقع - بل يبدو وكأنه دافع لتحقيق الإيرادات أكثر من كونه التزامًا حقيقيًا بالتعليم.» (مناقشات مجموعات التركيز، مدرسة رسمية، معلمون ومعلمات، لبنان)

من ناحية أخرى، أعرب أولياء الأمور عن استعدادهم الشديد لاستئناف التعليم، معتقدين أن التعليم يجب أن يظل أولوية قصوى حتى في ظل الظروف الصعبة. وأفاد عدد كبير من أولياء الأمور أن أطفالهم كانوا مستعدين وحريصين على العودة إلى دراستهم، ما يؤكد الالتزام بالاستمرارية في التعلم على الرغم من الاضطرابات. ومع ذلك، لاحظ نصف أولياء الأمور، ولا سيما الذين يعيشون في الملاجئ، أن استعداد أطفالهم للالتحاق بالمدارس يعتمد على طريقة التعليم وتوفر الموارد الأساسية، التي اعتبروها حاسمة لاستئناف التعليم، وسيتم مناقشتها بمزيدٍ من التفصيل في الأقسام التالية.

«الأطفال مستعدون لاستئناف دراستهم لكن بصورة حضورية فقط.» (والد لطفل من ذوي الإعاقة، لبناني، طرابلس، ملجأ)

يبيّن الجدول 11 الاستعداد لاستئناف التعليم بين المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور الذين شملهم المسح من المناطق المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر من العدوان الإسرائيلي. وتعكس البيانات استعدادًا فوريًا أعلى عمومًا لاستئناف التعليم بين جميع الفئات من المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر بالصراع، مقارنةً بتلك الموجودة في المناطق المتأثرة مباشرة. ومع ذلك، في المناطق المتأثرة وغير المتأثرة بالصراع، أظهر أولياء الأمور باستمرار استعدادًا أعلى لأطفالهم لاستئناف التعليم مقارنة بالمعلمين والمعلمات. قد يعكس هذا اختلاف الأولويات أو الضغوط، إذ قد يكون أولياء الأمور أكثر قلقًا بشأن الاستمرارية التعليمية لأطفالهم.

تشير النسبة الكبيرة من المعلمين والأطفال غير المستعدين لاستئناف التعليم من المناطق المتأثرة من العدوان إلى الحاجة إلى تدابير دعم شاملة لتسهيل الاستمرارية التعليمية.

الجدول 11 - الاستعداد لاستئناف التعليم

		نعم، مستعد الآن	سأصبح مستعدًا/ مستعدة خلال شهر	لن أكون مستعدة في الوضع الحالي
سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	28%	21%	51%
	أولياء الأمور	41%	16%	43%
سكان المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	58%	18%	23%
	أولياء الأمور	66%	13%	21%

ملاحظة: قد يكون سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي من النازحين أو من غير النازحين

عند سؤالهم عن نوع الدعم اللازم لاستئناف التعليم، حدد معظم المعلمين والمعلمات (64٪) وأولياء الأمور (73٪) أن المساعدة المالية هي حاجتهم الأساسية. تبعت ذلك مباشرةً الحاجة إلى أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة اللوحية للتعلم عبر الإنترنت، والتي لاحظها 50٪ من المعلمين والمعلمات و61٪ من أولياء الأمور، إلى جانب الوصول إلى الإنترنت، والتي أبلغ عنها 55٪ من المعلمين والمعلمات و43٪ من أولياء الأمور. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك طلب كبير على مساحة كافية للتعليم والتعلم والمزيد من الدعم التكنولوجي. علاوةً على ذلك، أعرب 42٪ من المعلمين والمعلمات عن حاجتهم إلى الدعم النفسي، وأشار 48٪ إلى أن أطفالهم يحتاجون إلى ذلك أيضًا. بالنسبة إلى سيناريوهات التعلم الحضوري، أشار 21٪ من المعلمين والمعلمات و29٪ من أولياء الأمور إلى الحاجة إلى دعم النقل لتسهيل الالتحاق بالمدارس.

الشكل ٦١: نوع الدعم المطلوب لاستئناف التعليم

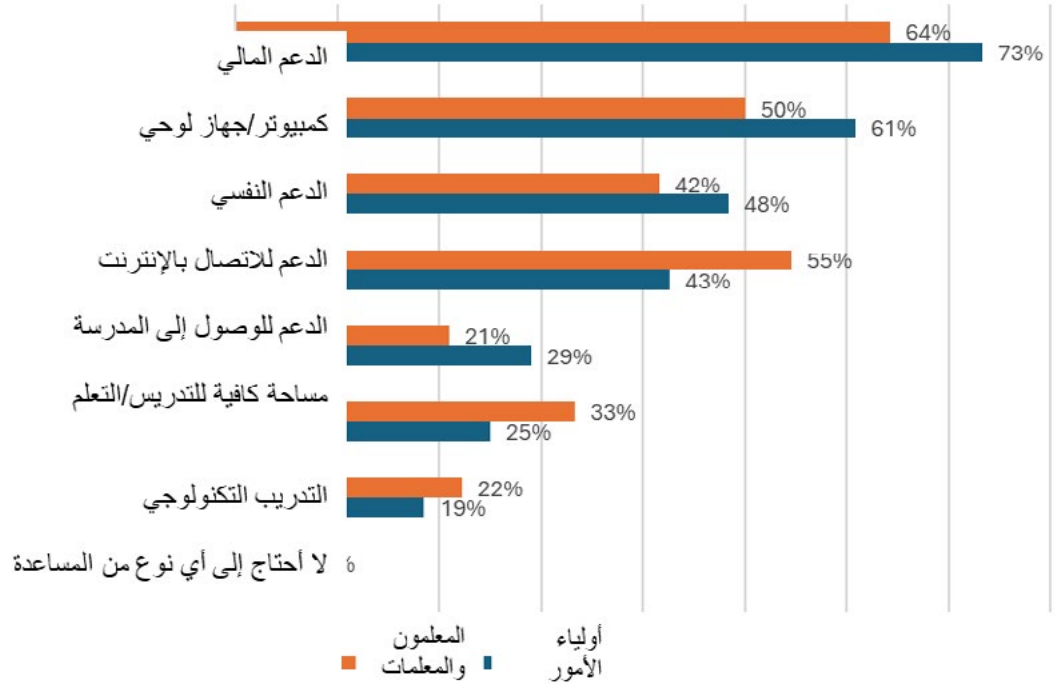

على نحوٍ مماثل، تكشف مقابلاتنا أن استئناف التعليم وسط النزوح والعدوان المستمرَّين يتطلب دعمًا شاملًا. كما برز الاستقرار المالي للمعلمين والمعلمات والعائلات كأولوية قصوى، إذ يحتاج المعلمون والمعلمات إلى رواتب ثابتة ومتزايدة للتعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وطلب أولياء الأمور المساعدة المالية لتغطية نفقات المعيشة والمدرسة. يسلط الضغط الاقتصادي على كلتا المجموعتين الضوء على الحاجة إلى الدعم المالي لضمان أن يتمكن المعلمون والمعلمات من مواصلة التدريس وحصول التلاميذ والتلميذات على الإمدادات الضرورية.

إنّ الدعم النفسي والعاطفي للتلاميذ والتلميذات وأولياء الأمور والمعلمين والمعلمات الذين يواجهون الصدمة بسبب النزوح والعدوان هو على القدر نفسه من الأهمية. شدّد المعلمون والمعلمات على أن برامج الدعم النفسي يجب أن يقودها مهنيون مؤهلون لمعالجة مخاوف الأطفال والتحديات العاطفية. وأوصي أيضًا بالأنشطة الترفيهية لتكون مكمّلة للأنشطة الأكاديمية التقليدية، لا سيما في الملاجئ التي يكون فيها مجال محدود لدى لأطفال للإبداع والتعبير، كما يكشف القسم أدناه.

علاوةً على ذلك، أشار أولياء الأمور إلى أن الموارد التعليمية والبنية التحتية ضرورية للتعلم عن بعد والتعلم الحضوري. يُعدّ الوصول إلى الكتب المدرسية والقرطاسية والأجهزة الرقمية والإنترنت المستقر والكهرباء أمرًا بالغ الأهمية، خاصة للتلاميذ والتلميذات المتواجدين في الملاجئ. بالإضافة إلى ذلك، أعرب المعلمون والمعلمات عن الحاجة إلى التدريب على المنصات الرقمية لتعزيز فعاليتهم في التدريس عن بعد. أخيرًا، يُعدّ ضمان الاستقرار المعيشي في بيئات التعلم مطلبًا ضروريًا، خاصةً في الملاجئ. شدد أولياء الأمور والمعلمون والمعلمات على حد سواء على أهمية وجود بيئة آمنة ومستقرة للتعليم الحضوري، وأكدوا على لزوم تأخير العام الدراسي إذا لم يكن من الممكن ضمان الأمن.

الشكل والمحتوى المفضلان للتعليم

أظهرت الردود على أشكال التعليم المفضلة المعضلات التي يواجهها أولياء الأمور والمعلمون والمعلمات في ما يتعلق بالتعليم. أعرب أولياء الأمور والمعلمون والمعلمات، لا سيما في الملاجئ، عن تفضيلهم للتعلم عبر الإنترنت بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة والتحديات العملية وعدم اليقين بشأن المستقبل. في رأيهم، يوفر التعلم عبر الإنترنت نهجًا أكثر أمانًا ومرونةً للتعليم، ما يسمح للتلاميذ والتلميذات بالتعلم عن

بعد وبالسرعة التي تناسبهم.

«ربما يكون التعلم عن بعد هو الخيار الوحيد الممكن في الوقت الحالي.» (معلم ملاك، بيروت، مأوى)

وعلى نحوٍ مماثل، أشارت إحدى الأمهات إلى أن الانتقال إلى بيئة تعليمية جديدة من شأنه أن يضع طفلها تحت ضغطٍ عاطفي إضافي، مشيرةً إلى أن صعوبة التكيف مع البيئة الجديدة يمكن أن تعيق قدرة طفلها على التركيز والتعلم بفاعلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات لم ينظروا إلا إلى التعلم عبر الإنترنت على أنه بديل مؤقت وأكثر أمانًا من التعلم الحضوري أثناء الصراع المستمر، على الرغم من تحفظاتهم على فعاليته كأسلوب تعليمي أساسي.

«في حين أن التعلم عبر الإنترنت يمكن أن يكون حلًا مؤقتًا، إلا أنه يفشل في تلبية الاحتياجات العلاجية المحددة، التي عادة ما يتم دمجها مع المناهج الدراسية في البيئات المدرسية». (مناقشات مجموعات التركيز، أولياء أمور لطفل من ذوي الإعاقة، لبنانيون).

على عكس ذلك، عارض بعض أولياء الأمور التعلم عبر الإنترنت بسبب نقص الموارد الضرورية مثل الاتصال بالإنترنت والكهرباء والأجهزة. لاحظ أولياء أمور آخرون أن الصدمة والتوتر الناجم عن النزوح يؤثر سلبًا على الصحة العقلية لأطفالهم وتركيزهم، وهو وضعٌ يمكن أن يزداد سوءًا مع التعلم عبر الإنترنت، كما ذكرت إحدى الأمهات. علاوةً على ذلك، يشكل عدم كفاية دعم المعلمين والمعلمات وتوجيههم تحديات كبيرة للتعليم عبر الإنترنت. كما أبلغ المعلمون والمعلمات أنفسهم عن الفعالية المحدودة للتعلم عبر الإنترنت وحاجتهم إلى مزيد من التدريب.

«يُعدّ إشراك التلاميذ والتلميذات في التعلم عن بعد تحديًا كبيرًا. سلطت تجربتنا خلال جائحة كوفيد-19 الضوء على صعوبات التعليم عبر الإنترنت. تفتقر الكثير من العائلات النازحة إلى الأجهزة والمواد الأساسية اللازمة للتعلم عن بعد.» (معلم ملاك، طرابلس، مأوى)

يوضح الجدول 12 شكل التعليم المفضّل لدى المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور الذين شملهم المسح والذين يقيمون من مناطق غير متأثرة بشكل مباشر بالعدوان الإسرائيلي. يفضل المعلمون والمعلمات الذين تأثروا بشكل مباشر بالحرب التعليم عبر الإنترنت على التعليم الحضوري، مقارنةً بالذين لم يتأثروا بشكل مباشر. إنّ الذين نزحوا أو يعيشون في مناطق غير آمنة هم أقل أمانًا للالتحاق بالتعليم الحضوري. في المقابل، يظهر أولياء الأمور تفضيلًا أقوى للتعلم الحضوري في المناطق المتأثرة وغير المتأثرة بالصراع مقارنةً بالمعلمين والمعلمات، ربما بسبب تجربتهم السلبية السابقة للتعلم عبر الإنترنت أثناء جائحة كوفيد19- والفوائد الاجتماعية والتنموية للتعلم الحضوري.

الجدول 12 - الشكل المفضل للتعليم في الوضع الحالي

		التعلم الحضوري	التعلم عبر الإنترنت	التعلم المُدمج
سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	19%	64%	17%
	أولياء الأمور	32%	42%	26%
سكان المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	45%	24%	31%
	أولياء الأمور	63%	15%	22%

ملاحظة: قد يكون سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي من النازحين أو من غير النازحين

نظرًا إلى ارتفاع معدلات تفضيل التعليم عبر الإنترنت والتعليم المُدمج واحتمال نشوب حرب طويلة الأمد، خاصةً لدى سكان المناطق المتأثرة من الصراع بشكل مباشر، فإن الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والتدريب لكل من المعلمين والمعلمات والتلاميذ والتلميذات ضرورية لدعم تعليم أكثر فاعلية في ظل الظروف الحالية. يُعدّ الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتدريب كل من المعلمين والمعلمات والتلاميذ والتلميذات أمرًا بالغ الأهمية، لأن تجربة لبنان السابقة في التعلم عبر الإنترنت خلال جائحة كوفيد19- واجهت تحديًا بسبب الكثير من العقبات الكبيرة التي أعاقت الوصول إلى التعليم وأدت إلى تراجع جودته، وهي قضايا لا تزال ذات صلة حتى اليوم (حمود وشعيب، 2021)، كما كشفت نتائج المسح الذي أجريناه. على سبيل المثال، كما هو موضح في الشكل 12، تنتشر مشاكل الاتصال، حيث يمتلك ٪62 فقط من المعلمين والمعلمات و٪49 من أولياء الأمور اتصالًا بالإنترنت. وعلى نحوٍ مماثل، فإن توافر الأجهزة الأساسية محدود. ٪56 فقط من المعلمين والمعلمات و٪22 من أولياء الأمور يمتلكون جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي. من المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات، التي ظهرت بالفعل خلال جائحة كوفيد19-، لا سيما بالنسبة إلى العائلات النازحة التي تركت وراءها أشياء مهمة مثل أجهزة الكمبيوتر.

« من لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت بشكل موثوق طوال اليوم، كل يوم؟ من يستطيع تحمل تكاليف التعلم عبر الإنترنت من دون وجود إنترنت موثوق؟ إن ذلك ببساطة غير ممكن «(أم، لبنانية، طرابلس)

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال جزءٌ كبيرٌ من السكان في لبنان يواجهون صعوبات في الحصول على الكهرباء - ٪52 فقط من المعلمين والمعلمات و٪45 من أولياء الأمور أفادوا بأن لديهم ما يكفي من الكهرباء لتسهيل التعليم عبر الإنترنت.

الشكل 12: توافر وسائل التعلم عبر الإنترنت

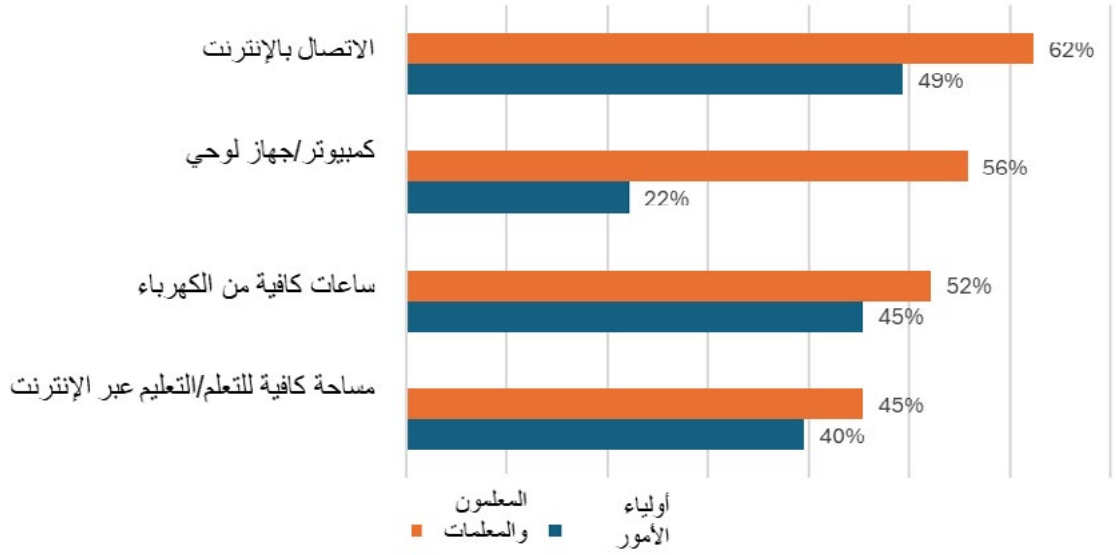

كما ذكرنا سابقًا، تزيد قيود المساحة من تعقيد هذا الوضع، حيث إن ٪45 فقط من المعلمين والمعلمات و٪40 من أولياء الأمور لديهم مساحة كافية للأنشطة التعليمية، وهو التحدي الأكثر حدة بالنسبة إلى الموجودين في الملاجئ. يعزز ذلك الحاجة إلى حلول مبتكرة لاستيعاب الاحتياجات التعليمية ضمن مساحات محدودة.

يوضح الجدول 13 تفضيلات التركيز التربوي بين المعلمين والمعلمات وأولياء الأمور المقيمين في مناطق

غير متأثرة بشكل مباشر وغير مباشر بالعدوان الإسرائيلي. أعرب معظم أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات من المناطق المتأثرة وغير المتأثرة بالعدوان عن تفضيلهم لمزيج من التركيز على التعلم الأكاديمي والترفيهي.

الجدول 13 - التركيز المفضل للتعليم في الوضع الحالي

		التركيز الأكاديمي فقط	التركيز الأكاديمي والترفيهي	التركيز الترفيهي فقط
سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	37%	55%	8%
	أولياء الأمور	23%	69%	8%
سكان المناطق غير المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي	المعلمون والمعلمات	28%	69%	3%
	أولياء الأمور	19%	77%	3%

ملاحظة: قد يكون سكان المناطق المتأثرة بشكل مباشر من العدوان الإسرائيلي من النازحين أو من غير النازحين

يشير ذلك إلى هدف مشترك للحفاظ على النزاهة التعليمية مع إظهار الانفتاح على المحتوى الترفيهي، الذي يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا أثناء العدوان من خلال إشراك التلاميذ والتلميذات وتوفير التوازن العاطفي.

الأطفال ذوو الإعاقة

أدى العدوان إلى تفاقم التحديات القائمة وخلق صعوبات جديدة للأطفال ذوي الإعاقة وعائلاتهم، كما لاحظ المعلمون والمعلمات وأولياء الأمور. يكشف مسحنا أن 8٪ من أولياء الأمور لديهم طفل من ذوي الإعاقة، ما يسلط الضوء على التحديات التعليمية الكبيرة التي تواجهها هذه العائلات وأهمية استيعاب الاحتياجات المحددة لهؤلاء الأطفال لضمان استمرار تعلمهم وتطورهم في ظل ظروف صعبة.

الشكل 13. أولياء الأمور الذين أبلغوا عن وجود طفل أو طفلة من ذوي الإعاقة

وسط العدوان المستمر، تميز التعقيدات الكبيرة التجربة التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة، إذ يعاني 17٪ منهم إعاقة ذهنية. تؤكد هذه النسبة الكبيرة على الحاجة الملحة لأماكن إقامة متخصصة لدعم تعلمهم، لا سيما في أوقات عدم الاستقرار.

الشكل 14. نوع الإعاقة

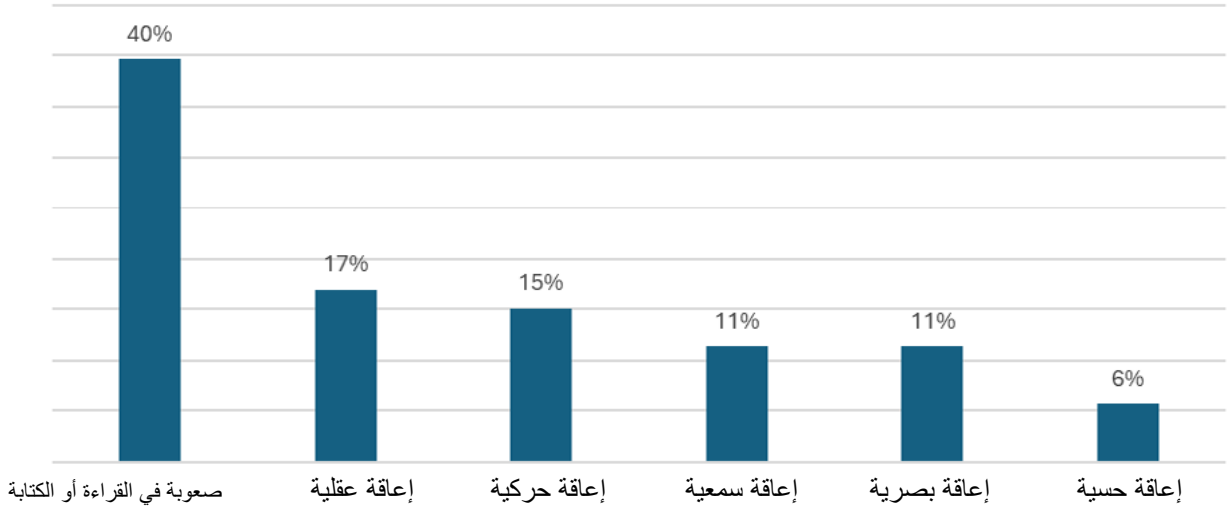

تباطأت وتيرة التعلم بشكل ملحوظ لدى هؤلاء الأطفال بسبب الحرب والنزوح، وتفاقمت بسبب نقص الدعم المخصص - وهو قلق عبّر عنه أولياء الأمور مرارًا وتكرارًا. أكد أحد أولياء الأمور على أهمية التقييمات المتسقة والمنتظمة لتتبع التقدم ومنع الانحدار، خاصةً عند تعطل الجلسات الحضورية:

«قد يؤدي تفويت جلسات متعددة إلى التراجع. نحن بحاجة إلى توضيح حول كيفية إجراء هذه الجلسات عبر الإنترنت لمنع الأطفال من فقدان التقدم القيّم. (مناقشات مجموعات التركيز، أولياء أمور لطفل من ذوي الإعاقة، لبنانيون، أسرة معيشية)

تمتد الاضطرابات إلى ما هو أبعد من التعليم، ما يؤثر على الرفاهية الجسدية والنفسية والاجتماعية. وصفت أم من جنوب لبنان معاناة ابنها الناجمة عن نقص الأكسجين عند الولادة، التي تجلت في بطء الكتابة والقلق الاجتماعي وتدني الثقة بالنفس. قبل الأزمة، قدمت مدرسة خاصة شاملة الدعم اللازم لإدارة هذه القضايا. ومع ذلك، فقد أوقفت الحرب الحالية علاجه وتعليمه، ما أدى إلى تفاقم تحدياته السلوكية والنفسية.

وسط هذه التغييرات الصعبة في الحياة اليومية، تظل قيمة التعليم محور تركيز رئيسي لكل من أولياء الأمور والمعلمين والمعلمات للأطفال ذوي الإعاقة. تُفهم قيمة التعليم على أنها تخدم الأغراض الأكاديمية بالإضافة إلى تزويد الأطفال ذوي الإعاقة بشعور بالحياة الطبيعية والاستقرار وتوفير بيئة داعمة تشجع التعلم والتنمية الشخصية. وبالتالي يشعر أولياء الأمور بالقلق بشأن الآثار طويلة المدى للتغيب عن التعليم، بما في ذلك خطر تكرار العام الدراسي والمزيد من فقدان التعلم.

لكن أدى التباين في طرائق التعلم وغياب نهج تعليمي موحد إلى الشعور بالظلم والإحباط لدى بعض أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة. لهذا السبب، يعتقد 25٪ فقط من أولياء الأمور أن أطفالهم ذوي الإعاقة مستعدون لاستئناف التعليم، كما هو موضح في الشكل 15.

الشكل 15: إمكانية عودة الأطفال ذوي الإعاقة إلى المدرسة

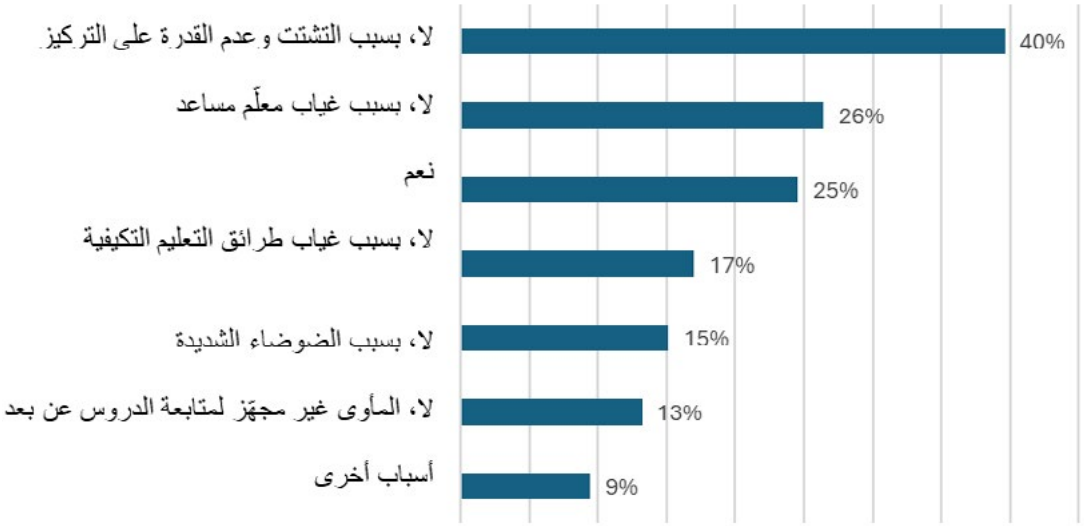

تسلط هذه النسبة المئوية المنخفضة نسبيًا الضوء على العقبات الشديدة والاحتياجات المحددة التي يجب معالجتها لتسهيل بيئة تعليمية أكثر شمولًا يسهل الوصول إليها لهؤلاء الأطفال. ويرتبط أهم عائق تم الإبلاغ عنه بالتشتت وعدم القدرة على التركيز، إذ يؤثر على ٪40 من الأطفال. يشير هذا إلى أن بيئات التعلم الحالية، خاصةً الملاجئ أو في المنازل المكتظة، قد تكون غير مناسبة للأطفال ذوي الإعاقات المعينة الذين يحتاجون إلى بيئة أكثر انضباطًا للتركيز بفاعلية. وعلى نحوٍ مماثل، فإن غياب المعلمين المساعدين أو المعلمات المساعدات أو الدعم المتخصص هو مصدر قلق كبير لـ٪26 من أولياء الأمور، إذ يؤدي المعلمون المساعدون والمعلمات المساعدات في كثير من الأحيان دورًا حاسمًا في مساعدة الأطفال ذوي الإعاقة من خلال توفير الاهتمام الفردي وتسهيل مشاركتهم في أنشطة التعلم. بالإضافة إلى ذلك، تشمل العوامل الأخرى التي قد تمنع الأطفال ذوي الإعاقة من الوصول إلى التعليم أثناء الصراعات المستمرة الافتقار إلى أساليب التعلم التكيفية، والضوضاء الشديدة، والملاجئ غير المجهزة للتعلم عن بعد، كما أشار أولياء الأمور.

تتوافق هذه التحديات مع الرؤى التي شاركها المعلمون والمعلمات وأولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة خلال المقابلات، الذين سلطوا الضوء على عقبات مماثلة عند مناقشة صعوبات استئناف التعليم، سواء أكان ذلك عبر الإنترنت أو حضوريًا. علاوةً على ذلك، أثار أولياء الأمور الذين تمت مقابلتهم تحديات محددة في التعلم عبر الإنترنت. تؤدي المشاكل الفنية، مثل اتصالات الإنترنت غير المستقرة، إلى تعطيل الفصول الافتراضية وتجعل من الصعب على الأطفال البقاء مشاركين. علاوةً على ذلك، لا تزال الخدمات الأساسية مثل جلسات العلاج غير قابلة للوصول إليها في ظل الظروف الحالية، لأنها غير مجدية من خلال المنصات عبر الإنترنت. أشار أحد أولياء الأمور إلى أنه في حين أن التعلم عبر الإنترنت قد يكون بمثابة حل مؤقت، إلا أنه يفشل في تلبية الاحتياجات العلاجية المدمجة في المناهج الدراسية:

> «العلاج المقدم في سياق المدرسة يدعم التنمية الشاملة للتلاميذ والتلميذات. طلب الدعم الخارجي ليس فعالًا، خاصةً للأطفال الذين يعتمدون على دعم متسق ومتخصص مدمج في روتينهم اليومي.» (مناقشات مجموعات التركيز، أولياء أمور لطفل من ذوي الإعاقة، لبنانيون)

في حين أعرب الكثير من أولياء الأمور الذين جرت مقابلتهم عن مخاوفهم بشأن سلامة أطفالهم في المدارس، لا سيما في المناطق المتأثرة مباشرة بالعدوان، فضّل نصفهم تقريبًا تأجيل العام الدراسي لتجنب هذه المخاطر. على الرغم من الاعتراف بقيود التعليم عبر الإنترنت، فقد أكدوا أن إعطاء الأولوية لسلامة الطفل أو الطفلة أمر بالغ الأهمية ودعوا إلى تحسينات لجعل التعلم الافتراضي أكثر فعالية وأقل عبئًا.

«تفويت عام من التعليم أفضل من المخاطرة بحياتها، لذا فإن التعلم عبر الإنترنت هو الأفضل في الوقت الحالي.» (مناقشات مجموعات التركيز، أولياء أمور لطفلة من ذوي الإعاقة، لبنانيون)

علاوةً على ذلك، يظهر المعلمون والمعلمات الذين لديهم تلاميذ وتلميذات من ذوي الإعاقة في فصولهم تفاوتًا كبيرًا في استعدادهم للتدريس عن بعد: أفاد 54٪ من المعلمين والمعلمات بأنهم مستعدون، بينما يشعر 46٪ بأنهم غير مستعدين.

الشكل 16: استعداد المعلمين والمعلمات لتعليم التلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة عن بعد

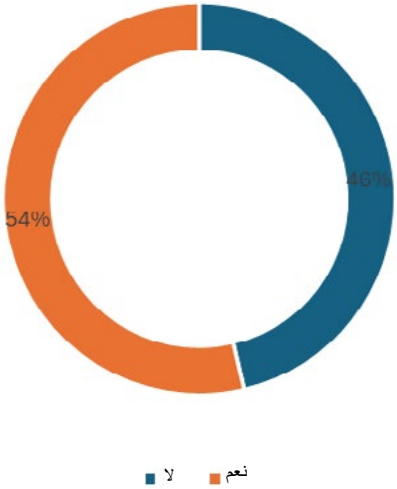

يمكن أن يعزى هذا الاستعداد غير المتكافئ ليس فقط إلى عدم كفاية التدريب ونقص أساليب التدريس المتخصصة المصممة لتلبية المتطلبات الفريدة للتلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة في بيئات التعلم عن بعد فحسب، بل كذلك إلى التحديات الشخصية والمهنية التي يواجهها المعلمون والمعلمات أنفسهم. وكما هو موضح في هذا التقرير، تشمل هذه التحديات قضايا مثل محدودية الوصول إلى التكنولوجيا، وعدم كفاية ساعات الكهرباء، والظروف المعيشية المكتظة، والضغط العام للعمل في المناطق المتأثرة. تساهم كل هذه العوامل في زيادة صعوبات توفير التعليم الفعال عن بعد.

أثار معلمو ومعلمات التلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة مخاوفهم بشأن شمولية استجابة وزارة التربية والتعليم العالي الأخيرة في مناقشة جماعية مركزة، مشيرين إلى أن التدابير الحالية تفتقر إلى الالتزام بالدعم العادل لجميع التلاميذ والتلميذات، خاصةً ذوي الإعاقة. ودعوا وزير التربية إلى تنفيذ قرارات موازية وشاملة بدلًا من الاعتماد فقط على المبادرات الشخصية للمدارس والمنظمات (مناقشات مجموعات التركيز، معلمو ومعلمات تلاميذ وتلميذات من ذوي الإعاقة، لبنانيون، بيروت). بالإضافة إلى ذلك، سلط هؤلاء المعلمون والمعلمات الضوء على ممارسات الأجور التمييزية، مشيرين إلى أن رواتبهم لا تزال الأدنى مقارنةً بالمعلمين والمعلمات الآخرين، وقد استبعدتهم الزيادات الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى تدنٍ في مستويات الإستقرار الوظيفي لدى الموظفين والموظفات وتحديات التوظيف البديلة، ما أثر بشكل أكبر على الدعم المتاح للتلاميذ والتلميذات ذوي الإعاقة.

الأطفال اللاجئون السوريون

يواجه اللاجئون السوريون في لبنان تحديات معقدة، من النزوح المطول وعدم الاستقرار في السكن وانعدام الأمن بشكلٍ متواصل. ويعاني عدد كبير من العائلات من محدودية خيارات السكن وعدم اليقين المستمر، حيث عاد بعضها إلى سوريا فيما بقي البعض الآخر في لبنان بسبب قطع الطرقات. كما أنّ

الاكتظاظ شائع في ما بينهم نظرًا إلى أنّ عددًا كبيرًا من العائلات السورية يتقاسم مساحة محدودة مع أناس آخرين، ويواجه البعض أيضًا تهديدات مستمرة بالإخلاء تفرضها قوات الأمن أو أصحاب العقارات. بالإضافة إلى ذلك، شكل فقدان الدخل وزيادة نفقات المعيشة مواضيع رئيسية بين أولياء الأمور السوريين، فيما دفع خسارة فرص العمل العائلات إلى المكافحة من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والمأوى، وبالتالي، سلط المشاركون الضوء على الحاجة الملحة للحصول على المساعدة المالية.

كشف التحليل النوعي عن وجود فرق واضح في الدعم المجتمعي بين العائلات اللبنانية والسورية، ويبدو أنه يؤثر على استعداد أفراد كل منها للمدرسة. وعلى الرغم من هذه التحديات، أشار ٪52 من أولياء الأمور السوريين الذين شملهم المسح إلى أن التعليم يشكل أولوية في الظروف الحالية، وأشار ٪78 إلى أن أطفالهم مستعدون لاستئناف التعليم.

وتكشف تفضيلات أولياء الأمور السوريين جول تعليم أبنائهم وبناتهم عن ميل قوي نحو التعلم الحضوري، إذ يفضل ٪55 منهم هذا النمط بسبب فعاليته الملحوظة في توفير البنية والاستقرار. وبالمقارنة، اختار ٪15 فقط التعلم عبر الإنترنت، وهو ما يعكس على الأرجح المخاوف بشأن محدودية الوصول إلى التكنولوجيا واستقرار الإنترنت. وفي الوقت نفسه، فضل ٪30 من أولياء الأمور، مثل الذين جرت مقابلتهم في البقاع، نموذجًا مختلطًا يجمع بين النهجين عبر الإنترنت والحضوري، كبديل للاعتماد فقط على التعليم عبر الإنترنت أثناء الحرب. وتسلط هذه التفضيلات الضوء على الاحتياجات والاعتبارات المتنوعة لأولياء الأمور في سياق الصراعات المستمرة والنزوح.

الشكل 17 . نمط التعليم الذي يفضله أولياء الأمور السوريون

علاوة على ذلك، أعرب أولياء الأمور السوريون اللاجئون في البقاع عن رضاهم عن التعلم غير الرسمي، مثل التعلم القائم على تطبيق واتساب من جسور، والذي قدم رابطًا تعليميًا حيويًا لأطفالهم.

بناءً على هذه التجربة الإيجابية، سلط أولياء الأمور السوريون الضوء أيضًا على الحاجة إلى نهج شامل للتعليم. فبالإضافة إلى الدعم النفسي اللازم لاستئناف الدراسة، أكدوا على أهمية دمج «الأنشطة الترفيهية» في تعليم أطفالهم، واستكمال التعلم الأكاديمي، خاصة بعد كل ما مروا به منذ جائحة كوفيد19- وحتى الآن أثناء العدوان، والذي أثر بشدة على قدرتهم على التركيز على المحتوى الأكاديمي البحت.

على صعيد مختلف، أثار أولياء الأمور السوريون مخاوف بشأن استبعاد الأطفال السوريين من الخطة التي وضعها الوزير، خوفًا من ترك أطفالهم خلف الركب على الصعيد التعليمي بسبب مثل هذه السياسات التمييزية أو نقص الموارد والمساحات.

نـخشى ألا تضـع وزارة التربيـة والتعليـم العـالي خطـة للأطفـال السـوريين وألا يحظـى أطفالنـا بالتعليـم.»
(مجموعة نقاش مركزة، أولياء أمور سوريون، البقاع)

الأطفال الفلسطينيون اللاجئون في لبنان

إنّ البيانـات والتقاريـر حـول تـأثير الحـرب على الأطفـال الفلسـطينيين محـدودة. فمنظمّـة الأونـروا هـي المصـدر الأساسي لتعليـم الأطفـال الفلسـطينيين اللاجئين لكننـا لـم نسـتطع إدراجهـا في هـذه الدراسـة بسـبب القيـود المتعلقـة بالتصاريـح. ومـع ذلـك، تمكنّـا مـن إجـراء مقابلـة مـع أحـد الفاعـلين الفلسـطينيين الرئيسـين في مجـال التعليـم، وصـف لنـا خلالهـا تـأثير الحـرب على هـذا القطـاع مـن المجتمـع. فقـد كان للحـرب الحاليـة على لبنـان وقـع كـبير على تعليـم الأطفـال الفلسـطينيين، مـا أدى إلى تفاقـم التحديـات التي لطامـا واجههـا النظـام التعليمـي. إذ تسـبّب هـذا الصراع بعمليـة نـزوح واسـعة النطـاق، حيـث لجـأت عـائلات عـدّة إلى المـدارس والمسـاجد والأماكـن العامـة الأخـرى، مـا أسـفر عـن تعطيـل الأنشـطة التعليميـة. ويواجـه الأطفـال الفلسـطينيون ولا سـيّما أولئـك الذيـن يعيشـون في المخيّمـات، عراقيـل صعبـة تحـول دون وصولهـم إلى التعليـم، بمـا في ذلـك اكتظـاظ الصفـوف الدراسـية ومحدوديـة سـاعات التدريـس ونقـص الأماكـن المخصصـة للتعليـم. بالتـالي، تـرك هـذا النـزوح الأطفـال مـن دون بيئـة حاضنـة للتعلـم، فيمـا باتـت العـائلات تكافـح مـن أجـل البقـاء على قيـد الحيـاة وتـأمين لقمـة العيـش الأساسـيّة، ليصبـح التعليـم همًّـا ثانويًّـا بالنسـبة إليهـا. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن الكـثير مـن المـدارس غير قـادرة على تـوفير التعلّـم عبر الإنترنـت بسـبب الخدمـة الضعيفـة ونقـص الكهربـاء وعـدم قـدرة العـائلات على تحمـل تكاليـف التكنولوجيـا اللازمـة. أدت هـذه الأزمـة إلى حرمـان الأطفـال مـن فرصـة مواصلـة دراسـتهم، كمـا أن بعـض المـدارس بـدأت تعمـل بصـورة مختلطـة، وهـو أمـر لا يمكـن للجميع اتباعه.

وتشـكّل التحديّـات النفسـيّة والاجتماعيّـة مصـدر قلـق كـبير، إذ يتعـرّض الأطفـال في المخيّمـات للآثـار النفسـية التي تخلّفهـا الحـرب المسـتمرة. وقـد أدّى الافتقـار إلى الدعـم النـفسي والاجتماعـي والأنشـطة الترفيهيـة إلى تعريـض أطفـال عـدّة للأيديولوجيـات المتطرفـة التي تـروج لهـا بشـكل متزايـد الجماعـات المتطرفـة وتسـتغلّ الظـروف الصعبـة. يـتشرّب الأطفـال هـذه الأيديولوجيّـات، ولا سـيّما مفهـوم الاستشـهاد والعنـف، في غيـاب التعليـم والدعـم الاجتماعـي المناسـبين، مـا يـؤدي إلى ارتفـاع مسـتوى التطـرف. علاوة على ذلـك، أدّى التواجـد المتزايـد للجماعـات الدينيـة في المخيمـات إلى تفاقـم حـدّة هـذه المشـاكل، حيـث تسـتغلّ هـذه الجماعـات المصاعـب الاجتماعيـة والاقتصاديـة التي تعانيهـا العـائلات النازحـة لفـرض أجنداتهـا الخاصـة، التي غالبًـا مـا تتعارض مع مبادئ التعليم والرفاه.

بالنظـر إلى التحديـات التي سـبقت الحـرب، عـانى التعليـم الفلسـطيني في لبنـان بالفعـل عـددًا مـن المشـاكل التي طـال أمدهـا، وتمثّـل أبرزهـا في المناهـج الدراسـية القديمـة التي لـم يتـم تحديثهـا منـذ أواخـر التسـعينيات. لـم يأخـذ هـذا المنهـج الراكـد في الحسـبان التطـورات التكنولوجيـة أو الممارسـات التعليميـة الحديثـة، فـأمسى التلاميـذ والتلميـذات غير مهيـئين لمواجهـة العالـم المتطـوّر. وبقـي النظـام التعليمـي في المخيمـات الفلسـطينية ثابتًـا إلى حـد كـبير لعقـود مـع تغـييرات طفيفـة أو معدومـة في طـرق التدريـس أو المـواد التعليميـة. ونتيجـة لذلـك، تعلّـم التلاميـذ والتلميـذات باسـتخدام كتـب وأساليـب تعليميـة قديمـة ومنفصلـة عن الاتجاهات التعليمية العالمية.

كمـا واجـه الأطفـال الفلسـطينيون في لبنـان عوائـق كـبيرة مـن حيـث البنيـة التحتيـة والمـوارد. إذ واجـه الكـثير مـن المـدارس في المخيمـات اكتظاظًـا في الصفـوف، مـا صعّـب الأمـر على المعلـمين والمعلّمـات لتـوفير الاهتمـام الفـردي لكلّ شـخص منهـم. كمـا كانـت سـاعات التدريـس محـدودة للغايـة، ففتـح بعـض المـدارس أبوابـه لأقـل مـن 100 يـوم في السـنة، مـا أثـر على جـودة التعليـم. وقـد تسـبّب الافتقـار إلى المـوارد الأساسـية، مثـل الكتـب المدرسـية والمـواد التعليميـة الحديثـة والتكنولوجيـا، بتفاقـم حـدّة هـذه المشـاكل، وأضعـف

بالتالي وضع التلاميذ والتلميذات الفلسطينيين مقارنة بنظرائهم في أجزاء أخرى من لبنان.

إلى جانب المشاكل الهيكلية داخل نظام التعليم، واجه الأطفال الفلسطينيون أيضًا تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة. فقد أثّر الفقر في المخيمات مباشرة على قدرة الأطفال على التعلّم، حيث لم تتمكن عائلات عدّة تحمّل تكاليف اللوازم المدرسية أو التكاليف المرتبطة بالالتحاق بالمدرسة. كما أسفرت الظروف المعيشية الصعبة في المخيمات عن بيئة يصعب فيها التعلم، حيث عانى الكثير من الأطفال الصدمات والإهمال ونقص الدعم في المنزل. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى ضعف الأداء الأكاديمي وارتفاع معدلات التوقّف عن الدراسة، وفشل الكثير من الأطفال في تجاوز المرحلة الابتدائية.

باختصار، أدت الحرب الحالية إلى تفاقم الوضع التعليمي المتردي في الأساس بالنسبة إلى الأطفال الفلسطينيين في لبنان. وقد أدى نزوح العائلات والافتقار إلى الموارد اللازمة وضعف البنية التحتية إلى تضرر قطاع التعليم. وتسبّبت الحرب المستمرة بتوسيع فجوة التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها الأطفال، ما قد يؤدي إلى زيادة التطرف وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة. وقد شكّلت المشاكل التي لطالما كانت موجودة، مثل المناهج الدراسية القديمة، وأعداد التلاميذ والتلميذات الهائلة في الصفوف الدراسية، وضعف الموارد، عقبات كبيرة في مسار تعليم الأطفال الفلسطينيين، كما زادت الحرب من حدة هذه التحديات. تتطلب معالجة هذه القضايا اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الدعم التعليمي والنفسي والاجتماعي للأطفال الفلسطينيين، بالإضافة إلى بذل الجهود لتحديث المناهج الدراسية وتحسين البنية التحتية لضمان حصول جميع الأطفال، بمعزلٍ عن خلفيتهم أو ظروفهم، على مستوى تعليم جيّد. أخيرًا، إننا في حاجة إلى إجراء المزيد من البحث في ظروف الشباب الفلسطينيين في لبنان في ظلّ التحديات والقيود المفروضة عليهم، وخاصة في ما يتعلق بالتوظيف.

الخلاصة

"تقديم الدعم أمرٌ ضروريّ... يجب أن يكون التعليم شاملًا وأن يجمع بين الدعم الأكاديمي والمعنوي على حد سواء. ولا بدّ من أن يلمس الأطفال الدعم من الآخرين." نقلًا عن لسان أحد أولياء الأمور (أمّ لطفل ذوي الإعاقة، لبنان، طرابلس).

لقد أدّى العدوان الإسرائيلي المُتصاعد في لبنان بصورة ملموسة إلى تفاقم الحالة الهشّة في الأساس لنظام التعليم في البلاد، ما أفضى إلى نشوء جملة من التحديات المتعدّدة الأوجه أمام المعلّمين والمعلّمات والتلاميذ والتلميذات والعائلات على حدّ سواء. إنّ وزارة التربية والتعليم العالي، التي تكافح في الأساس مع مسألة انخفاض رواتب المعلّمين والمعلّمات عدا عن المسؤوليّة المتمثّلة في توسيع نطاق الأحكام التعليمية للاجئين من الأطفال السوريين، باتت تواجه الآن أزمة طاحنة أخرى. وتخيّم حالة من عدم اليقين على تداعيات الوضع الحالي، في حين أنّ احتمال تفاقمه عالٍ. وكشكل من أشكال الاستجابة لذلك، يترتّب على وزارة التربية والتعليم العالي الاستعداد لسيناريوهين مختلفين: الأوّل، وهو السيناريو الأسوأ، الذي ينطوي على عدوان إسرائيلي مطوّل ومكثّف من شأنه أن يؤدّي إلى تفاقم أزمة النزوح ويجعل التعليم المباشر شبه مستحيل بالنسبة إلى الأغلبية العُظمى من السكّان. لقد عانت وزارة التربية والتعليم العالي قصورًا كبيرًا في التخطيط المسبق للأزمات المحتملة. وبالتالي، سنتعمّق في هذا الفصل الأخير الذي يعرض هذين السيناريوهين المحتملين - إمّا استمرار الصراع أو وضع أوزاره - وتداعيات كلّ منهما على مستقبل التعليم في لبنان. واستنادًا إلى هذين السيناريوهين والمخاطر المحتملة، سنقدّم أيضًا أفكارًا وتوصيات ختامية لمعالجة التحديات العميقة التي يواجهها القطاع حاليًا.

السيناريو الأول: حرب طويلة الأمد

في حال استمرّ الصراع، فإنّ في انتظار نظام التعليم تحديات صعبة ومتزايدة. إنّ الحرب المطوّلة تزيد من خطورة تمديد إغلاق المدارس، ما ينعكس بصورة غير متناسبة على الفئات الأكثر ضعفًا من السكّان - أي الأطفال من خلفيات اجتماعيّة واقتصاديّة هشّة، والأطفال ذوي الإعاقة، إضافة إلى الأطفال اللاجئين. وقد تمتدّ رُقعة الحرب لتطال مناطق جديدة ما يوسّع من موجة النزوح وهو الأمر الذي قد يحوّل المزيد من المدارس إلى ملاجئ لاستيعاب النازحين الجدد. ومن المرجّح أن يدفع هذا الأمر عددًا أكبر من التلاميذ والتلميذات نحو التعلّم عبر الإنترنت.

في حين مثّل التعلّم عبر الإنترنت إجراءً مؤقّتًا، فإنّ جودته لم تكن مضمونة، لا سيّما بالنظر إلى مستويات الجهوزيّة المتفاوتة بين المعلّمين والمعلّمات والعائلات. وبالتالي، يواجه عدد كبير من المعلّمين والمعلّمات والعائلات ضغوطًا اجتماعيّة واقتصاديّة متزايدة، مع افتقارهم إلى الموارد اللازمة لتيسير التعلّم عبر الإنترنت. لذلك، لا بدّ من أن تعطي الوزارة الأولويّة لتعزيز منصّات التعلّم عبر الإنترنت وموارده وتحتاج كذلك إلى دعم المعلّمين والمعلّمات في مسألة التدريس عبر الإنترنت.

مع خطر الانزلاق إلى حرب طويلة الأمد، يصعب توفير التعليم لسكّان في حالة من التنقّل الدائم. وكما أبرز المسح، فإنّ حالة من عدم اليقين تسود عددًا كبير من العائلات حيال ترتيبات المعيشة على المدى الطويل في ظلّ النزوح المتكرّر الذي يعقّد إمكانيّة الوصول إلى التعليم المنتظم. وتواجه العائلات النازحة التي تقطن في مساكن مؤقّتة عوائق إضافيّة أمام تلقّيها التعليم، بما في ذلك حالة عدم اليقين بشأن المكان الذي ستستقرّ فيه بعد مضي ذلك، وهو ما قد يفضي إلى انقطاع سبل الالتحاق بالمدارس والاستمراريّة في تلقّي التعليم. أمّا المعلّمون والمعلّمات، الذين يعانون بالفعل عبئًا معنويًا بفعل الأزمة، فهم غير مستعدّين لمواجهة هذه التحديات، ولا سيّما في ظلّ غياب التدريب اللازم أو هياكل الدعم.

علاوة على ذلك، تبرز حاجة ملحة لفهم أدقّ لمستويات التوظيف الحالية في المدارس. فقد تسبب النزوح في اختلالات كبيرة في توزيع المعلّمين والمعلّمات، حيث تفتقر بعض المدارس إلى المعلّمين والمعلّمات في بعض المواد بينما تعاني مدارس أخرى فائضًا في ذلك. إنّ معالجة هذه الفجوات في التوظيف أمرٌ ضروري من أجل ضمان تغطية جميع المواد على نحو كافٍ. إضافة إلى ذلك، تكشف الدراسة عن نقص في الثقة بين المعلّمين والمعلّمات ونظام حوكمة التعليم. ومن هذا المنطلق، يُعدّ بناء الثقة أمرًا بالغ الأهمية من أجل تطوير حلول شاملة وموجهة محليًا للأزمة المستمرة. ومن جهتهم، يشعر المعلّمون والمعلّمات بالتزام أخلاقي عميق بإبقاء التعليم حيًا خلال هذه الأوقات العصيبة، لكنّهم يواجهون أيضًا الحاجة الملحة لدعم عائلاتهم. وبالتالي، فإنّ بناء الثقة من خلال الدعم الملموس - مثل ضمان دفع الرواتب، وتقديم المساعدة النفسية الاجتماعية، والتطوير المهني الشامل للتدريس الحضوري وعبر الإنترنت - سيكون ضروريًا للحفاظ على معنويات المعلّمين والمعلّمات وضمان استمرارية التعليم في حال طالت الحرب. وبالتالي، فإن العبء الإضافي على المعلّمين والمعلّمات هو دليل قويّ على الحاجة إلى المزيد من الدعم لهذه المجموعة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ تعزيز آليات الرصد أمر بالغ الأهمية، وينبغي أن تكون هذه الآليات لامركزية، مع عمل المراكز التعليمية في كلّ منطقة على تحديد الاحتياجات المحلية والاستجابة لها. ومن الضروري تأمين العودة المرنة إلى المدارس، على أن تكون جودة التعليم الحضوري وعبر الإنترنت من الاعتبارات الأساسيّة. ووفقًا لدراستنا، فإنّ مستويات الاستعداد الحالية بين العائلات والمعلّمين والمعلّمات أقل مما هو مطلوب لتحقيق التعلّم الفعال. ومن خلال بناء نهج أكثر شمولًا وشفافية للحوكمة، يمكن لنظام التعليم في لبنان أن يتعامل بصورة أفضل مع هذه الأزمة المستمرة وأن يعمل نحو مستقبل أكثر مرونة ومساواة لجميع التلاميذ والتلميذات.

وأخيرًا، فإنّ المجتمع المدني في لبنان هو مجتمع نابض بالحياة وتفاعليّ إلى أبعد الحدود. وإنّ شراكة وزارة التربية والتعليم العالي وتنسيقها مع هذا القطاع على وجه الخصوص في ما يتعلّق بالأنشطة الترفيهيّة والنفسيّة الاجتماعيّة يُعدّ أمرًا قيّمًا. ويمكن للجامعات أيضًا أن تمارس دورًا حيويًا في دعم جهود الوزارة في رصد تأثير الحرب ودعم تدريب المعلّمين والمعلّمات على التعلّم عبر الإنترنت.

السيناريو الثاني: التعافي بعد الحرب والحاجة الملحّة لوضع خطّة استراتيجيّة للتعليم

في حال وقف إطلاق النار، فإنّ نظام التعليم اللبناني سيدخل مرحلة تعافي معقّدة ومتعددة الأوجه. ومع أن وقف الأعمال العدائية من شأنه أن يوفر الأساس الضروري لإعادة البناء، سيظلّ شبح التحديات الكبيرة حاضرًا، بما في ذلك النزوح، والدمار الذي تعرّضت له البنية التحتيّة، وتراكم الخسائر على مستوى التعلّم. وسنعرض في ما يلي المسائل الأساسيّة والاعتبارات الملحّة للتعافي على مستوى التعليم بعد الحرب:

حتى مع سيناريو وقف إطلاق النار، قد تظل الكثير من العائلات النازحة في ملاجئ مؤقتة بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بمنازلها. وستمثّل عودة السكان النازحين عملية تدريجية تزداد تعقيدًا بسبب القيود الموسمية مثل بداية فصل الشتاء. وبالنسبة إلى المناطق التي أعيد فيها استخدام المدارس كملاجئ، قد تتأخر هذه المؤسسات في إعادة فتح أبوابها بحيث ستحتاج العائلات النازحة إلى الانتقال منها أولًا. وسيترتّب على وزارة التربية والتعليم العالي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، إعادة تقييم ترتيبات المأوى وتحديد أماكن إقامة بديلة للعائلات النازحة للسماح للمدارس باستئناف برامجها الاعتياديّة. وقبل الحرب، كانت معدلات الالتحاق بالمدارس الرسمية في الجنوب وبيروت منخفضة (اليونيسف، 2013) وبالتالي قد تكون لديها القدرة على استيعاب عدد التلميذات والتلاميذ النازحين. ومع ذلك، يجب وضع ترتيبات

السكن والنقل المناسبة للحد من العبء المادّي على السكان النازحين. وفي ظلّ غياب استراتيجية حكومية واضحة لنقل العائلات من الملاجئ وتزويدها بسبل التعليم، نبقى أمام مزيد من التأخير في إعادة فتح المدارس وهو أمر لا مفر منه.

إنّ الدمار الذي لحق بالبنية التحتيّة، ولا سيّما في جنوب لبنان، يمثّل عائقًا كبيرًا آخر أمام التعافي. فقد دُمّرت أكثر من 37 قرية في المنطقة بالكامل تقريبًا، وهذا يعني أن عودة العائلات النازحة واستعادة الخدمات التعليمية في هذه المناطق سيتطلبان الكثير من الوقت والموارد. ومن الضروري رسم خرائط شاملة للسكان المتضررين من أجل إرساء خطّة تعليمية هادفة، والتي قد تشمل إنشاء مساحات مؤقتة للتعلّم. وقد يتضمّن هذا الأمر تجديد المدارس القائمة أو إنشاء ملاجئ انتقالية يمكن أن تُستثمر أيضًا كمساحات تعليمية.

لقد عانى الكثير من الأطفال في لبنان، ولا سيّما أولئك الذين يعيشون في المناطق الحدودية الجنوبية، انقطاعات كبيرة في تعليمهم. ويواجه هؤلاء الأطفال خطرًا كبيرًا من الانتكاسات الأكاديمية طويلة الأجل ما لم يتمّ وضع برامج تعويضية ذات أولوية وإنشاء مبادرات لاستعادة مسار التعلّم. ولا بدّ من أن ينصبّ التركيز الفوري على معالجة هذه الخسائر على مستوى التعلّم لضمان عدم تخلف هؤلاء الأطفال عن الركب.

لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى اتباع نُهج تراعي الصدمات النفسية. فالأطفال والمعلّمون والمعلّمات الذين تأثروا بالعنف والنزوح سيحتاجون تدخّلات نفسية واجتماعية مكثّفة لمعالجة الصدمات التي تعرّضوا لها. ومن دون هذه التدخلات، ستتعرقل عملية التعلّم بشدّة، وقد يتأخر التعافي الشامل لنظام التعليم. بالإضافة إلى ذلك، تظهر حاجة إلى استجابة متفاوتة لمعالجة الاحتياجات المحددة للمجموعات المختلفة. على سبيل المثال، ستحتاج العائلات التي خسرت منازلها أو أحباءها أشكالًا مختلفة من الدعم مقارنة بالسكّان النازحين الآخرين. ومن الضروري اتّباع استراتيجية دقيقة ومحدّدة السياق لتلبية الاحتياجات المتنوّعة للمجتمعات المتضررة.

الأفكار والتوصيات الختامية

تناول هذا التقرير التأثيرات المتنوعة والشديدة للعدوان عبر مختلف المناطق والجهات المعنية، مع تسليط الضوء بصورة خاصّة على التفاوتات التعليمية المتزايدة والصعوبات المعقدة التي تواجهها الفئات الضعيفة من السكّان، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة وأطفال اللاجئين السوريين. ومن خلال استخدام نهج الأساليب المختلطة، تجمع هذه الدراسة السريعة بين البيانات الكمية من المسوح والرؤى النوعية من المقابلات ومجموعات التركيز. وقد أجريت المسوح على عينة من المعلّمين والمعلّمات وأولياء الأمور من مختلف محافظات لبنان. واستكمالًا لذلك، أجريت المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز لالتقاط الخبرات الشخصية والتأثيرات الأوسع للعدوان. وتدفع عيّنة الدراسة ومنهجيتها إلى الكثير من القيود لتعميم نتائج الدراسة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الوضع على الأرض يتغيّر بسرعة، ما يجعل تمثيل الاحتياجات الناشئة حديثًا وتلبيتها أمرًا صعبًا.

وأظهرت دراستنا أنّ العدوان الإسرائيلي على لبنان تسبب في مجموعة من الاضطرابات، بما في ذلك النزوح الواسع النطاق والضائقة الاقتصادية الكبيرة التي اتّسمت بفقدان الوظائف وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلًا عن الصدمات التي تجلّت في الضغوط النفسية والتحديات العاطفية بين أولياء الأمور والتلاميذ والتلميذات والمعلّمين والمعلّمات. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تقويض الاستقرار المطلوب للمشاركة التعليمية الفعالة وللاستمرارية. وعلى الرغم من هذه التحديات الكبيرة، واصل عدد كبير من أولياء الأمور والمعلّمين والمعلّمات إعطاء الأولوية للتعليم، مشدّدين على الحاجة الماسة لمنع وقوع

المزيد من الخسائر على مستوى التعلّم وتسليط الضوء على منافع عودة أطفالهم إلى مقاعد الدراسة.

على الرغم من الفترة الزمنية الممتدة ما بين بداية المناوشات على الحدود في تشرين الأول/أوكتوبر 2023 واليوم للتخطيط من أجل مواجهة التصعيد المتوقّع في الحرب بين لبنان وإسرائيل، نظرًا إلى الإبادة الجماعية في غزة والتداعيات على لبنان، فإنّ خطة الطوارئ التي وضعتها الحكومة اللبنانية ووزارة التربية والتعليم العالي فشلت في استيعاب التدفق الكبير في أعداد النازحين الذي شهدناه في فترة زمنية قصيرة جدًا. إنّ الافتقار إلى بيانات شاملة ومحدثة عن التلاميذ والتلميذات والمعلّمين والمعلّمات وكذلك في المدارس يزيد من تعقيد الجهود المبذولة لتقييم التأثير الكامل على نظام التعليم. وكما هو موضّح في التقرير، في الوقت الذي تقدّم فيه تحديثات وزارة التربية والتعليم العالي الأسبوعية بعض الأفكار حول نطاق الأضرار، فإنّها تغطي أقل من 20٪ من التلاميذ والتلميذات في لبنان وتفشل في معالجة القطاعات الحرجة مثل التعليم الخاص، الذي يخدم معظم التلاميذ والتلميذات. وتمثّل هذه الفجوة في البيانات عائقًا كبيرًا أمام استجابة الأزمات الفاعلة، ما يؤكد الحاجة الملحة لأنظمة رصد أكثر قوّة تُمكّن وزارة التربية والتعليم العالي من تتبّع الأزمة المتطورة وتقييمها والاستجابة لها.

وفي ما يتعلّق بإمكانية استئناف العام الدراسي، تكشف دراستنا عن تباين واضح في الاستعداد للعودة إلى المدارس، وهو ما يتأثر إلى حد بعيد بالظروف الصعبة المباشرة التي تعيشها العائلات النازحة وتلك التي تعيش في أماكن مكتظة. وتجد العائلات التي تواجه الصدمات أو تكافح من أجل تلبية احتياجات البقاء الأساسية صعوبة في إعطاء الأولوية للتعليم، في حين تُبدي العائلات التي تعيش في المناطق الأقل تضررًا استعدادًا أكبر للعودة إلى المدرسة. ويؤكد هذا التباين في الاستعداد أهمية التدخلات المصممة خصيصًا لمعالجة الاحتياجات المحدّدة للمجتمعات المحلية المختلفة.

وتسلّط الدراسة الضوء أيضًا على وجهات النظر المتباينة بشأن طريقة التعليم. ففي الوقت الذي يؤيّد فيه البعض التعلّم عبر الإنترنت بسبب السلامة والمرونة المتصورين له، يفضل آخرون، الذين خاب أملهم بسبب عدم كفاءة الجهود السابقة عبر الإنترنت، التعليم الحضوري. ويعكس هذا الانقسام تفاوتات أوسع في الموارد، حيث يفتقر الكثير من الناس البنية التحتيّة اللازمة - مثل ضمان تأمين الكهرباء، وإمكانيّة الوصول إلى الإنترنت، وتوفّر الأجهزة الكافية - للمشاركة الكاملة في التعلّم عبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يعبّر أهالي المناطق المتضررة بصورة مباشرة من الصراع عن معارضة شديدة للتعليم الحضوري بسبب المخاوف المتعلّقة بالسلامة.

يظلّ الأطفال ذوو الإعاقة والتلاميذ والتلميذات من اللاجئين السوريين والفلسطينيين من بين الفئات الأكثر ضعفًا من السكّان في هذه الأزمة. وحتّى الآن، لم يجرِ ذكر هذه المجموعات من الأطفال أو إشراكها في خطط وزارة التربية والتعليم العالي. ففي الآونة الأخيرة فحسب، أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي مذكّرة بشأن اللاجئين السوريين. ويواجه هؤلاء الأطفال عوائق فريدة في الوصول إلى التعليم، مع مخاطر مضاعفة حول استبعادهم من الخطط التعليمية الجارية واستجابات الأزمة السابقة. وتظهر حاجة ملحّة لاتّباع استراتيجيات هادفة وشاملة تعالج الاحتياجات المحددة لهؤلاء التلاميذ والتلميذات وتمنع المزيد من الانتكاسات في رحلاتهم التعليمية.

أمّا عن استجابة وزارة التربية والتعليم العالي، وعلى الرغم من حسن النيّة، فهي لم تكن كافية لمعالجة النطاق الكامل للأزمة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإعادة فتح المدارس، فقد انصب التركيز إلى حد بعيد على استئناف الدراسة، مع إيلاء القليل من الاهتمام لجودة التعلم الحالي، ولا سيّما في ما يتعلق بملاءمة التعليم عبر الإنترنت والحضوري على حدّ سواء. إنّ رصد الخسائر على مستوى التعلّم وتقديم الدعم لكل من المعلّمين والمعلّمات والتلاميذ والتلميذات أمر ضروري للتخفيف من العواقب الطويلة الأجل للعدوان على التعليم.

علاوة على ذلك، أثبت نهج وزارة التربية والتعليم العالي من حيث المرونة - بالتناوب بين التعليم الحضوري

والتعليم عبر الإنترنت بحسب الوضع الأمني - أهميّته في ضمان استمرارية التعليم، لكن هذا وحده لا يكفي. فيؤدّي غياب الاستجابة الشاملة التي تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة الماديّة للعائلات والتلاميذ والتلميذات والمعلّمين والمعلّمات إلى تفاقم التحديات التي يواجهها نظام التعليم.

وبهدف معالجة هذه المسائل بشكل فعال، لا بدّ من اتّباع نهج منسق ومتعدّد الوكالات. ويتعيّن على الهيئات الحكومية والمؤسسات التعليمية والشركاء الدوليين التعاون من أجل وضع سياسات لا تتسم بالشموليّة والإنصاف فحسب، بل أيضًا بالقدرة على التكيف مع الأزمة المستمرة. ومن خلال التركيز على مجالات أساسيّة مثل جمع البيانات وتخصيص الموارد وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، يمكن لنظام التعليم في لبنان أن يبدأ رحلة التعافي، مع ضمان الدعم لمختلف المجموعات ومنع المزيد من الخسائر في قطاع التعليم.

ومع استمرار الأزمة، يتعين على وزارة التربية والتعليم العالي أن تتوقع سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك احتمال استمرار الصراع وازدياد موجات النزوح، وأن تخطط وفقًا لذلك. ومن خلال التخطيط الشامل والاستباقي فقط يمكن لنظام التعليم في لبنان أن يخرج من هذه الأزمة أقوى وأكثر مرونة، وأن يوفر لجميع الأطفال التعليم الجيد الذي يستحقونه. وفي القسم التالي، نسلّط الضوء على التحديات التي يثيرها كل سيناريو وتلك التي يتعين على وزارة التربية والتعليم العالي معالجتها.

التوصيات

1. خطة استجابة شاملة: التعليم حق للمجموعات كافّة. ويتعين على وزارة التربية والتعليم العالي أن تضمن معالجة خطة الاستجابة لاحتياجات مجموعات الأطفال كافّة، بما في ذلك الأطفال اللبنانيون والسوريون والفلسطينيون والأطفال ذوي الإعاقة بغضّ النظر عن النوع الاجتماعي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وحالة النزوح والطوارئ. وسيتطلب هذا الأمر نهجًا متعدّد الجوانب والأبعاد ومرنا لتمكين استراتيجيات مصممة خصيصًا لمجموعات مختلفة. وفي حين أن هذا يزيد التحدي تعقيدًا، فإنّه يتطلب أيضًا جهودًا منسّقة بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في تعليم هذه المجموعات ودعمها.

2. وضع خطّة استجابة متوسّطة الأمد: رسم خطّة استجابة متوسّطة الأمد تأخذ في الاعتبار السيناريوهات الحاليّة والسيناريوهات الأسوأ أيضًا. ولا بدّ من أن تعطي هذه الخطّة الأولويّة للإجراءات التي ترمي إلى تقليل الانقطاعات في التعليم، وضمان استمراريّة التعليم حتّى تحت وطأة أقسى الظروف.

3. تعزيز التعاون والتنسيق: تستدعي التحديات الهائلة التي تفرضها الحرب التنسيق الكامل بين الوزارات والجهات الفاعلة كافّة. ويشمل هذا الأمر التعاون بين الوكالات الحكومية، وجمعيّات المعلّمين والمعلّمات وأولياء الأمور، والمنظّمات المحليّة والدوليّة إضافة إلى الجهات المانحة. ولا بدّ من تحديد الأدوار والمسؤوليّات لتشكيل صورة واضحة من أجل تطبيق خطّة الاستجابة المتوسّطة الأمد بشكل فعال وضمان تقديم الدعم الشامل لنظام التعليم.

4. تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني: يمكن أن يخفّف التعاون مع منظمات المجتمع المدني من العبء على وزارة التربية والتعليم العالي بصورة كبيرة. ويمكن للمنظّمات غير الحكومية المتخصّصة في التعليم غير الرسمي، والجامعات التي تقدّم التدريب للمعلّمين والمعلّمات، إضافة إلى المنظّمات التي تركّز على دعم ذوي الإعاقة أن تسهم بتوفير موارد قيّمة من أجل مساعدة المعلّمين والمعلّمات والتلاميذ والتلميذات. وبإمكان هذه الشراكات أن تساعد في معالجة الفجوات في نظام التعليم وتقديم الدعم الذي تشتدّ الحاجة إليه خلال الأزمة ضمن خطة متكاملة وشاملة ومنصفة.

5. الاستثمار في البنية الأساسيّة للتعلّم عبر الإنترنت وفي الموارد البشريّة: إن تعزيز البنية الأساسية للتعلّم عبر الإنترنت وتطوير قدرة المعلّمين والمعلّمات على المشاركة الفعالة في التدريس الرقمي أمر بالغ الأهمية، ولا سيّما بالنسبة إلى المناطق الحدوديّة الجنوبية مثلًا حيث جرى تدمير الكثير من القرى وكذلك بالنسبة إلى الأسر المعيشيّة الأكثر فقرًا. وسيكون توسيع نطاق تدريب المعلّمين والمعلّمات في التعلّم عبر الإنترنت ضروريًا لضمان استمرارية التعليم خلال فترات الصراع الطويلة.

6. استعادة الثقة والاحترام للقوى العاملة في مجال التدريس: واجه المعلّمون والمعلّمات في لبنان تحديات هائلة على مدى السنوات الأربع الماضية، حيثُ أضرّ عدم الاستقرار المادّي بعلاقتهم مع وزارة التربية والتعليم العالي إلى حدّ بعيد. وفي هذه الأوقات العصيبة، تمثّل إعادة بناء الاحترام لمهنة التدريس واستعادة الثقة بين المعلّمين والمعلّمات ووزارة التربية والتعليم العالي أمرًا بالغ الأهمية. وسيمثّل توفير راتب لائق وتعويض مناسب للمعلّمين والمعلّمات أمرًا حيويًا للحفاظ على التزامهم وضمان نجاح أيّ خطة للتعافي أو الصمود على مستوى التعليم مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم.

7. تحسين عمليّة جمع البيانات ورصدها: لقد افتقر لبنان على مدى التاريخ البيانات الشاملة لتقييم الاحتياجات التعليمية وقياس فعالية التدخلات. وسيمثّل تعزيز أنظمة جمع البيانات ورصدها أمرًا بالغ الأهمية لفهم تأثير الأزمة المستمرة على التلاميذ والتلميذات والمعلّمين والمعلّمات، ولتوفير المعلومات اللازمة لتطوير الاستجابات المناسبة.

8. التخطيط المرن والمتجاوب: من الضروري أن تمتلك وزارة التربية والتعليم العالي القدرة على تكييف خططها استجابةً للطبيعة المتغيّرة للحرب وآثارها. فالتخطيط المرن والمتجاوب سيسمح لوزارة التربية والتعليم العالي بالتكيّف مع الظروف المتغيرة ومعالجة تحديات توفير التعليم خلال الأزمة المستمرة أو أي حالة طارئة أخرى.

المراجع

Armstrong, M. (2024, October 1). Israel's history of aggression against Lebanon. Red Flag.

Association of Secondary Public Education Teachers. (2024, October 25). Statement issued by the Association of Secondary Public Education Teachers—Beirut—25 October 2024 [Statement].

Beirut Urban Lab. (n.d.). Beirut Urban Lab. Retrieved November 26, 2024

Brun, C. (2013). "'I Love My Soldier': Developing Responsible and Ethically Sound Research Strategies in a Militarized Society." In Research Methods in Conflict Settings: A View from Below (pp. 129–148). Cambridge University Press.

Chahine, N., Hammoud, M., & Shuayb, M. (2024). The Impact of the Multiple Crises on Learning Loss Among Tenth-Grade Students in Lebanese Public Schools. Centre for Lebanese Studies.

CRDP. (2019). TIMSS 2019 results: The national report for Lebanon. CRDP.

CRDP. (2023). Statistical Bulletin 2022-2023. CRDP.

Darwich-Houssami, C. (2019, August 5). Lebanon's education system is failing students with special needs. Too many still left behind. Executive.

De Alwis, M., & Hyndman, J. (2002). Capacity building in conflict zones: A feminist analysis of humanitarian assistance in Sri Lanka. International Centre for Ethnic Studies (ICES).

EL Daoi, R. (2017). Barriers to legal residency. NRC.

France 24. (2024, October 24). The Paris Conference succeeds in raising over one billion dollars to support Lebanon and its army. France 24.

Goodhand, J. (2000). Research in Conflict Zones: Ethics and Accountability. Forced Migration Review 8, 12–15.

Hammoud, M. (2023). Children in Lebanon are at Risk of Losing Another Academic Year. Centre for Lebanese Studies.

Hammoud, M., & Brun, C. (2024). Lebanon's Education Crisis: Pre-existing Challenges Before the Escalation of Israeli Aggressions. ERICC.

Hammoud, M., & Shuayb, M. (2021). The Impact of COVID-19 Lockdown on Access & Quality of Education: Reflections from Students & Teachers in Lebanon. Centre for Lebanese Studies.

Hammoud, M., & Shuayb, M. (2022). Children in Lebanon Cannot Afford to Lose Another Academic year. Centre for Lebanese Studies.

Hammoud, M., & Shuayb, M. (2024). The Impact of Lebanon's Compounded Crises on Grade 12 Students' Readiness for Official Examinations in 2024. Centre for Lebanese Studies.

Jalbout, M. (2015). Reaching all Children with Education in Lebanon: Opportunities for Action. Their World.

Khaleej Times. (2024, November 21). "Eager to help others": Tributes pour in for community leader CA Khalil who passed away in Dubai. Khaleej Times.

Koplewicz, S., Fellow, S., Ćerimović, E., & Van Esveld, B. (2018). I would like to go to school: Barriers to education for children with disabilities in Lebanon. Human Rights Watch.

MEHE. (2024a). Education Emergency Costed Response Plan (EECRP) September 2024 Crisis in Lebanon. The Ministry of Education and Higher Education.

MEHE. (2024b, October 20). Fact Sheet on Education Emergency Response—Reporting Period 14-20 October 2024. Ministry of Education and Higher Education.

MEHE. (2024c, October 27). Fact Sheet on Education Emergency Response Reporting Period 21-27 October 2024. Ministry of Education and Higher Education.

MEHE. (2024d, October 31). Public Schools.

MEHE. (2024e, November 4). Fact Sheet on Education Emergency Response—Reporting Period 28 October – 4 November 2024. MEHE.

MEHE. (2024f, November 13). Fact Sheet on Education Emergency Response Reporting Period: 5 – 13 November 2024. MEHE.

MEHE. (2024g, November 14). Minister of Education and Higher Education, Dr. Abbas Halabi, issues a circular regarding the start of classes in private schools and high schools for the 2024/2025 academic year. Ministry of Education and Higher Education.

Nehme, N. (2023). The Cost of Education in Lebanon Treasury and Community Expenditure. Centre for Lebanese Studies.

Nilsson, M. (2020). Hezbollah and the framing of resistance. Taylor & Francis Online, 41(9), Pages 1595-1614.

OCHA. (2023). Escalating Needs in Lebanon: A 2023 Overview. OCHA.

OCHA. (2024a). Flash Appeal: Lebanon, October—December 2024 (October 2024) [EN/AR]. OCHA.

OCHA. (2024b). Flash Appeal—Lebanon: At a Glance. OCHA.

Pushparatnam, A., Kheyfets, I., El-Ghali, H., & El Franji, N. (2023, October 25). Learning and Earning Losses: The educational and economic costs of Lebanon's public-school closures. World Bank Blog.

Shelter Monitoring Dashboard. (2024). [Dashboard]. Disaster Risk Management.

Shuayb, M. (2024, June 17). Why host country education for refugees isn't a magical solution. UKFIET.

UNESCO. (2017). Country Plan: Lebanon. UNESCO.

UNHCR. (2024). Education. UNHCR - Lebanon.

UNICEF. (2013). Human rights-based and equity-focused analysis of education for children and adolescents in Lebanon. UNICEF, Lebanon. Unpublished

UNICEF. (2023). Future on Hold: Lebanon's worsening crisis is breaking children's spirits. UNICEF, Lebanon.

UNICEF. (2024, November 4). Children in Lebanon return to education: UNICEF is committed to supporting the return of children to education in public schools in Lebanon. UNICEF, Lebanon.

University of Cambridge, Centre for Lebanese Studies, & UNRWA. (2024). Palestinian Education Under Attack in Gaza: Restoration, Recovery, Rights and Responsibilities in and through Education. Faculty of Education, University of Cambridge.

UNRWA. (2024a). Education in Lebanon. UNRWA.

UNRWA. (2024b, November 4). UNRWA Situation Report #9 on the Syria Emergency Response to Displacement from Lebanon.

UNRWA. (2024c, November 7). UNRWA Situation Report #12 on the Lebanon Emergency Response.

USAID, D-RASATI, MEHE. (2011). D-RASATI Field Survey Results Report (Draft).

World Bank. (2021). Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (to the Top 3). World Bank.

World Bank. (2023). Lebanon Economic Monitor, Spring 2023: The Normalization of Crisis is No Road for Stabilization. World Bank.